

مجلة بروميثيوس الدولية

للدراستات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث
في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

مدير المجلة و رئيس التحرير :
د.سامي دقاقي

العدد الأول
يونيو 2026

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني: 2026PE0013



عنوان المجلة

مجلة بروميثيوس الدولية للدراسات
و الأبحاث في العلوم الإنسانية
والاجتماعية
والقانونية

المدير المسؤول ورئيس التحرير

د. سامي دقاقي

مجال الاشتغال

العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

شركاء المجلة

مجلة الباحث



مركز قرطبة الخاص بالدراسات والأبحاث



المركز الأكاديمي ACETI



الإيداع القانوني

2026PE0013

الرقم الدولي المعياري

3119-6837

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني

3119-6845

تصميم الغلاف و تنسيق العدد

مصطفى جليل

التواصل مع المجلة

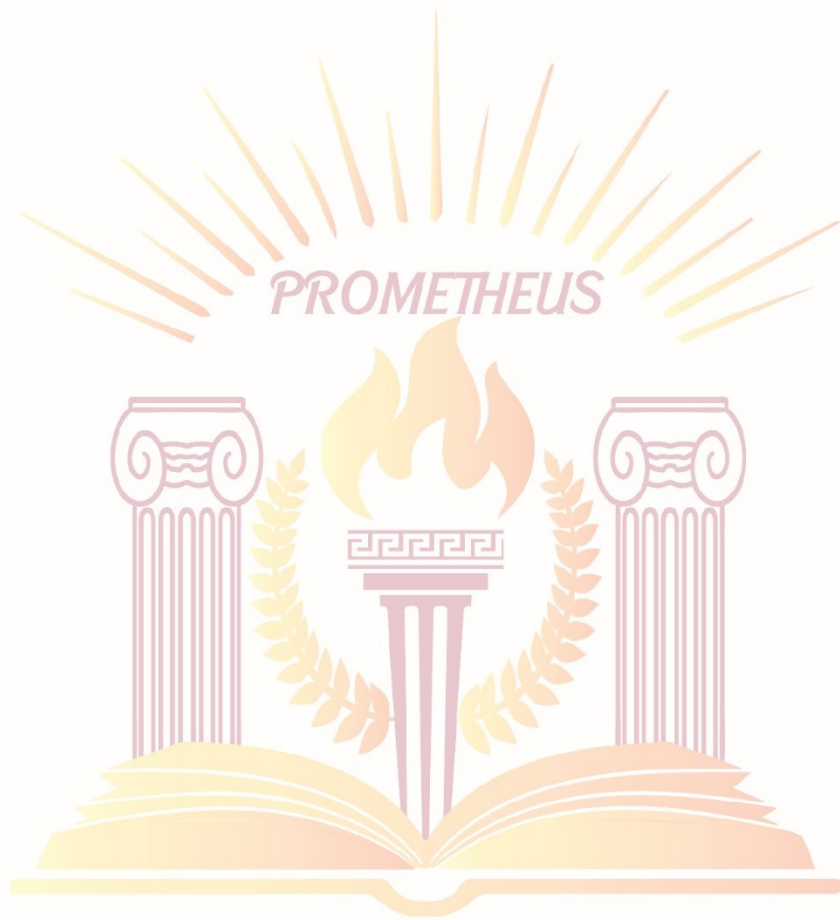
الهاتف و الواتساب: +212659792126

البريد الإلكتروني:

Magazine.prometheus@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

WWW.PROMETHEUSMAG.ORG



جميع الحقوق محفوظة للمجلة ©



أعضاء إدارة المجلة

المدير المسؤؤل و رئيس التحرير

د.سامي دقاقي

سكرتير التحرير

د.عصام الامحراك

نائب رئيس التحرير

د.عبد الله اللويز

المدير الفني

مصطفى جليل

مسؤؤل الموقع و النشر الالكتروني

إكرام راشد

مسؤؤل العلاقات العامة

سعيد موزك



أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة

د. البروفيسور الخمار العلمي

سوسيولوجي، وخبير في علوم التربية، المغرب

د. البروفيسور محمد الدريج

خبير في التربية، المغرب

د. البروفيسور مولاي إسماعيل علوي

أستاذ التعليم العالي في علم النفس الإكلينيكي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. البروفيسور مصطفى بوعماني

أستاذ التعليم العالي في اللسانيات المعرفية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. البروفيسور عبد الرحمن حداد

أستاذ التعليم العالي في القانون
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. ادريس الخضراوي

أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إستير لوبيز زافرا

أستاذة التعليم العالي في علم النفس الاجتماعي
جامعة خاين ياسبانيا

د. أولغا أندريفا

دكتورة خبيرة وباحثة في علم النفس، روسيا



أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عبد العزيز مناضل	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية، جامعة ابن طفيل
عبد المجيد شكير	أستاذ التعليم العالي، باحث في الجماليات والتربية الفنية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
عمر أكرافي	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفاس
هدى بلمكي	أستاذة محاضرة مؤهلة، علوم التربية، المدرسة العليا للأستاذة بمكناس
عبد الله الإدريسي	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
عبد الله أزور	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، المدرسة العليا للأستاذة بالرباط
عتيقة بونو	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
إيمان توفيق	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
أكرم عبد الله الأدور	أستاذ علم النفس التربوي مساعد، جامعة ذمار باليمن
محمد مزيان	أستاذ محاضر مؤهل، التاريخ، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
حميد بنسي	أستاذ محاضر مؤهل، الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
ادريس لوزير	أستاذ محاضر مؤهل، الفرنسية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
هشام بن الهاشمي	أستاذ محاضر مؤهل، المسرح، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
عمر الرويضي	أستاذ محاضر مؤهل اللغة العربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
رضوان أبو فراس	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المدرسة العليا للأستاذة بالدار البيضاء
أسامة الصغير	أستاذ محاضر مؤهل، اللغة العربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة
محمد الناجي	أستاذ محاضر علم النفس، كلية الطب والصيدلة بالعيون
نوال فهمي	أستاذة محاضرة، علم الاجتماع، كلية الطب والصيدلة بفاس
حمدي التريعي	أستاذ مساعد، علم النفس، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة
بوشعيب متعبد	أستاذ مساعد، اللغة الفرنسية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجديدة
هشام ابرير	دكتور باحث في علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
قاسم شرف	دكتور باحث في الفلسفة، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
سامية رماش	دكتورة باحثة في القانون، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

شروط النشر في مجلة بروميثيوس

أن يكون البحث أصليا وغير منشور سابقا في أي مجلة أو كتاب أو موقع أو صفحة

- أن يلتزم بالمنهجية العلمية الأكاديمية المتعارف عليها دوليا.
- ألا يقل عدد كلمات البحث عن 4000 كلمة ولا يزيد عن 8000 كلمة.
- بالنسبة للغة العربية، يرجى استعمال خط Simplified Arabic حجم 14 في المتن، وخط Simplified Arabic (Bold) حجم 16 في العناوين. وبالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية، يرجى استعمال خط Times New Roman حجم 12 في المتن، وخط Times New Roman (Bold) حجم 14 في العناوين.
- أن يُرفق البحث بملخصين باللغتين (العربية والإنجليزية أو الفرنسية)، أو العكس بالنسبة للبحوث باللغة الأجنبية، على أن لا يزيد الملخصان عن 250 كلمة، و5 إلى 7 كلمات مفتوحة. كما يرجى كتابة الاسم الكامل والصفة والمؤسسة الجامعية والبريد الإلكتروني الأكاديمي تحت العنوان مباشرة.
- أن تُكتب المراجع وفق نظام APA أو أي نظام آخر بشكل مضبوط ومحكم التنسيق.
- أن يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من طرف المحكمين في الآجال المحددة، ويعد عدم الالتزام بذلك سببا لعدم قبول البحث.
- تحتفظ هيئة تحرير المجلة بحق الاعتذار عن نشر أي مقال لا يستوفي شروط النشر أو لا ينسجم مع سياسة المجلة التحريرية، دون إلزامها بتعليل قرارها.
- لا يمكن سحب المقالات المرسلة إلى المجلة بعد اتخاذ إجراءات النشر بشأنها.
- لا تعبر الآراء والأفكار الواردة في المقالات المنشورة إلا عن أصحابها، ولا تتحمل المجلة أو هيئة تحريرها أي مسؤولية عنها.
- تسلم شواهد الوعد بالنشر فور القبول النهائي للمقال، وشواهد النشر بعد صدور المجلة متضمنة المقال، وذلك لأغراض علمية ومهنية حصرا.

مواعيد هامة:

- آخر موعد لاستقبال الأبحاث : 25 من كل شهر.
- تاريخ صدور العدد : مطلع الشهر الموالي ، حيث سيكون متوافرا في موقع المجلة
Www.prometheusmag.org

الإرسال:

تُرسل الأبحاث بصيغة Word منسقة وموضّبة وفق الشروط وداخل الأجل المذكورين أعلاه، إلى البريد الإلكتروني للمجلة: Magazine.prometheus@gmail.com
للتواصل والاستفسار يرجى الاتصال **هاتفيا** أو عبر **واتساب** في الرقم التالي:
00212659792126

ملحوظة: يرجى الاطلاع على شروط وأخلاقيات النشر بتفصيل على موقع المجلة المذكور

فهرسة العدد

الصفحة	المؤلف	عنوان البحث أو الدراسة
9	د. سامي دقاقي	كلمة العدد بقلم مدير المجلة لماذا بروميثيوس؟: رحلة المعرفة من الميثولوجيا إلى العلم
12	د. عمر العمري	بعض أوجه توظيف المقاربة النسقية في تعلم التاريخ: التاريخ والسينما والديكتيك الرقمي أنموذجا
28	مصطفى شاي إشراف: د. هشام كزوط	آليات بناء صناعة إعلامية ثقافية وطنية: الواقع وآفاق التطوير
59	د. ادم أيت بنلعسل	ديداكتيك خطاب الأزمات السياسية الدولية في التعليم الجامعي المغربي
85	سلوى مازوز إشراف: د. ميمون مهداوي د. رضوان ماضي	تحولات مسار الهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا: دراسة مقارنة بين المسارين المتوسطي والأطلسي
109	د. عبد الرزاق امعيز	التحول المجالي كنتاج للتفاعل بين الانسان والمجال بأرياف الرحامنة الشمالية، حالة الجماعات الترابي: صخور الرحامنة - اولاد حسون حمري - جعافرة
134	المصطفى اجناح تحت إشراف: د. حسبية الدار	المعجمية التخصصية في التراث العربي: بين إشكالية التبسيط والتعقيد والاستجابة الوظيفية
156	Dr. Fekkak Azzeddine El asadi Abdessamad	L'intelligence artificielle comme moteur de la transformation numérique des organisations : une revue de littérature conceptuelle
170	Dr.Lahcen OUKHOUYA ALI	L'étude sémio-anthropologique de « Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa » de Georges Spilmann: Signe, pouvoir et identité amazighe dans l'ethnographie coloniale française



فهرسة العدد

الصفحة	المؤلف	عنوان البحث أو الدراسة
186	Daoudi Imane Dr.Jadir Mohammed	Langage marginal et production du sens : la diglossie à l'épreuve de la traduction dans Al xubz al hâfi de Mohamed Choukri
199	Sanae YOUSOUFI Dr Jamal EL OUAFA Dr Zahra BOUCHKIOU	Le deuil de la jeunesse sur la qualité de vie des personnes âgées en maison de retraite

PROMETHEUS



افتتاحية العدد الأول

بروميثيوس ونار المعرفة: في دلالات الاسم وسياقات التأسيس

يسر هيئة تحرير مجلة "بروميثيوس للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية" أن تضع بين يدي القراء والباحثين والأكاديميين العدد الأول من هذه الدورية العلمية المحكمة. وإذ نطل بهذا الإصدار على المجتمع العلمي والأكاديمي المحلي والعربي والدولي، فإنه يحق لنا، بل من واجبنا، أن نتوقف لحظة تأمل أمام التسمية التي اخترناها لهذا المشروع المعرفي، ففي هذا الاسم تتكثف فلسفة المجلة ورؤيتها، وتتعدّد فيه جذور التأسيس وأهدافه.

إن اختيار اسم "بروميثيوس" لمجلة علمية محكمة في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية ليس من باب الصدفة المحضة، أو مجرد استحضار لخطاب ميثولوجي يراد منه الفذلكة البلاغية، بقدر ما هو اختيار محكوم بمنطق أكاديمي ومعرفي ينهض على خلفيتين أساسيتين: خلفية ذاتية نابعة من خصوصية تجربتي الفكرية والثقافية، وخلفية موضوعية تستند إلى دلالات الشخصية في بنية الفكر الإنساني.

فمن حيث الخلفية الأولى، يعود أصل هذه التسمية إلى علاقة شخصية طويلة وممتدة مع النص الميثولوجي الإغريقي؛ علاقة تجاوزت حدود القراءة العابرة المنبهرة إلى فضاءات التمثل والتأويل على مدى ربع قرن من الزمن، إذ ظلّ عالمي الميثولوجي، منذ البدايات، فضاء خصبا للتفكير في مصير الإنسان، وفي توتر العلاقة بين السلطة والمعرفة، وبين الطاعة والتمرد، وبين الجهد الإنساني المحدود والمتخيّل الأسطوري اللامحدود. قراءاتي في المتن الإغريقي لم تكن منشغلة ببطولات الآلهة الأولمبية بقدر انشغالها بالشخصيات الهامشية، أو لنقل الشخصيات "المضادة" في الخطاب الميثولوجي السائد، حيث كانت القراءة تنتجه، وبشكل خاص، نحو تلك

الشخصيات الأسطورية التي عانت من تعسف سلطة الآلهة، وجزاءاتها القاسية، ليس بسبب خطيئة أخلاقية اقترفتها، وإنما غيرة منها وعقابا على تميزها المعرفي، أو منافستها للسلطة الإلهية على مستوى العطاء الإنساني. إنها في الواقع، قراءة في ظلم "حكام الأولمب" لمن تجرأ على امتلاك المعرفة أو منحها للإنسان. في قلب هذا الحقل الدلالي، وضمن هذا الأفق الرمزي، يبرز التيتان بروميثيوس الذي استأثر اسمه بمكانة خاصة في وجداني الفكري، بوصفه النموذج الأسمى للعدالة الميثولوجية، ورمزا أنطولوجيا للانحياز إلى الإنسان في مواجهة جبروت الآلهة.

أما على المستوى الموضوعي، تمثل شخصية بروميثيوس في الميثولوجيا الإغريقية واحدة من أكثر الاستعارات والرموز عمقا في تاريخ الفكر الإنساني. فبروميثيوس، الذي يعني اسمه "التفكير المسبق" أو "الحكيم" (عكس أخوه إبيميثيوس ويعني التفكير اللاحق)، هو "سارق النار" الذي تحدى إرادة زيوس واحتكاه لينتزع قبسا من السماء ويمنحه للبشر، فاتحا أمامهم جسورا للمعرفة، وموقدا بدواخلهم شرارات العقل، والوعي الصانع والمبدع. إذن، اختيار الاسم هنا، يتصل بطبيعة المشروع العلمي الذي تطمح إليه المجلة؛ فحقول العلم بمختلف تخصصاتها، هي في جوهرها، ليست معارف محايدة أو معزولة عن رهانات الوجود الإنساني، بل هي أدوات لفهم الإنسان في سياقاته التاريخية والثقافية والسياسية، ولتفكيك البنى التي تنتج الهيمنة أو تعيد إنتاجها. إنها، بتعبير رمزي، استمرار لذلك الفعل البروميثي الذي ينقل "النار" (المعرفة) من فضاء الامتياز إلى فضاء التداول، ويجعلها حقا مشتركا على نحو عادل.

لقد أنقذ بروميثيوس الإنسان من عصور الجهل الأولى، ومنحه القدرة على التفكير والتطوير، وأمدّه بالمهارات الفكرية والحرفية التي مكنته من بناء حضارته وتطوير جنسه، بعيدا عن سلطة الآلهة وهيمنتها، حتى أنه صار تمثيلا خالدا لانتقال الإنسان من حال الطبيعة (physis) إلى حال

الثقافة والعلم (nomos) و (techne). في هذا السياق بالذات، تصبح شخصية بروميثيوس الميثولوجية رمزا كونيا للبحث العلمي، والسؤال المعرفي، والجرأة الفكرية، والقدرة على خرق المألوف وتحدي قسوة الظروف من أجل الارتقاء بوضع الإنسان وتسخير كلّ السبل لنجاحه.

تأسيسا على ما سبق، إذا كانت النار هي استعارة المعرفة في الميثولوجيا الإغريقية، فإن البحث العلمي الرصين في حقول المعرفة والإنسان هو "نار بروميثيوس" في عصرنا الراهن، حيث تواجه المجتمعات العربية تحديات كبرى تتطلب تفكيكا عميقا للبنى الفكرية والاجتماعية والثقافية. لهذا الغرض تطمح المجلة إلى أن تكون امتدادا لرسالة بروميثيوس المعرفية، عبر:

1. توفير منصة أكاديمية رصينة للباحثين لنشر إنتاجاتهم العلمية في حقول الفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، والعلوم السياسية والقانونية، وغيرها من التخصصات المعرفية ذات الصلة.

2. الانخراط الفاعل في المجتمع العلمي، عربيا ودوليا، عبر استقطاب بحوث تتسم بالصرامة المنهجية، وتفتح آفاقا جديدة للحوار العلمي والنقد الأكاديمي البنّائين.

3. تحرير العقل البحثي من التبعية والاجترار، وتشجيعه على امتلاك أدواته الفكرية، والمساهمة في إنتاج معرفة أصيلة تستجيب لخصوصية السياق العربي والإنساني.

لقد عوقب بروميثيوس لأنه أحب الإنسان ومنحه النور، ونحن راضون في هذا المشروع الأكاديمي أن نتحمل تبعات هذا الحب، عبر الالتزام بالمعايير العلمية والمنهجية الصارمة، والانحياز لقيم الحرية والعدالة الفكريتين، والانتصار للمعرفة التي تخرج الإنسان من سراديب الجهل والتقليد إلى فضاءات النور والابتكار.

نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يكون هذا العدد الأول خطوة مباركة على درب العلم والمعرفة.

المدير المسؤول ورئيس التحرير: د. سامي دقاقي

بعض أوجه توظيف المقاربة النسقية في تعلم التاريخ

التاريخ والسينما والديديكتيك الرقمي أنموذجا

Some aspects of employing the systemic approach in teaching history History, cinema, and digital didactics as a model

د. عمر العمري

باحث خريج كلية علوم التربية بالرباط

EL AMRI OMAR

Faculty of Educational Sciences, Rabat

omar-elamri@um5r.ac.ma

ملخص:

رغم التنصيص في المناهج التربوية للمواد المدرسة في سلك التعليم الأساسي بالمغرب على ضرورة التدريس النسقي لتحقيق الكفايات المنشودة من العملية التعليمية التعلمية، وخلق جسور بين المواد المدرسة ومختلف المعارف إلا أنه لا بد من الاعتراف بمحدودية التطبيقات العملية في هذا السياق.

من هذا المنطلق سنحاول أن نوضح مدى أهمية الديديكتيك الرقمي والفيلم السينمائي كنموذج في تبسيط تعلم التاريخ بالمراحل الثانوية

نتوخى من هذه الورقة البحثية أن نتخذ منهاجاً وصفيًا تحليليًا من حيث الهدف، وبعدها نسقيا من حيث المقاربة المعتمدة.

إذ سنوضح الأهمية الديديكتيكية والبيداغوجية للصورة المتحركة ومن خلالها الفيلم السينمائي وكذلك الديديكتيك الرقمي في تبسيط التعلّمات عموماً وتذليل الدرس التاريخي خصوصاً. ثم سنصف ونحلل حجم التقاطعات بين السينما والتاريخ وإمكانية خلق نسق تعليمي بينهما نستطيع من خلاله تبسيط المعرفة التاريخية المدرسية.

كلمات مفتاحية: التدريس النسقي - تعلم التاريخ - السينما والتاريخ - الديديكتيك الرقمي

abstract:

Despite the emphasis in the educational curricula for the subjects taught in the basic education system in Morocco on the necessity of systematic teaching to achieve the desired competencies from the teaching and learning process, and to create bridges between the subjects taught and various knowledge, it is necessary to acknowledge the limited practical applications in this context.

From this perspective, we will attempt to demonstrate the importance of digital didactics and film as a model for simplifying history learning in secondary schools.

This research paper aims to adopt a descriptive-analytical approach in terms of its objective, and a systematic approach in terms of the methodology employed.

We will explain the didactic and pedagogical importance of moving images, and through them cinematic films, as well as digital didactics, in simplifying learning in general and facilitating the historical lesson in particular. Then we will describe and analyze the extent of the

intersections between cinema and history and the possibility of creating a learning system between them through which we can simplify school historical knowledge.

Keywords: Systematic teaching - Learning history - Cinema and history - Digital didactics

تقديم:

تقدم هذه الورقة البحثية تبني التصور النسقي وفرص إدماج التكنولوجيا في العملية التربوية وتطويرها من خلال دراسة نظرية وتصورات تطبيقية حول أهمية المقاربة النسقية في تبسيط تعلم التاريخ بتوضيح أهمية الصورة عموما والصورة المتحركة خصوصا في بعديها البيداغوجي والديديكتيكي في العملية التعليمية التعلمية إجمالاً، وفي الدرس التاريخي بشكل خاص ودور الديدكتيك الرقمي في مد الجسور بين المعرفة المدرسية التاريخية وعالم السينما.

سنحاول الإجابة على السؤال المركزي التالي:

- إلى أي حد توضح التقاطعات بين السينما والتاريخ إمكانية خلق نسق تعليمي بينهما قادر على تبسيط المعرفة التاريخية الدراسية من خلال توظيف الديدكتيك الرقمي؟

سنحاول الإجابة على هذا الإشكال من خلال تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى مبحثين: يهدف المبحث الأول إلى توضيح أهمية المادة الفيلمية والصورة المتحركة عموماً في تبسيط التعلّمات وتحقيق بعض الكفايات المرجوة من تدريس التاريخ، من خلال توظيف الديدكتيك الرقمي.

أما المبحث الثاني فسنخصصه لبسط بعض التقاطعات بين عالمي التاريخ والسينما التي يمكن أن توظف كنسق تعليمي يبسط المعرفة التاريخية المدرسية المستهدفة من طرف المدرسين.

1. أهمية تدريس التاريخ عبر الصورة المتحركة ومن خلال توظيف الديدكتيك الرقمي.

1.1 الأهمية البيداغوجية لتوظيف الصورة المتحركة في الدرس التاريخي

تظهر أهمية الصورة المتحركة كوسيلة بيداغوجية فعالة تختزل الجهد والزمن لتوصل الفكرة، حيث توجد دائماً وأبداً علاقة معقدة بين اللفظي والمرئي، تتميز بالمفارقة بين الكلمة المنقلبة المعاني والمتجددة مع كل سياق، والصورة التي تغني عن ثرثرة الكلام¹.

وتعتبر الصورة في عالم اليوم مطلقة الحضور، فإذا حاولنا رصد عصور العالم فيمكن القول بثلاثة عصور: فبعد عصر الكتابة وعصر الطباعة، جاء عصر الصورة، حيث انتقلنا من النسخ إلى الاستنساخ.

¹ (عدنان، 2020)

في هذا الصدد "أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن 90% من مدخلاتنا الحسية هي مدخلات بصرية"²

لذلك، ارتأيت الاستناد في دراسة توظيف الصورة المتحركة وبالخصوص الأفلام التاريخية في تعلم التاريخ إلى أسس ومرجعيات بيداغوجية تناولت بالدراسة الدور الفعال لهذه الوسيلة التعليمية في النمو المعرفي والإدراكي للمتعلم(ة) ومن أهمها:

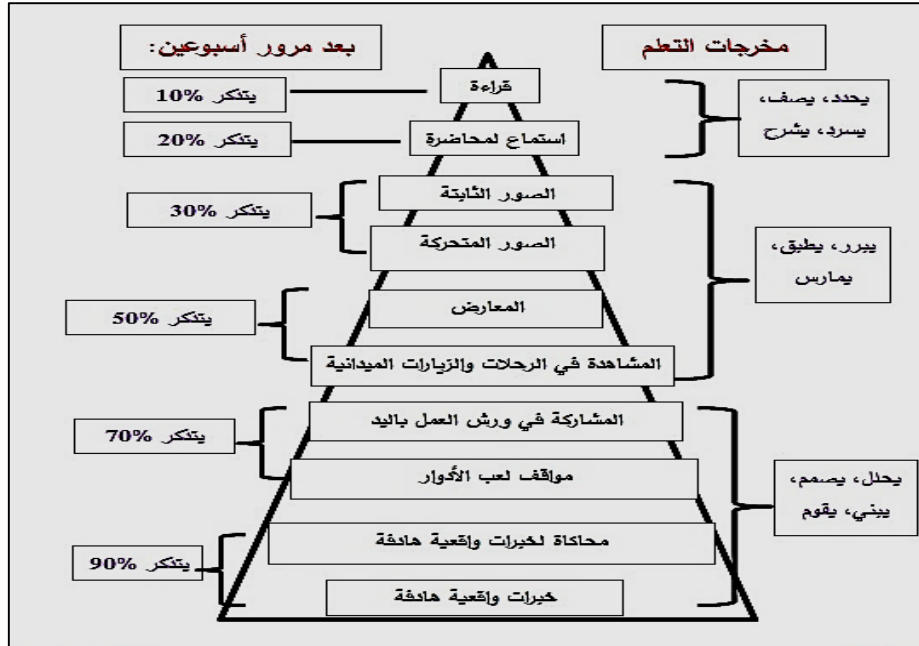
- هرم "إدغار دالي" "Edgar Dale" للوسائل التعليمية.

- نظرية "جيروم برونر" "Jerome Bruner" في النمو المعرفي والتعلم بالاكتشاف.

إذ أن اختيارنا لموضوع توظيف الفيلم السينمائي في درس التاريخ نابع من الأهمية التي استتبها كل من "إدغار دالي" و"جيروم برونر" في دراستهما لدور الصورة المتحركة في بناء التعلّات من خلال تجاربهما في ميدان علم النفس التربوي. فإدغار دالي كما يظهر في الرسم التخطيطي. أسفله، اعتبر أن المتعلم يتذكر أكثر من 30% مما اكتسبه من التعلّات بعد مرور أسبوعين إذا استعمل في تعلّاته صورا متحركة، ومن أهم مخرجات تعلّاته التبرير والتطبيق والممارسة، لذلك فإن هذه المخرجات تفيد في كون توظيف الفيلم التاريخي في درس التاريخي يمكن أن يطور الفكر النقدي لدى المتعلم(ة).

² (راحم وزغودة، 2021، ص.42).

رسم تخطيطي. تصنيف إدغار دالي للوسائل التعليمية³



أما "جبروم برونر" فقد أسس نظريته في النمو المعرفي وقسمها إلى مراحل مثلما فعل "بياجيه"، وقد رأى أن مراحل النمو المعرفي التي يمر منها الطفل تتدرج من المحسوس إلى المجرد وهي ثلاث:⁴ المرحلة الحسية، والمرحلة التصويرية التقليدية، والمرحلة الرمزية التجريدية. بالنسبة للمرحلة الحسية النشطة: فهي تعد أول مراحل النمو المعرفي والتعلم لدى برونر، ففي هذه المرحلة يتعلم الطفل مباشرة عبر الفعل، فالطفل بعد الولادة يبدأ في ممارسة الأنشطة الحركية المختلفة والتفاعل مع البيئة من حوله، لتبدأ عملية التعلم بالاكشاف. وبشرع الطفل في استكشاف العالم من حوله عبر الحواس والحركات؛

وفي المرحلة التصويرية التقليدية أو الأيقونية: لا يعتمد الطفل على الأنشطة الحركية والأفعال المباشرة بقدر ما يعتمد على الصورة، أي أن الطفل في هذه المرحلة يمكنه أن يتلقى المعلومات بغير الحاجة إلى أن تكون المعلومات في صورة أنشطة عملية تجرى أمامه، الأمر الذي يعد قفزة هامة في النمو العقلي والمعرفي؛ أما المرحلة الرمزية: فهي تعد أعلى مراحل النمو المعرفي والتعلم لدى "برونر"؛ ففي هذه المرحلة يتمكن الأطفال من تحويل الخبرة إلى لغة، كما أن من الممكن الانتقال إلى فهم المعاني والدلالات عبر

³ مترجم عن (Dale, 1969, p.108)

⁴ (عواطف، 2012، ص.128)

الألفاظ بدلا من الصور، الأمر الذي يتيح للطفل إمكانية التفكير المنطقي العقلاني، والبحث عن حلول للمشكلات المختلفة.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن التعلم عبر الصور المتحركة والفيلم السينمائي يدخل في صلب النمو الإدراكي للمتعلم، ويجعل من الأهمية توظيف مثل هذه الدعامات في صلب العملية التعليمية.

كما تركزت دراسة "برونر" على استراتيجية التعلم بالاكشاف، باعتباره الدافع في عملية التعلم. وبحسب نظرية "برونر" في النمو المعرفي فإن أي طفل يمكنه دراسة أي موضوع علمي عبر تنظيم المدخلات والتفكير بعيدا عن التعلّمات التي لقنت له، ليصل في الأخير إلى تعميمات جديدة. بعد ذلك يمكن للطفل إعادة دراسة المواضيع التي درسها بتوسع أكثر يتناسب مع مراحل النمو المعرفي التي يمر بها.

"لا ريب أن التعلم بالاكشاف يساهم في إكساب المتعلمين القدرة على التعلم الذاتي، بالإضافة إلى منحهم الخبرات اللازمة التي تجعلهم قادرين على مواجهة المشكلات المختلفة والتعامل معها، كما أن التعلم

بالاكشاف يمكن المتعلم من تجاوز المعلومات التي يتلقاها إلى الاستقراء وتتبع الدلائل، قبل الخروج بتعميمات وقوانين عامة تساعده في التعامل مع المشكلات الجديدة، أي أن استراتيجية التعلم بالاكشاف تساعد المتعلم في تحسين آليات ومهارات التفكير الاستقرائي والتفكير الاستنباطي"⁵.

إن الحمولة التاريخية لفيلم سينمائي يمكن أن تطور الحس الاستنباطي لدى المتعلم، وبما أن كل فيلم يحمل حمولة إبداعية تحمل توقيع صناعه، فهو يحمل في طياته بنية تصويرية يمكن من خلالها اكتشاف أو استنباط أسئلة تاريخية جديدة يمكن أن تشكل إضافة لما تم تعلمه من خلال دعائم تقليدية أخرى.

لا بد من الإشارة هنا أن هرم "إدغار دالي" للوسائل التعليمية يتقاطع مع مراحل النمو واكتساب الخبرات التي أكد عليها "جيروم برونر"، حيث قسم "برونر" هذه الوسائل حسب الخبرات التي يمكن أن تكسبها للمتلقي أو المتعلم، وقد عكس "برونر" هرم "دالي" من الأسفل واعتبر الوسائل التعليمية تنتقل بالمتعلم من المحسوس إلى المجرد، حيث اعتبر العروض العملية والدراسات الميدانية والمعارض والمتاحف وغيرها من الوسائل المحسوسة، تكسب المتعلم خبرات مباشرة فعلية، أما الرموز اللفظية والبصرية فاعتبرها وسائل مجردة تكسب خبرات مجردة للمتعلم؛ في حين أنه اعتبر الأفلام والصور الثابتة والمتحركة هي من الوسائل شبه المحسوسة التي تساعد على اكتساب خبرات ممثلة، وتسهم بالتالي في تطوير النمو الإدراكي والمعرفي لدى المتعلم.

⁵ (عواطف، 2012، ص.127).

لهذا كله، يمكن اعتبار هذه المنطلقات البيداغوجية السالفة الذكر، سببا وجيها علميا في توظيف الفيلم السينمائي في درس التاريخ، يمكن أن يترتب عن هذا التوظيف تطوير مسار بناء الفكر التاريخي عند المتعلم، الذي سينعكس على نموه المعرفي والإدراكي.

2.1 الأهمية الديدكتيكية لتوظيف الصورة المتحركة في الدرس التاريخي

من خلال اطلاعنا على كثير من الأعمال الديدكتيكية التي تعنى بتطوير حفل تدريس التاريخ ببلدنا، استنتجنا أن مختلف التصورات حول تطوير استعمال الصورة المتحركة المرتبطة أساسا بعالم السينما في درس التاريخ ما زالت في مهدها.

وقد حددنا إشكاليتين مرتبطتين بهذا البعد الديدكتيكي: الإشكال الأول مرتبط بمسألة توظيف الفيلم السينمائي بعلاقته ببناء المعرفة التاريخية في درس التاريخ، أما الإشكال الثاني فمرتبط باستعمال الفيلم في درس التاريخ وعلاقته بالديدكتيك الرقمي كوسيلة لتقديم المنتج.

فيما تعلق بالإشكال الأول المتعلق بمسألة توظيف الفيلم السينمائي وعلاقته ببناء المعرفة التاريخية فقد ارتأينا في الورقة البحثية تحليل ثلاث مداخل مرتبطة بمسألة التوظيف: المدخل الأول متعلق باستحضار البعد التربوي في استعمال الفيلم السينمائي في درس التاريخ، أما المدخل الثاني فمتعلق بزمنية المشاهدة، والمدخل الثالث فحددناه في انزلاقات التأويل عند الأستاذ الموظف للفيلم السينمائي في درس التاريخ.

فيما يختص بالمدخل الأول المتعلق باستحضار البعد التربوي في استعمال الفيلم السينمائي في درس التاريخ، فقد لاحظنا أن بعض المبادرات البيداغوجية تروم خلق طرق ناجعة لإدراج الفيلم السينمائي في العملية الديدكتيكية في درس التاريخ، لذلك يطرح التساؤل هنا حول العمل على ديدكتيكية الفيلم السينمائي في فصل التاريخ عند القائمين على الشأن التربوي؛ فهذا إشكال معقد من حيث معالجته، بحكم تضمنه تساؤلات عميقة حول طبيعة المعارف المزمع مراكمتها من خلال دعامة ديدكتيكية لم يتم إنتاجها لهذا الغرض، فالمبدع السينمائي لا يطرح عند إنتاج فيلم إشكال استعمال منتجه كدعامة تربوية في الفصل الدراسي.

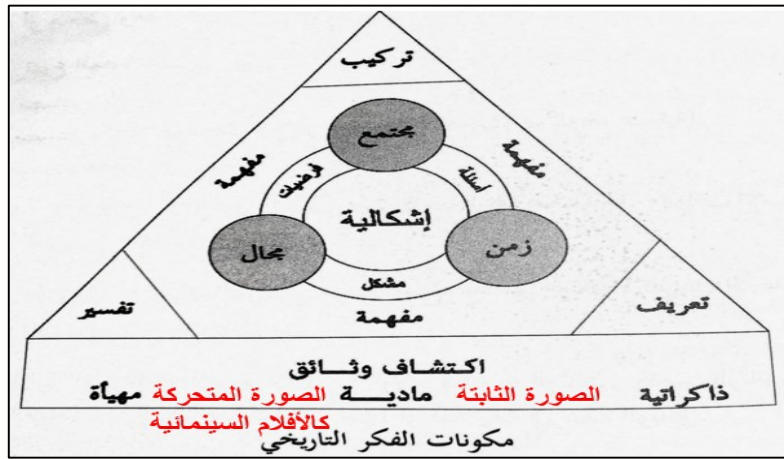
أما المدخل الثاني المتعلق بزمنية المشاهدة، فتكمن أهميته في عدة نقاط: النقطة الأولى تتمحور حول الحيز الزمني للمشاهدة، فإذا كانت الأحداث المصورة في الفيلم السينمائي تستهدف عموم المشاهدين في زمن كامل للمشاهدة، فإنه المقابل، ورغم إمكانية تحويل المتعلم لمشاهد، الشيء الذي لا جدال فيه، تبقى مشكلة زمن الفيلم وإمكانية توظيفه في زمن الدرس مطروحة؛ أما النقطة الثانية فمتعلقة بصلاحيات حبرات الدراسة لعملية المشاهدة؛ وترتبط النقطة الثالثة بالبعد النفسي للمتعلم للمشاهد، حيث رؤية فيلم سينمائي

بمعية الأسرة والأصدقاء يبقى شيئاً طبيعياً لدى المتدرسين خصوصاً في أماكن سكنهم، في حين مشاهدته داخل الفصل بمعية الأستاذ شيء غير متعود عليه.

يتمحور المدخل الثالث حول انزلاقات التأويل عند الأستاذ الموظف للفيلم السينمائي في درس التاريخ، حيث أن الاستثمار الديدكتيكي للفيلم السينمائي في درس التاريخ يمكن أن تكون له نتائج عكس ما يصبو إليه المخرج، فالأستاذ عادة يقترحه كدعامة موجهة للتلاميذ للتأكيد على وجهة نظره أو تحليله لمرحلة، أو حدث أو موضوع تاريخي؛ فهو يأتي بعد سرد الأحداث ليؤكد على معطيات ساقها الأستاذ لمجتمع المتعلمين لا تعبر بالأحرى عن توجهات مخرج الفيلم وانطباعاته، يصبح الفيلم في هذه الحالة وسيلة لإعطاء المشروعية لماض تم بناؤه في دهاليز الأقسام، "التاريخ" يبرر ما نريد⁶ على حد قول الشاعر الفرنسي بول فاليري، إن مصوغات المبدع السينمائي تختلف عن مصوغات رجل التربية والتكوين.

هناك إذن مداخل متعددة مرتبطة بمسألة التوظيف والاستعمال الممكن للفيلم السينمائي في الدرس التاريخي، لكننا اعتبرنا أن من أهم المبررات المثلى التي سننطلق منها لتعليل هذا التوظيف والاستثمار، اعتبار إدماج الفيلم في درس التاريخ مناسبة لطرح الأسئلة، لا لتقديم الأجوبة. هذه الأسئلة المطروحة عادة في حالتنا- لا تستوحى من الفكر التاريخي، والحال أننا سنعتمد نهجاً فكرياً يستند إلى نموذج مصطفى حسني إدريسي المبين في الرسم التخطيطي أسفله.

رسم تخطيطي. مكونات الفكر التاريخي حسب رؤية الباحث حسني إدريسي⁷



⁶ (Valéry, 1931, p.19)

⁷ (حسني إدريسي، 2021، ص.165، بتصريف)

لذلك فورقتنا البحثية تدخل في سياق توظيف دعامة أو وثيقة غير تقليدية في سياق مغلق، صور متحركة لا تنتج حصرا من أجل بناء التعلّات، وفي نفس الوقت يرجى استعمالها للقيام بهذه الوظيفة، كما يرجى ربطها بالنهج التاريخي (التعريف والتفسير والتركيب) المرتبط بمقومات مادة التاريخ المستمدة من مخرجات بحث الأستاذ حسني إدريسي والمعتمدة في التوجيهات التربوية لمادة التاريخ بالمغرب في السلك الثانوي⁸. فالصورة سواء ثابتة أو متحركة حاضرة كوثيقة أو كدعامة يمكن استعمالها في تعلم بناء الفكر التاريخي، ومنهج المؤرخ، ورصد مختلف مسارات الفكر التاريخي انطلاقا بالأسئلة وانتهاء بالمفهمة.

وقد استعمل الأستاذ حسني الصورة الثابتة في مجزئته المختارة لتعلم الفكر التاريخي في أطروحته التي تحولت إلى كتاب، كما هي جزء من مكونات بناء وحدات الكتب المدرسية بكل أسلاك التعليم؛ لكن في المقابل هناك غياب لإحالات تروم استعمال الصورة المتحركة كالأفلام السينمائية في درس التاريخ، لذلك فمن الموضوعية محاولة تقديم إضافة في هذا الحقل الديدكتيكي.

انتقالا للإشكال الثاني في البعد الديدكتيكي المرتبط باستعمال الفيلم في درس التاريخ وعلاقته بالديدكتيك الرقمي كوسيلة لتقديم المنتج، فيبدو أن الفيلم السينمائي اليوم يوظف وفق آخر التكنولوجيات الرقمية كوسيلة وآلية؛ ولقد أكدت مختلف الوثائق الرسمية أن "الديدكتيك الرقمي يتيح استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي مجموع التقنيات والأدوات والموارد الرقمية التي ستستعمل في إنجاز التعلّات من أجل تحقيق قيمة مضافة ورفع من جودة التعليم"⁹.

يمكن اعتبار الديدكتيك الرقمي يغطي جانبا من الموضوع له علاقة بآليات ووسائل توظيف الفيلم السينمائي في درس التاريخ، وهو الجانب التقني، إذ من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع محاولة مواكبة الطفرة التقنية في مجال عرض الصورة المتحركة، خصوصا وأن المتعلم(ة) يستعمل الأجهزة الإلكترونية بشكل يومي، كما تؤثت فضاءه الاجتماعي، مما يستدعي الإلمام بمهارة اختيار وتقديم المعلومة المصورة من أجل تقديمها له بطريقة يرجى منها التفاعل الإيجابي.

لذلك فمن الموضوعية التفاعل مع الديدكتيك الرقمي كوسيلة تساعد على تقديم المنتج الفيلمي بحلة جمالية وذلك من أجل:

- التعرف على تقنيات توضيب الصورة المتحركة.

⁸ (مديرية المناهج، 2007).

⁹ (وزارة التربية الوطنية، شتبر 2014، ص.11).

- الرفع من مهارات المدرسين والمتعلمين المتعلقة بمسألة تقديم وتوظيف الصورة المتحركة في مجال بناء التعلّيمات.

- تنويع وسائل العمل.

- تتبع التطور في المجال الرقمي، من أجل التعامل مع التقنيات الحديثة الموظفة في استعمال الأفلام السينمائية داخل الفصل الدراسي.

- تقليص الكلفة الذهنية لإنجاز التعلّيمات باستعمال وسائل تساير عقلية المتعلم.

إن اهتمامنا بتوظيف الفيلم في درس التاريخ وعلاقته بالديكتيك الرقمي كوسيلة لتقديم المنتج، نابع من اعتبارنا للديكتيك علما يجمع بين المهارة والفن؛ فالمهارة في حالة الأفلام السينمائية وعلاقتها بدرس التاريخ، تكمن في كيفية التعامل مع المعلومات ومعالجتها عن طريق استعمال وسائل العرض وأهمها الحواسيب وأجهزة العرض المختلفة، وكذلك البرامج التي تعنى بتوضيب الصورة المتحركة وتقطيعها أو ما يسمى بالمونتاج، وأيضا كيفية تنظيم المادة المعروضة، وحفظها، واسترجاعها، وترتيبها، وتحليلها؛ أما الجانب الفني فيمكن في معايير اختيار المعلومات المعروضة - وفي حالتنا الأفلام السينمائية- مع ما يتماشى مع الفئة العمرية المستهدفة، والوحدات المعنية من البرنامج الدراسي، هذا دون أن ننسى وضوح فكرة الفيلم ووضوح الصور التي يتضمنها.

2. السينما والتاريخ: عالم من التقاطعات

يمكن أن تكون السينما موضوعا للتاريخ، والذي من شأنه أن يخبرنا عن أصل التقنيات السينماتوغرافية المستعملة في الأفلام، أو ظروف إنتاجها أو ظهورها، أو الفنانين الرئيسيين الذين عملوا فيها، وعن سياق الكتابة الدرامية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون مسألة دراسة التاريخ كموضوع للسينما، حيث يمكن أن تعيد الأفلام قراءة أحداث الماضي وإشكالاتها التي لا زالت ماثلة في حاضرنا برؤية إبداعية تخيلية.

إن الأمر يتعلق بفهم، على حد تعبير "جاك رانسبير" "Jacques Rancière"، كيف أن هذين التصويرين للعالم "ينتميان إلى بعضهما البعض"¹⁰.

تكتسب السينما هنا علاقة جوهرية بفكرة معينة عن التاريخ، فهما تمثيلان لواقع ماض، تم توثيقه وتخليده في الحاضر وتشكيله كتابة، سواء كانت بصرية أو سردية.

¹⁰ (De Baecque et Delage, 1998, p.45)

من هذا المنطلق سنحاول أن نتطرق لبعض التقاطعات بين عالمي السينما والتاريخ من مدخلين أساسيين
 السينما كموضوع للتاريخ والتاريخ كموضوع للسينما.

1.2 السينما كموضوع للتاريخ

وضع الارتباط بين السينما والتاريخ في صميم عمل بعض المؤرخين أو المنظرين في التاريخ.
 في فرنسا، على سبيل المثال، شجب عدد قليل من الأكاديميين، في السبعينيات من القرن العشرين عدم
 الرجوع إلى الأفلام في الدراسات التاريخية، ومن أبرزهم "مارك فيرو" "Ferro Marc" و"بيير سورلان"
 "Pierre Sorlin"¹¹، مقترحين البدء بالصور السينمائية للعودة من خلال التفسير التاريخي إلى العالم
 الذي أنتجها، انطلاقاً من صورة الصورة أي المعنى.

كتب "فيرو" في هذا السياق في مقال تأسيسي لمجلة "الحواليات" "Les Annales"، في عام 1973م، تحت
 عنوان الفيلم، تحليل مضاد للمجتمع؟ "لا نسعى فقط من خلال الصور إلى توضيح أو تأكيد أو إنكار
 معرفة أخرى، نعني هنا التقليد المكتوب، بل ننظر إلى الصور كما هي، حتى لو كان ذلك يعني استدعاء
 معارف أخرى لفهمها بشكل أفضل، المهم دراسة الفيلم، لربطه بالعالم الذي ينتجه؛ الفرضية أن يكون الفيلم
 تاريخاً سواء صورة للواقع أو غير ذلك، وثيقة أو خيال، حبكة أصيلة أو اختراع خالص؛ المسلمة هنا، أن
 ما لم يحدث (ولم لا ما حدث فعلاً)، المعتقدات، النويا، خيال الإنسان، هو تاريخ بقدر ما هو التاريخ"¹².
 لقد أتاح إنشاء "تخصص معرفي" بين السينما والتاريخ فهما أفضل للسينما وتاريخ بعض اللحظات
 الرئيسية: كالثورة السوفيتية، والجبهة الشعبية، والاحتلال والمقاومة في فرنسا، والنازية، والثورة الفرنسية،
 وغيرها، من خلال أعمال معينة للمخرج "جان رينوار" "Renoir Jean"، و"فريتز لانغ"، و"سيرجي
 آيزنشتاين"، و"أبيل جانس" أو "ديفيد لين" "Lean David"، سعت إلى اكتشاف "واقع تاريخي غير مرئي"،
 أصبح مرئياً بفضل تجسيده سينمائياً.

لم يكتف "مارك فيرو" أو "بيير سورلان" (ثم بعض طلابهما) بمسح وجرد قسم تاريخي غير معروف
 فحسب، بل أضافوا خصوصية إضافية للتاريخ، وتميزوا بذلك. لا شك أن في العنوان "السينما والتاريخ"
 "Cinéma et Histoire"، وهو عنوان مجموعة النصوص التي نشرها مارك فيرو في عام 1977م، تقريبا
 بين رؤيتين للعالم وأحداثه تعاشتنا وتداخلتا وتصارعتا لقرن من الزمن.

¹¹ (Lagny, 2015)

¹² (Ferro, 1973, pp.109-124)

عرف "فيرو" بكونه من أشد المهتمين بالسینما كتابة و تنظیرا و توثیقا و نقدا، باعتبارها وثیفة تاریخیة، یستطیع المؤرخ عبرها التوثیق لمرحلة تاریخیة أو إعادة تناول قضایا وإشکالات تم تناولها فی إبداع سینمائی، وقد استند فی ذلك إلى من سبقوه فی مدرسة الحولیات و ما أعقبها من تحولات إبستمولوجیة مع "لوسیان فیبر" و "مارك بلوك" و "برودیل"، الذین دعوا إلى توسیع مفهوم الوثیفة و العمل بها. و رغم ذلك بقی معظم المؤرخین متوجسین من الأرشیفات البصریة، مما انعكس على بلورة رؤیة موحدة حول فهم و تمثیل العلاقة بین الصورة و التاریخ.

تبقى أعمال "فيرو" فی هذا الحقل مرجعیة، حیث حاول أن یقیم تمفصلات بین الصورة و وظيفتها السیمیائیة بعلاقة مع المجتمع الذی أنتجت فیها، هذه التمفصلات الذی أصبحت اللبنة الأولى للدراسات الأكادیمیة حول الموضوع الذی كان ینزعج من تناوله المؤرخون و السینمائیون معا؛ لقد انفتح من خلال هذه الرؤیة الاستشرافیة، على أدوات المنهج التحلیلی العلمی لإضفاء الموضوعیة على هذه التمفصلات من خلال الانطلاق من تحلیل أعمال سینمائیة عبرت عن مدارس مختلفة، فرنسیة، و سوفیئیة، و أمریکیة.

وقد أجمل "فيرو" مقارنته التحلیلیة حول الصورة السینمائیة و خصوصا المتضمنة فی الأفلام ذات الأبعاد السیاسیة و الإیدیولوجیة، و وظيفتها السیمیائیة بعلاقة مع المجتمع الذی أنتجها فی المراحل التالیة: مرحلة أولى تتسم بتتبع دراسة الفیلم (الخیال و/أو صورة الواقع)، و هو إجراء ینتقل من إدراك المحتوى الظاهر إلى الكشف عن منطقة غیر مرئیة من الواقع (الاجتماعی)؛ لذا فهي مسألة حفر فی الصورة لاكتشاف ما هو مخفی.

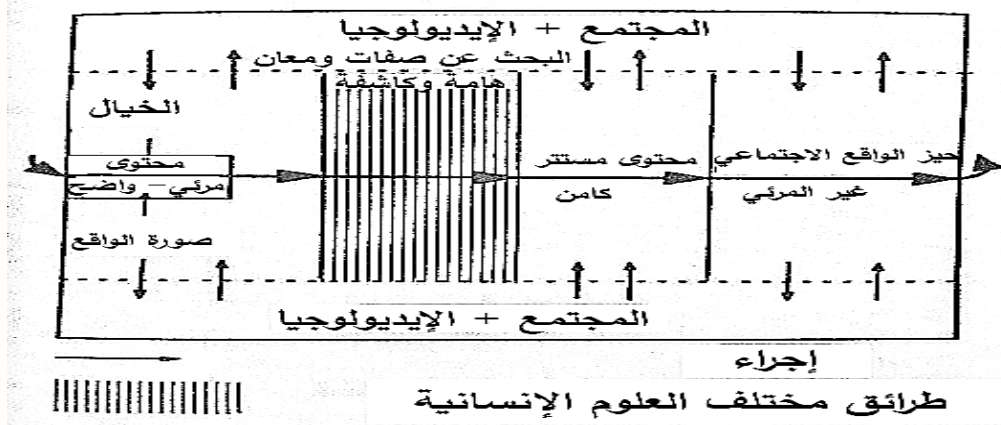
فی المرحلة الثانیة و جب التفكير فی كل هذا الإجراء (و بالتالی العلاقة بالفیلم)، بالتفاعل مع المجتمع و الإیدیولوجیا.

فی المرحلة الثالثة، و من خلال تحدید الكاشفات (الثغرات، التفاصيل المرئیة)، ینجح الباحث فی الوصول إلى المحتوى الكامن، و فی هذا السیاق، یجب أن یستقید من مناهج العلوم الإنسانية المختلفة، و من الضروري أن یجمع بین تحلیل الصورة و نقد المصادر، أي دراسة الروایة أو السیناریو مصدر الفیلم، و خلفیة المخرج، و مصدر الإنتاج، و طبیعة الجمهور و النقد، و كذلك النظام السیاسی الذی أنتج فی ظله الفیلم.

أخیرا، یبدو أن الإجراء دائری، أي أن اكتشاف كل منطقة جدیدة من الواقع یجعل من الممكن إعادة تفسیر المحتوى الظاهر.

وقد لخص "فيرو" هذه المراحل في الرسم التخطيطي.أسفله:

رسم تخطيطي. الصورة السينمائية ووظيفتها السيميائية بعلاقة مع المجتمع الذي أنتجها¹³



إن عمل "فيرو" المنهجي وجد له صدى عند عدد كبير من المؤرخين الذين رسموا معالم نهاية القرن العشرين، ففي أبريل 1995م، بعد مائة عام من ولادة السينما، نشرت مجلة "القرن العشرين" " Vingtième siècle" عددا خاصا بعنوان "السينما، زمن التاريخ" قدم فيه "كريستيان ديلاج" "Christian Delage" و"نيكولاس روسلييه" "Nicolas Rousselier" منهجية العمل ومضمون العدد؛ لقد كتبنا عن قناعة أنه كان من الضروري أخيرا التغلب على سوء الفهم والانقسامات بالقول: "إذا كان لا بد من أن يكون لهذا العدد هدف واحد، فسيكون المساهمة في تشجيع المؤرخين المهنيين أو الهواة، بزيادة الشغف الخاص بالسينما وممارسة الدراسات والبحث في هذا المجال؛ وبالتالي، المساهمة في تقليص التناقضات بين عالم الكتابة والصورة وتقريب عوالم "غوتنبرغ" وقرن الإخوة "لوميير".

وأضافا كذلك: "أنه كان من الضروري إدماج السينما، ككيان وممارسة، في قلب التاريخ العالمي: تاريخ اجتماعي واقتصادي للسينما، تاريخ تقني وعلمي، وكذلك تاريخ سياسي وثقافي"¹⁴.

2.2 التاريخ كموضوع للسينما

يمكن التاريخ كموضوع للسينما في صنع التاريخ بفضل شخصيات خاصة بالسينما؛ هذا ما أوضحه "جيل دولوز" "Gilles Deleuze" بالقول إن "اجتماع تخصصين لا يحدث عندما يبدأ أحدهما بالتفكير في الآخر، ولكن عندما يلاحظ تخصص أنه يجب أن يحل مشكلة مماثلة لتلك التي تنشأ في تخصص آخر

13 (Ferro, 2015, p.49)

14 (Delage et Rousselier, avril 1999, p.3)

على حسابها الخاص وبوسائله الخاصة¹⁵. لا يوجد سوى تاريخ مقارن: الكتابة في السينما وعنها عندما تدفعنا أسئلة المؤرخين إلى البحث عن إجابات في الأفلام، حتى لو كان ذلك يعني إحياء مشاكل أخرى خاصة بالتاريخ.

كثيرا ما تصر المؤرخة "أرليت فارج" "Arlette Farge" على هذه "القدرة التاريخية"¹⁶ للسينما، حيث تسمح تقنية التصوير السينمائي بالفعل بهذا العمل التاريخي المثالي من خلال وضع رواية في الماضي في سياق من الإيماءات والزخارف والألوان والمناظر الطبيعية. فما يعتبره المؤرخ حلما، يبدو أن السينما قادرة على تحقيقه. وبذلك يمكن اعتبار هذه السيرورة تصورا تخييليا عند صانع الفيلم، أو تصورا للأرشيف عند المؤرخ.

في حين أن المؤرخ قد يحاول تقريب تجربة وقائع الماضي بقدر كبير من الجهد والخذاع، فإن المخرج يدرك ذلك بطبيعته تقريبا؛ هذا النوع من التواجد المتزامن، في وقت معين، من بداية الرواية إلى نهايتها، لجميع العناصر التي تشكل الفضاء والأجساد، يجعل من الأفضل وضع الشخصيات والسرد في سياقها التاريخي نظرا لأن السينما، من الناحية الفنية، يمكن أن تتصور في نفس الوقت تباعد وتقارب وجهات نظر متعددة، فإنها تظهر كشكل من أشكال التجريب في التاريخ.

"تعطي السينما هذا الانطباع بأنها قادرة على تصوير حدث تاريخي في صميم سيرورة نشأته واستمراريته؛ وتسمح السينما كذلك، من خلال إتقانها لتجسيد عامل الزمن، بهذا "الاندماج الحركي" في واقع مبتكر، من خلال خلق تفاعل بين الزمن، والضوء، والجسد، والفكرة، ودمجها في بوتقة واحدة بغرض صنع التاريخ؛ وتتابع "أرليت فارج": "تقدم السينما، السرد التاريخي كاملا والذي في رأيي، لا يمكن تجسيده كتابة"¹⁷.

تعتبر السينما التاريخ من أهم مواضيعها نظرا لإمكاناتها وقدراتها المتعددة اتجاهه:

أولا، هناك قدرة للسينما على أن تصبح "إعادة تشكيل" للتاريخ، في الماضي كما في الحاضر، باستعادة عمقها الانعكاسي في التاريخ، مما يقدم نوعا من "الفرصة الثانية" للتاريخ، بإعادة عرضه على الشاشة بوسائل الفن السابع، بالانتقال من الانغماس في الوثائق، إلى تحويل أحداث وشخصيات الماضي لصورة تحرك حروف الوثائق عبر محاولة تجسيدها، وهكذا تعود الرواية إلى زمن السينما؛ لدرجة أنه في القرن العشرين، اكتسبت السينما القدرة على أن تكون علامة على الزمن التاريخي، حيث كانت قادرة على

15 (Deleuze, 2003, pp.263-272)

16 (De Baecque et Delage, 1998, pp.111-125)

17 (Farge, 2000)

الانغماس في الماضي من خلال إعادة تقديمه عبر الشاشة، ومن خلال الكشف عن التناقضات والتوترات والمناقشات في عصرها.

ثانياً، هناك أيضاً القدرة الميكانيكية تقريبا للسينما على "تحنيط الواقع"، وبالتالي الحفاظ، أفضل من أي فن آخر بلا شك، على ما يمكن تسميته بالواقع المؤرشف أو حتى الأصالة الوثائقية للرواية. الصورة السينمائية هي الأرشيف الأول للقرن العشرين، بمعنى أن السينما تقدم في أحسن الأحوال تجربة المواجهة البصرية مع ما كان، في كشف تفاصيل تاريخ هذا القرن، حيث يبدو أن السينما تمزق أجزاء من تاريخ القرن الذي تتحرك فيه. هذه لحظات في الأفلام، حيث تعمل الإيماءات، والوجوه، والجمل، وحركات الجمهور، والتألق الفردي، كأشياء خارقة من شأنها تنظيم رؤية ومن ثم تذكر بصري للتاريخ. وبالتالي، سيكون القرن العشرين كاملاً في نظرة من "همفري بوجارت" "Humphrey Bogart"، في إيماءة من "باستر كيتون" "Buster Keaton"، ومضة رغبة من "جان رينوار" "Jean Renoir"، منظر طبيعي من "تيرينس ماليك" "Terrence malick"، كلمة طبيعية من "ليو ماك كاري" "Carey Leo Mac"، باب يغلق من "هوارد هوكس" "Howard Hawks"، نظرة كاميرا مع "روبرتو روسيليني" "Roberto Rossellini"، لحظة توقع مع "مايكل أنجلو أنطونيوني" "Antonioni Michelangelo"، وجه مع "جان لوك غودار" "Jean-Luc Godard"، زلة مع "فرانسوا تروفو" "François Truffaut"، حلم مع "أندري تاركوفسكي" "Andréi Tarkovski"، صرخة رعب مع "ديفيد لينش" "David Lynch"، استمرار كائنات ميتة في الحياة مع "تيم بيرتون" "Tim Burton"¹⁸

خاتمة

أخيراً، توجد في السينما هذه القدرة، المفاهيمية تقريبا، لتقديم نفسها كشكل من أشكال التاريخ، وهو شكل سينمائي يجعل من الممكن الجمع في ومضة، صور السينما وصور القرن؛ فعند "غودار"، لا سيما في "تواريخ السينما"، فإن الشكل الشعري هو على وجه التحديد هذه القدرة على "صنع العالم" من أجزاء من الأفلام المركبة مع مقتطفات من الصور الأرشيفية. ما تم حفظه وتحريره من ذاكرة السينما وذاكرة القرن ليس مجرد ذكرى أخرى، تراكمية، إنه بحد ذاته تاريخ بفضل تقاربات عملية المونتاج التي تتعش باستمرار التفسير التاريخي. تاريخ وذاكرة القرن 20 وما يليه؛ ذاكرة جماعية وفردية" فبفضل السينما، كل شخص لديه تاريخ، وكل التواريخ ممكنة"¹⁹.

18 (De Baecque, 2008, p.66)

19 (Ibid, p.67)

بيبلوغرافيا

- حسني ادريسي، مصطفى، (2021)، **الفكر التاريخي وتعلم التاريخ**، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط.
- راحم، سامية وزغودة، إسماعيل، (يونيو 2021)، **إسهامات الصورة البيداغوجية في بناء المعرفة مع "مقترح تعليمي لسيرورة تعلم"**، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07 عدد: 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- عدنان، عبد اللطيف، (28 فبراير 2020م) **حول الصورة الفوتوغرافية كوسيط**، (مقال بموقع الأنطولوجيا، ملفات خاصة، فنون بصرية <https://cutt.us/p00Xc> اطلع عليه بتاريخ 01 يناير 2026).
- عواطف، محمد محمد حسانين، (2012)، **سيكولوجية التعلم**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر.
- مديرية المناهج، (نونبر 2007)، **التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادتي التاريخ والجغرافيا بسلك التعليم الثانوي**، كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، المملكة المغربية.
- وزارة التربية الوطنية، (شنتبر 2014)، **الدليل البيداغوجي العام لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم**، المغرب.

- DALE, Edgar Dale, (1969), **Audio-Visual Methods in Teaching**, 3rd ed. Holt, Rinehart and Winston, New York.
- DE BAECQUE, Antoine, (2008), **Histoire et cinéma**, Cahiers du cinéma, les petits cahiers, SCÉRÉN-CNDP, Paris.
- De BAECQUE, Antoine, et DELAGE, Christian, (1998), **De l'histoire au cinéma**, Bruxelles, Éditions Complexe.
- DELAGE, Christian, et Roussellier, Nicolas, (avril-juin 1995), **Cinéma, le temps de l'histoire**, Présentation. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°46. pp. 3-4.
- DELEUZE, Gilles, (2003), **Deux régimes de fous, textes et entretiens(1975-1995)**, éd de Minit, France.
- FARGE, Arlette, (Nov 2000), « **Le cinéma est la langue maternelle du XX° siècle** », Cahiers du cinéma, n° spécial " Le siècle du cinéma" novembre 2000.
- FERRO, Marc, (1973), «**Le film, une contre-analyse de la société**», Article, Annales ESC, vol. 28, n°1.



مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

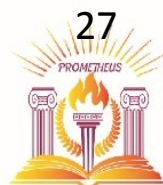
(2015), **cinéma et histoire**, collection folio/Histoire, Gallimard, Malesherbes, France, nouvelle édition refondue.

- Lagny, Michèle,(2015), « **Pierre SORLIN, Introduction à une sociologie du cinéma** », Questions de communication [En ligne], 28 | 2015, mis en ligne le 31 décembre 2015, consulté le 01 Janvier 2026.

URL : <https://cutt.us/KPIRv>

- VALÉRY, Paul (1931), **Regards sur le monde actuel**, Dans le cadre de la collection : “Les classiques des sciences sociales” fondée et dirigée par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi

Fichier pdf consulté le 01 Janvier 2026.<https://cutt.us/aCFtD>



آليات بناء صناعة إعلامية ثقافية وطنية: الواقع وآفاق التطوير

مصطفى شاوي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد لأول بوجدة

Mostafa.chaoui.d24@ump.ac.ma

إشراف د. هشام كزوط

ملخص:

الملاحظ اليوم في مجال الإعلام والثقافة يلاحظ أن هناك ثقافة عالمية آخذة في التشكل تتجاوز كافة الثقافات الشعبية المحلية، وقد يصف البعض هذه الثقافة العالمية الجديدة بأنها ثقافة سطحية أو استهلاكية أو غزو ثقافي أو مادية أو غير ذلك من النعوت التي يمكن أن تطلق عليها، ولكن مهما كان الوصف المعطى فإنه لا ينفى الحقيقة القائمة التي هي أن مثل هذه الثقافة تنتشر وتسود على حساب ثقافات محلية ووطنية بفضل تملك أصحابها لأدوات وتقنيات الصناعات الإعلامية للثقافة وهي قادرة على تجاوز كل الحدود الزمكانية واختراق كل التبعيمات والمناعة الثقافية، تتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على نماذج عالمية من الصناعات الإعلامية للثقافة، ثم النموذج المغربي في المجال، من أجل تعزيز مكامن القوة، ودق ناقوس الخطر، وكذلك إبراز أهمية الاشتغال على الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية، باعتبارها أهم الصناعات المنتشرة في الإعلام الجديد، دراسة وصفية لأهم الصناعات الإعلامية العالمية والحديث عن الصناعة الإعلامية بالمغرب، سواء الرسمية من خلال المؤسسات الرسمية للدولة، أو التي يقوم بها مجموعة من الفاعلين الإعلاميين كمبادرات شخصية تستحق ذكرها والإشادة بها. والوصف قد لا يكفي ويحتاج التحليل والاستنتاج لاستكشاف ما وراء هذه الصناعات وأهدافها ووسائلها وسبل مواجهتها والتصدي لها، ثم تقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في التععيد للصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية المغربية.

كلمات مفتاحية: الصناعات الإعلامية الثقافية، الثقافة الشعبية، المنصات الرقمية، العولمة الثقافية، صناعة المحتوى الرقمي.

Abstract:

Nowadays, a global culture which is overrunning all local popular cultures is increasingly taking form in mass media. Some would describe this new global culture as superficial, consumerist, materialist, or as a kind of cultural invasion among other descriptions. Undeniably, it should be noted that such culture expands and dominates at the expense of local and national

cultures thanks to the techniques and means used in media industries. It has the capacity to cross space/time borders and override cultural immunity.

The significance of this research lies in showcasing international models of media culture industries and the Moroccan model to reinforce strengths and sound the alarm. Its value also lies in showing the importance of working on popular media culture industries. This is a descriptive study of the most crucial media industries around the world and in Morocco where media industry is managed either by official state institutions or by media actors through praiseworthy initiatives. Still, it is worth noting that while description is key to this study, it could have been more thorough with analysis and conclusion about what is beyond these industries: their goals, their means, and the ways to address them, then present a set of abstracts and recommendations that contribute to the disruption of the media industry of Moroccan culture.

Keywords: Cultural Media Industries, Popular Culture, Digital Platforms, Cultural Globalization, Digital Content Creation.

مقدمة

يضم التراث مجموعة العلوم والآداب والعادات والتقاليد والطقوس والفنون التي يتوارثها الأجيال أبا عن جد، وهي التي تشكل هوية الأفراد والجماعات والشعوب والأمم وهي لصيقة بهم عبر الزمان والمكان، وتعتبر حصنا منيعا لكيان الشعوب تحفظ بقاءه واستمراريته بالنسبة للأجيال اللاحقة باعتباره ميراثا وإرثا يتمتع بمجموعة من الخصائص من بينها الانتقال من جيل إلى آخر والبقاء راسخا في الشعور الجمعي والذاكرة الجماعية.

نجد في ظل التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الإعلام والاتصال والعولمة الثقافية والمعرفية التي غيرت العالم وحولته إلى قرية كونية بلا حواجز وبلا حدود ، باتت كل الثقافات الشعبية مهددة وتهدد معها الهويات الثقافية الوطنية بسبب الحملات الإعلامية الممنهجة والمهيمنة التي تهدف أساسا إلى التتميط الثقافي من أجل نموذج ثقافي عالمي موحد وتوسعي إلى تقنيت وتهميش الثقافات المحلية وجعلها تذوب ثم

يعاد تشكيلها ، و من هنا ظهر مفهوم صناعة الثقافة أي إنتاج الثقافة باستخدام أحدث وسائل الإعلام والاتصال، وازدادت شدة هذه العملية بتطور وسائل الإعلام بشكل سريع ومهول، ونجد مجهودات كبيرة تبذل من طرف الدول والمنظمات والجماعات من أجل السيطرة على هذه الصناعة الثقافية والتمكن من آلياتها وتطويرها .

الملاحظ اليوم في مجال الإعلام والثقافة يلاحظ أن هناك ثقافة عالمية آخذة في التشكل تتجاوز كافة الثقافات الشعبية المحلية، وقد يصف البعض هذه الثقافة العالمية الجديدة بأنها ثقافة سطحية أو استهلاكية أو غزو ثقافي أو مادية أو غير ذلك من النعوت التي يمكن أن تطلق عليها، ولكن مهما كان الوصف المعطى فإنه لا ينفي الحقيقة القائمة التي هي أن مثل هذه الثقافة تنتشر وتسود على حساب ثقافات محلية ووطنية، وبذلك "قد نشجب مثل هذه الثقافة وقد نرفضها ولكن لا الرفض ولا الشجب قادران على وقف زحفها طالما أننا لا نقدم بديلا ثقافيا قادرا على المنافسة في عصر متغيرات متسارعة وليس مجرد الوعظ والنصح"²⁰ ومن هنا يصير من الواجب على المهتمين والباحثين أن يتجنبوا من أجل تشكيل جبهة الدفاع عن الثقافة الشعبية وتشكيل المناعة الثقافية عبر التسليح بأدوات وتقنيات الإعلام الجديد، وهي مسؤولية الدولة ح التي وعت هذه الأهمية وأسست لها. من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والمبادرات الرسمية والتظاهرات الثقافية فقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي²¹: غير أنه في عالم مفتوح ويزداد عولمة بفضل التكنولوجيات الرقمية، فإنه يتعين إعادة التأكيد على واجب الدولة على الاستثمار في التنمية الثقافية لتحقيق غايات ثلاث:

- تشجيع حرية الإبداع الفني والثقافي، وتيسير ولوج الجميع إلى المنتوجات الثقافية.
- الرفع من مستوى تربية المواطنين وتقوية التماسك الاجتماعي.

²⁰ تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى بيروت، 2003، ص 7 .

²¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 2018/35.

- تشجيع الإشعاع العالمي للإنتاجات الثقافية المغربية، وتوفير شروط تطويرها في المنافسة الثقافية العالمية.

كما أنها مسؤولة كل غيور على ثقافته الشعبية وموروثه الثقافي، وتزداد حدة هذا التكليف على كل المهتمين والباحثين الأكاديميين من أساتذة وطلبات ومتقنين، وأنا واحد من هؤلاء الطلبة الباحثين الذين استشعروا هذا الأمر، وأسعى أن أكون من هؤلاء الحراس مستعينا بتكويني الأكاديمي خلال مسلك "التعدد اللغوي والتلاقح الثقافي بالمغرب" ومن خلال البحث في هذا المجال متيقنا بأن شرف المحاولة يستحق بذل الجهد في ذلك.

من أجل ضبط البحث وتحديد مجال الوصف من حيث الزمان والمكان الأمر الذي من شأنه تأطير التحليل وحدود التوصيات المقترحة لتكون توصيات عملية قابلة للتحقيق، وإعطاء قيمة إضافية لبحثي كان لا بد من تحديد حدود للدراسة.

تشهد الثقافة المغربية خطأ كبيراً في وسائل الإعلام، بمختلف مرتكزاتها التقنية، بخصوص معنى الثقافة، مما ينعكس على واقع حال الممارسات الثقافية كما تعبر عنها وسائل الإعلام والاتصال، وعلى غموض وارتباك "المحتوى الثقافي" التي تنتجها، بوجود استثناءات قليلة. فالعرض المقدم لمختلف شرائح الجمهور غالباً ما لا يكون نتاج مبادرات تمتلك ما يلزم من شروط الوعي بالرهانات التربوية والثقافية، كما أن قلة الكفاءات في مجالات التأليف والإنتاج والإخراج والتوليف وهندسة الصوت والصورة، والكتابة للأطفال والشباب والتنشيط، وغيرها من المهارات المطلوبة، له تأثير كبير لضمان إنتاج محتوى ثقافي يتوفر على مقتضيات الجذب والتشويق الإيجابي، والتحفيز على التعلم والارتقاء بالذوق ونشر الوعي الثقافي. وقد وعت المؤسسات الرسمية لأهمية الاهتمام بالصناعات الإعلامية للثقافة وبذلت في ذلك جهوداً، لكن لازالت التحديات قائمة وتفرض نفسها بشدة، وسأحاول في هذا المحور وصف واقع الصناعة

الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب لانتقل إلى سرد المجهودات الرسمية للدولة في هذا الصدد سواء من خلال التشريعات الرسمية والمبادرات المهمة مع سرد بعض النماذج في ذلك.

1- واقع الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب:

لعل أفضل ما يمكنني اعتماده كتوصيف لواقع علاقة الإعلام المغربي بالثقافة الشعبية هو التقرير الذي قدمه الدكتور أحمد لمريني وهو عبارة عن تقرير عن ندوة فكرية نظمها المركز الإعلامي المتوسطي بفضاء جامعة (نيو إنكلند الأمريكية) بمدينة طنجة (شمال المغرب)، يومي 21 و 22 دجنبر 2018م، حول موضوع "أي حظ للثقافة في وسائل الإعلام المغربية؟". شاركت فيها أوساط إعلامية مغربية مختلفة، مكتوبة وسمعية بصرية وإلكترونية. للوقوف على واقع الاعلام الثقافي وظروف اشتغاله، لتحديد حجم الإكراهات والأعطاب المهنية التي تعترض الإعلام الثقافي.

جاء في تقرير الدكتور لمريني: ²² "...وفي أثناء رصد التجارب المهنية لمختلف المنابر الإعلامية المغربية المختلفة، قاربت المداخلات الموضوع من زوايا مختلفة، في محاولة لخلق إعلام ثقافي جاد يعاني من التغييب تارة والتفاهة والتحقير تارة أخرى... وأكدت المداخلات على الوضع المتردي للمادة الثقافية ضمن الحضور العام لباقي المواد الإعلامية. إذ تحتل أسفل سلم الترتيب، وتغيب في مناسبات عديدة لتفتح الفرصة أمام أنواع أخرى من المواد سواء في الإعلام الإلكتروني أو الورقي أو السمعي البصري.

هكذا أجمع المتدخلون على الحضور اليتيم للمادة الثقافية داخل المؤسسات الاعلامية، إلا أن الأزمة وصفت بالمركبة ولا تعدو أن تكون انعكاسا للخطاب السياسي والثقافي للأحزاب، مشيرين الى غياب سياسة ثقافية رسمية تسعى الى بناء الانسان المغربي المتسلح بالمعرفة، وما يليها من غياب إرادة المؤسسات الصحافية، والتكوين الصحفي المشتغل بالمجال وإرادة الإدارات المؤسساتية الثقافية.

²² أحمد لمريني، الحضور الثقافي في الإعلام المغربي ، بتاريخ 29 دجنبر 2018.

يفسر هذا التغييب بحسب وزير الثقافة والاتصال محمد الأعرج²³ الذي حضر فعاليات هذه الندوة، أن الثقافة تحولت إلى وضع استجداء الآخر لإحراز المكانة اللائقة بها في الأصل، فهي تحتاج إلى المحاجبة والترافع كي لا تنزوي في الظلّ. لأن رصد تلك العلاقة يطرح صعوبات، يضيف الأعرج رغم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه منذ سنوات عديدة.

لما كان الوضع السليم هو أن تحتل الثقافة مكانة لائقة لغناها الثقافي بالمغرب، عبر إيجاد نماذج ناجحة تجمع بين الجماهيرية، والتبسيط، والإقبال، والتبسيط. فقد أكد الوزير الأعرج أن الموضوع يكون أكثر جدلية حين يلامس الإعلام، واستحضار حاجة الإعلام والثقافة لبعضهما البعض، فالإعلام يحتاج إلى الجماهيرية ليحافظ على وجوده الاقتصادي، وهنا تكمن الإشكالية التي يجب إيجاد حلول مستعجلة لها، بالانتقال من النخبوي إلى الجماهيري.

سجل عبد اللطيف بنصفية²⁴، الأستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال²⁵، ضعف حضور المنتج الثقافي في البرامج التلفزيونية المغربية الذي يجمع بين الترفيهي والثقافي. لكنه أرجأ الحكم على الموضوع قبل رصد الإنتاج في الحقل الإعلامي بالمغرب، وأوضح أن قطاع الصحافة المكتوبة بالمغرب اهتمت بالثقافة بصفة دائمة، على شكل مواد متفرقة موزعة على أركان وملاحق ومجلات متخصصة... وهذا الحضور يتنوع بين ما هو إخباري إبداعي، ونقدي وترجمات... وفي هذا السياق كشف الشاعر صلاح بوسريف، المدير المسؤول عن مجلة الثقافة المغربية، أن الصحافة تأسست على الثقافة، ولم تكن

²³ محمد الأعرج سياسي مغربي ، شغل منصب وزير الثقافة والاتصال في حكومة العثماني، بين سنة 2017 و2019.

²⁴ شغل عبد اللطيف بنصفية منصب أستاذ في المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط، ثم مديرا للمركز سنة 2019 ، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الإعلام والتواصل من جامعة باريس.

²⁵ تأسس المعهد العالي للإعلام والاتصال الرباط (ISIC) سنة 1969 ، وهو المؤسسة الجامعية العمومية المتخصصة في التكوين لمهن الصحافة والاتصال التنظيمي في المغرب.

دخيلة عليها كما حدث في مصر والشام، مذكرا بأول ملحق ثقافي بصحيفة العلم المغربية سنة 1947، موضحا أن الأحزاب استمدت قوتها من المثقفين الموجودين بها.

خلال رصد تجربته الإعلامية بالمغرب وقفت مداخلة وزير الثقافة السابق بنسالم حميش²⁶، عند تجربته في ممارسة الصحافة الثقافية، متسائلا عن الدور الرئيس للتعليم. وانتقد المثقفين الذين "يلتقون دراميا" ويغلب على لقاءاتهم الخلاف العبثي والعلاقات الفاترة، مما أدى إلى إفراز كتاب ومثقفين أطلق عليهم "المعتزلة الجدد".

في مكاشفة أخرى قال الأديب ياسين عدنان، المشرف على البرنامج التلفزيوني مشارف، أن برنامجه الثقافي الذي يرصد حصيلة الإنتاج الأدبي والفكري بالمغرب، معلق في الفراغ وغير مسنود بمنهج قوي ولا بقارئ يتلقى الكتاب ويبحث عنه في الأسواق. مما حول برنامجه إلى الحلقة الأضعف، الشيء الذي يفسر برمجته في وقت متأخر من الليل.

في محاولة لإيجاد حل للضرورة، دعا المشاركون خلال اختتام هذا اللقاء، إلى وضع استراتيجية للنهوض بالإعلام الثقافي، وتشكيل إطار جمعي يضم الصحافيين الفاعلين في الإعلام الثقافي. ودعوا في نداء اختتمت به هذه الندوة إلى الانخراط الجيد في عصر الصناعات الثقافية. وتكثيف مناسبات الحوار والإنصات المتبادل بين الفاعلين المهنيين والمؤسساتيين. مؤكداين حرصهم على استقلالية الثقافة والنشاط الإعلامي/الثقافي. كما دعوا إلى استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام للنهوض بالمادة الثقافية. وحق الصحف في الدفاع عن مبيعاتها.

قد أثيرت ردود فعل حول الموضوع من طرف المهتمين الذين حضروا فعالية الندوة، تمثلت في الاتفاق على دور الإعلام في تعزيز ونشر الثقافة، أي الدور التثقيفي الذي لا يتحقق إلا بواسطة وسائل

²⁶ بنسالم حميش ، شغل منصب وزير الثقافة والاتصال في حكومة عباس الفاسي، بين سنة 2009 و2011.

إعلامية ملتزمة بقضايا مجتمعها، مدركة لمسؤوليتها الوطنية ودورها التنويري. غير أن محتواها من البرامج والموضوعات الثقافية ضئيل في الصحف المحلية، والبرامج المسموعة والمرئية. فرغم تعدد وسائل الإعلام يظل دورها الثقافي في تراجع مقارنة بالماضي.

يرجع المهتمون التقصير في الحضور الثقافي في وسائل الإعلام، إلى عدم اهتمام المتلقي بالمادة الثقافية، و فقر المردود المادي من ناحية الإعلانات ودعم البرامج الثقافية. بالإضافة الى ما هو مرتبط بجودة المادة الثقافية وافتقارها للشكل الجذاب، وعدم تسويقها بما يراعي متطلبات الإعلام، كما يعود هذا التقصير إلى نقص في المتخصصين في الإعلام الثقافي.

وفي غياب ذلك يقتصر دور الأوساط الإعلامية على إعادة نشر ما أنجز سابقا بطريقة سيئة وضعيفة... دون رسم الخطط والاستراتيجيات الكفيلة في نشر الثقافة وبناء علاقة تكاملية مع وسائل الإعلام.

2- الأسس والمرجعيات الرسمية:

يتوفر المغرب على بنايات، متفاوتة الحجم والنوعية، تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن «اقتصاديات الثقافة»، من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تُنظم مهرجانات متنوعة ولقاءات ثقافية كثيرة، وتظاهرات في الثقافة الشعبية خاصة الموسيقى، ومعارض للكتاب. وهي أنشطة توحى بوجود «اقتصاديات للثقافة» ببلادنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنايات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، كما يقتضي ضمان انتظام هذه الأنشطة، وجود موارد مالية كافية وأطر بشرية مؤهلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، فضلا عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها، مما يشكل

مجموعه شروط ومستلزمات « اقتصاديات الثقافة»، ومن أجل تأطير ذلك كله عمل المغرب على إعداد ترسانة قانونية وتشريعية وتنظيمية تؤطر الصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب أجملها في ما يلي:

- الخطاب الملكي السامي:

الذي جاء فيه: "... ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المسجد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية..."²⁷

- دستور المملكة:²⁸

الذي ينص في فصله الخامس، على أهمية المكونين اللغوي والثقافي، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر، وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، وبناء على الفصل 26 الذي يؤكد على دعم "السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة" واعتباراً للفصلين 31 و154 من الدستور، ومقتضيات الفصل 33 الذي يدعو السلطات العمومية إلى "اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.

²⁷ مقتطف من نص الخطاب السامي الموجه بمناسبة عيد العرش المجيد ، 30 يوليوز 2004

²⁸ دستور المملكة لسنة 2011، من سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الأمانة العامة للحكومة ، مديرية المطبعة الرسمية.

- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

- الإعلان العالمي لليونيسكو بشأن التنوع الثقافي (2001)²⁹ :

في مادته الثالثة التي تنصّ على أن «التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية»، والمادة الرابعة التي تؤكد على «حقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي»، والمادة من السابعة حيث تنصيصها على أن «التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع»، ثم المادة التاسعة حين تعتبر أن «السياسات الثقافية بوصفها حافزا على الإبداع».

- التقرير العالمي لحماية وتنمية التعبيرات الثقافية³⁰ :

الصادر سنة 2017 الذي انبثق عن اتفاقية 2005، واستند إلى "أجندة 2030 للتنمية المستدامة"، التقرير يدعو إلى إعادة التفكير في السياسات الثقافية، وجعل الإبداعية في صلب التنمية بواسطة دعم أنظمة الحكامة المستدامة للثقافة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد على أدوار وسائط الإعلام العمومية باعتبارها منتجة وشريكة وموزعة وناشرة ووسيلة لخزان من المضامين الإعلامية ذات الجودة.

²⁹ الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، نسخة رقمية بموقع الأمم المتحدة، على الرابط: <https://www.ohchr.org/>

اطلعت عليه بتاريخ 22 مارس 2023.

³⁰ تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، رقم DCE/19/7.CP/8، باريس 02 ماي 2019.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي³¹ :

لعب دورا كبيرا في مجال الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب مستندا على توجهات التقرير العالمي لحماية وتنمية التعبيرات الثقافية، فقد أصدر المجلس تقريرا حاول من خلاله أن يفحص مدى قدرة الاعلام المغربي على إنتاج مضامين ثقافية وبرامج ثقافية قادرة على الارتقاء بالوعي الثقافي استنادا إلى مقارنة تشاركية تقوم على الانصات لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك مسؤولي القنوات التلفازية والإذاعية العمومية والخاصة، و إعلاميين وصحفيين من مختلف وسائل الإعلام، المكتوبة والإلكترونية، وكذا مع باحثين في الإعلام .

- التوجهات الكبرى التي حددها «الميثاق الاجتماعي الجديد»:

الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ولاسيما ما يتعلق فيه ب " الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي والمعارف، والتكوين والتنمية الثقافية ، والإدماج وأشكال التضامن ، حيث حدد الميثاق معايير يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها في جزئه المتعلق «بالحق في الثقافة»، ودعا إلى المشاركة في الحياة الثقافية والإبداع الثقافي بكل أشكاله ونشره وتسهيل الولوج إليه، وتتبع المؤشرات المتعلقة: بعدد الكتب المنشورة كل سنة، وحجم نشرها وتوزيعها حسب الجهات، وعدد الأفلام المغربية المنتجة كل سنة، وعدد المسرحيات المنتجة كل سنة، وعدد الكتب التي يقرأها كل فرد في كل سنة... كما تؤكد هذه المرجعية على ضرورة تسهيل الولوج إلى التجهيزات والخدمات والفضاءات الثقافية.

³¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة تم تنصيبها من طرف جلالة الملك محمد السادس يوم 21 فبراير 2011. ويضطلع المجلس بمهام استشارية حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العمومية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة .

3-مجهودات الدولة في مجال الصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية:

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدراسة مقارنة لمجموعة من النماذج العالمية والتي اتضح من خلالها أن الثقافة الوطنية، في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي أبعادها غير المادية والرمزية، التقليدية والعصرية، تحتزن رأسمالا غنياً ومتنوعاً يفترض وعياً سياسياً ومؤسسياً يعمل على استثماره وتممينه، وتجاوز عوامل الهدر الذي تتهدده، سواء كان تراثاً أو إبداعاً. فالأمر ليس ترفاً أو موضوعاً خطابياً، وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، في تعددها وتنوعها اللغوي والجهوي والوطني، وبذاكرة مشتركة، وبقيم يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في كل السياسات العمومية، ولا سيما في مجالات "اقتصاديات الثقافة"، ولذلك فإن اعتبار الثقافة رافعة للتنمية وثروة مجتمعية يضاعفنا أمام رهان كبير يتمثل في كيفية التعامل مع مختلف مكوناتها وأشكال تعبيرها، والنظر في:

- كفاءات إبراز الأهمية الوظيفية للثقافة في الاقتصاد الوطني.

- طرق جعلها في قلب أية سياسة عمومية جديدة.

لهذه الغاية يتعين توفير شروط رافعات سياسية، ومؤسسية، ومادية، وثقافية، والقيام باختيارات تعمل على نهج³²:

- اختيارات تشريعية:

تسعى هذه المقاربة إلى التأكيد على أولوية توافر إرادة سياسية وطنية تجعل من الثقافة مطلباً محورياً في قلب كل السياسات العمومية، وذلك بإنتاج شروط يتكامل فيها ما هو مؤسسي بنيوي، وما هو تشريعي كفيلين بتعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش التي يرتادها المواطنان والمواطنتين، ويفترض في هذه الرافعة، ذات الطبيعة التشريعية والمؤسسية، وضع أرضية معيارية وأطر

³²تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 2018/35 ، ص 35.

تنظيمية تساعد على إطلاق حركية ثقافية، والتشجيع على إقامة بنيات تشجع الصناعات الثقافية والمبادرات العمومية والخاصة في مجالات الإبداع والممارسات الثقافية. وذلك ب:

- التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع لجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجها في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات، والهيئات الحكومية والجموعية، والمدنية والثقافية والمهنية، والفاعلين الثقافيين، وبلورة رؤية ثقافية نقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

- وضع إطار قانوني مناسب لأنسنة أحواض عيش المواطنين والمواطنات وإعداد التراب، والتعمير والسكن، والثقافة، وذلك ببناء منشآت ثقافية (معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، ومركبات متعددة الوسائط، ودور الشباب..)، وتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب.

- إرساء بناء مؤسسي أفقي لوضع قواعد صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، بما فيها الصناعات التقليدية، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي للشرائح الواسعة للمواطنين والمواطنات.

- النظر في هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمشروع ثقافي فعال ومثمر.

- اعتباراً لمساهمة الصناعات الثقافية في تنمية وتحسين جاذبية المجالات الترابية، يوصى، في إطار الجهوية المتقدمة، بإنشاء أقطاب ثقافية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، تضع استراتيجيات ثقافية ترابية، متكاملة ومندمجة، مرتبطة بقطاعات مثل السياحة والصناعة التقليدية، في الجهات والمدن، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للسماح للجماعات المحلية باستثمار الإمكانيات الثقافية التي تحتزنها مناطقهم.

- تطوير الخدمة العمومية في مجال الثقافة باعتبارها حقاً يلزم الدولة بدعم الإبداع.

- احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدواره.

- سن قوانين محفزة على المبادرة المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، والتعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال وخلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة.

- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل وتحفيز المقاولات الثقافية ومبادرات تنظيمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته، وطنيا ودوليا.

- وضع دليل وطني شامل يهتم الفن والثقافة، ويرصد المهن الفنية، التقليدية والعصرية، وطنيا، وجهويا، ومحليا.

- رافعات وظيفية:

اعتباراً لأهمية وأدوار الثقافة في ترسيخ الشخصية الوطنية المغربية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني، وبسبب ضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والفنون، يتعين تنويع مصادر التمويل، عمومية وخاصة، لإنجاح آليات إدماج اليافعين والشباب عن طريق الثقافة، وترجمة هذه الشراكات إلى منجزات من خلال:

- بناء معاهد للتكوين على الفنون الجميلة، من موسيقى ومسرح، وكتابة، وألعاب فيديو، ومختلف مهن الفن والثقافة، وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب.
- تشجيع ابتكار أشكال جديدة لتوظيف الفضاءات المتوفرة، من مقاهي ومراكز متنوعة، وتأهيلها لتصبح فضاءات لترويج المنتوجات الثقافية، العينية والرقمية، والنظر في طرق إنقاذ القاعات السينمائية من الإغلاق.
- البحث عن سبل مبتكرة لتحفيز الشباب على الاستفادة من المنتوجات الثقافية، منها إقرار نظام "قسمة لأجل القراءة" أو "شيكات لأجل القراءة" تمنح للشباب (تلاميذ وطلبة) تشجعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح، أو السينما، أو لحفل موسيقي، أو غيرها.
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- وجوب مراعاة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الاستفادة من المنتوجات والفضاءات الثقافية، وتيسير ولوجهم إليها كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.
- عقلنة تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي.
- التأكيد على استقلالية البنيات المنظمة للمهرجانات ومواكبتها من طرف وكالات متخصصة لتطوير مهن المهرجانات وتحسين أداء الفاعلين فيها.
- تخصيص ميزانيات جهوية كافية، في ضوء الصلاحيات المخولة للجهات، يقوم برصد الإمكانيات للمهرجانات حسب قواعد شفافة.

- وضع قواعد وآليات دائمة طيلة السنة لتعزيز وتطوير المهرجانات، وفي كل الفنون.
- تكوين الشباب والبحث عن آليات لإبراز المواهب المحلية والجهوية من خلال الاحتكاك مع الأسماء الفنية المعروفة، وبناء جسور التفاعل والتشارك مع الهيئات الحاضنة.
- تنويع مصادر التمويل، ومنها شركات رأس المال المُخاطر والبحث عن شركات ناشئة بهدف الاستثمار فيها، وتشجيع التمويل عبر رعاية الشركات، وآليات "التمويل الجماعي"؛ "Crowdfunding" نظرا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية «الكلاسيكية»، وللتوسع الكبير للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، وبهدف إطلاق حركة ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني بطرق جاذبة، فإنه من المطلوب تبني استراتيجيات تشاركية بين مختلف الفاعلين لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني يقوم على:
- تشجيع الاستثمار في الثقافة، في تعبيراتها المتنوعة، بما فيها الرقمية، بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع الإبداع، والتجديد في التكنولوجيات الجديدة.
- دعم المواقع الرقمية الموضوعاتية التي تمنح للشباب وللمجموع المواطنين مضامين نصية، سمعية بصرية مكملة للمعارف المدرسية والجامعية.
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية في غناها وتنوعها وتعزز صلتهم بها.
- إعداد وتطوير مضامين رقمية ثقافية مغربية.
- إنشاء مؤسسات للتكوين الخاص في مجال ألعاب الفيديو تجمع ما بين الجوانب الفنية والشروط التقنية وإخراج كفاءات ضرورية لتطوير هذا القطاع.

- تشجيع مبادرات إنشاء مقاولات وطنية تشتغل في ألعاب الفيديو، وتوظيف الكفاءات في هذا المجال لتطوير المنظومات البيداغوجية التي تجعل منه وسيلة من وسائل اكتساب التعلّات في المسار التربوي.
- تشجيع ودعم مشاريع "المدن الذكية" بخلق فضاءات للمعرفة والتواصل، وتحفيز الشباب على خلق "مقاولات ثقافية صغيرة" تساهم في تعزيز الاقتصاد الثقافي في الجهات والأقاليم.

4- نماذج من الإعلام الرسمي بالمغرب:

استفاد المغرب من التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإعلام، وقد قامت المؤسسات الرسمية بمشاركة مع العديد الهيئات العاملة في المجال بتقديم العديد من المبادرات التي تدخل ضمن الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية، كتنظيم المهرجانات والمعارض الدولية والوطنية والمقاهي الثقافية إضافة إلى العديد من المؤلفات الورقية، وسأورد بعض النماذج المنتقاة من الإعلام الرسمي المغربي:

- أمودو:

أمودو برنامج وثائقي مغربي عبارة عن سلسلة من الأفلام الوثائقية المتميزة التي تقوم بتعريف التنوع الحيواني والنباتي والمآثر التاريخية وتاريخ بعض المناطق في المغرب، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض القرى النائية للتعريف بها ومساعدتها اجتماعياً، ويبث البرنامج على القناة الأولى المغربية، ويتكلف الإعلامي المشهور حسن بوفوس بإخراج السلسلة ويقراءة التعليق، وبرنامج أمودو هو إنتاج مشترك بين شركة فوزي فيزيون والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية. كل حلقة من حلقات البرنامج كانت في السابق تدوم 26 دقيقة فقط، ولكن ابتداء من الموسم السابع وصلت مدة الحلقات إلى 52 دقيقة بعد النجاح الذي لقيه البرنامج داخل المغرب وخارجه، وبنهاية سنة 2019، وصل مجموع الحلقات 177 حلقة مقسمة إلى 12 موسماً.³³

³³ تفاصيل البرنامج وجميع الحلقات مؤرشفة على الموقع : <https://areq.net/> اطلعت عليه بتاريخ 17 ماي 2023.

تقنيات عالية في الإخراج والتصوير، استطاع برنامج أمودو أن يصنف نفسه في مجال البرامج الوثائقية العالمية عبر حلقاته التي تركز على الحياة الحقيقية التي يعيشها سكان المناطق المغربية. يتوه البرنامج في دروب الصحراء القاحلة، بل وفي أكثر المناطق الجبلية وعورة، ويكشف خبايا ومآثر تاريخية تآكلت بالنسيان، كما يهدف إلى التعرف بالتنوع الحيواني والنباتي في المغرب، واكتشاف أنواع مهددة بالانقراض موجودة في المغرب.

كلمة «أمودو» تعني «السفر»، «التجوال» أو «الرحلة» وهي كلمة أمازيغية، وقد تم اختيار هذا الاسم بحكم طبيعة البرنامج القائم على السفر إلى مناطق مختلفة للتصوير.

يُعتبر برنامج أمودو أول برنامج مغربي يستخدم الدرون في التصوير الجوي، ورغم صعوبة الإجراءات والمساطر الإدارية التي يجب الحصول عليها من السلطات قبل استخدام الدرون، استطاعت الشركة المنتجة لبرنامج "أمودو" توفير هذه التقنية لفريق العمل رغبة منها لتحسين ظروف العمل وجودة المنتج النهائي، خصوصا وأن البرنامج عرف منذ بدايته سنة 2002 إلى حدود اليوم بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكان من أوائل البرامج المغربية التي اعتمدت تقنية الصور العالية الجودة HD في التصوير.

بما أن البرنامج معروف بتصوير المناطق الجبلية الوعرة والغابات التي كان الوصول لها من قبل جد صعب أمام المعدات التقليدية ثقيلة الوزن، كما كان التصوير بهذه المناطق جد مكلف باستخدام طائرات مروحية "الهليكوبتر" التي كانت تكلف فريق الإنتاج مبالغ ضخمة، ومع استخدام تقنية التصوير بالدرون انخفضت تكلفة التصوير بشكل كبير جدا، كما أنها وفرت إمكانية التقاط مقاطع فيديو بجودة أفضل ودرجة ثبات أكبر، واستخدام التقنية ساهم أيضا في اعتماد معدي البرنامج أكثر على لقطات

التصوير من الأعلى الشاملة للمناظر المراد تصويرها، بعدما كانوا يعتمدون من قبل على اللقطات الأفقية أكثر لتفادي التكاليف المرتفعة للهيلكوبتر.

حاز البرنامج على العديد من الجوائز وتم تكريم مقدمي البرنامج في العديد من المهرجانات:

- 2018: تكريم بالدورة الثانية لمهرجان أجدير إيزوران بخنيفرة.
- 2018: تكريم بمهرجان الحناء اداوزال بتارودانت.
- 2017: تكريم من طرف جمعية أكادير الكبير للرصاصين.
- 2016: تكريم من طرف جمعية إمزي للتنمية والتعاون الاجتماعي بمهرجان أجغال.
- 2014: تكريم خلال المهرجان الدولي للحيوان والبيئة.
- 2013: تكريم من طرف جمعية إفران الأطلس الصغير للتنمية السياحية بمهرجان أمسدار.
- 2012: الجائزة الأولى في صنف "اعرف بلادك" ضمن المسابقات البرامجية لسنة 2012 التي ينظمها اتحاد إذاعات الدول العربية تونس.
- 2011: تنويه خاص لجنة التحكيم بالمهرجان الدولي لفيلم الحيوان والبيئة - الدورة السابعة - الرباط 30 مارس - 2 أبريل 2011.
- 2009: الجائزة الذهبية لأحسن مدير تصوير بمهرجان الاعلام العربي بالقاهرة عن شريط أمتضي واحة أم المخازن.
- 2008: جائزة أحسن إخراج بالمهرجان الدولي لفيلم القصير والشريط الوثائقي بالدار البيضاء عن الفيلم الوثائقي "العيد عند الرجل".
- 2007: الجائزة الذهبية لأحسن وثائقي بمهرجان الاعلام العربي بالقاهرة عن شريط حديث الصورة.
- 2007: الجائزة الأولى أحسن إخراج عن شريط العيد عند الرجل.
- 2006: جائزة تنويهية بمهرجان الجزيرة للأفلام الوثائقية.

- 2003 و 2005 و 2006: جوائز أحسن برنامج بمهرجان نجوم بلادي.
- 2002: الجائزة الذهبية لأحسن إخراج عن حلقة ذاكرة تاكموت بمهرجان الإذاعة والتلفزيون بالقاهرة.

إلى غاية سنة 2019، وصل عدد حلقات أودو 177 حلقة مقسمة إلى 12 موسما.

- الطبخ المغربي في الإعلام:

من البرامج المتميزة التي تسلط الضوء على الثقافة الشعبية في مجال الطبخ المغربي بمختلف المناطق المغربية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، يتصدر برنامج شميشة الشافعي أكثر برامج الطبخ وطنيا ودوليا، وأثناء البحث وجدت أن السيد شميشة التي ولدت بمدينة الدار البيضاء بالمغرب سنة 1969م، ونشأت فيها ، درست تخصصا بعيدا كل البعد عن هوايتها التي تعتبر الطبخ، فقد تمكنت من الحصول على شهادة الدبلوم في الإشهار والتسويق والاتصال، ولعل هذا التخصص جعلها تساهم في الصناعة الإعلامية المغربية لثقافة الطبخ، كما أنها ساهمت بالتعريف من خلال برامجها الشهيرة "شهيوات بلادي"³⁴ بالتعريف بالعديد من المناطق المغربية المميزة والسياحية والتي تعرف عليها بعض المغاربة أيضا عن طريقها، فضلا عن مساهمتها في شهرة عدة أطباق تقليدية لعدة مناطق في المغرب، دون أن ننسى الإشارة إلى مساهمتها الكبير بتقديم الأطباق التراثية الأصيلة التي تعمل على صنعها بكل حب، واستطاعت نشر الثقافة الخاصة بالطعام المغربي من خلال البرامج التي كانت تعمل على تقديمها، على مستوى العالم.

³⁴ جميع حلقات برنامج "شهيوات بلادي" مجدولة حسب تاريخ البث من خلال الموقع: <https://www.dailymotion.com> اطلعت عليه بتاريخ 09 فبراير 2023.

قامت أيضا بالمشاركة في عدد كبير من المؤتمرات الخاصة بفنون الطبخ بالإضافة إلى المؤتمرات الخاصة بثقافة الطعام في مختلف البلدان الأوروبية، فقد كانت شميثة هي السيدة العربية الوحيدة التي تشارك في هذه المؤتمرات وتمثل المغرب فيها أحسن تمثيل.

استطاعت أن تحقق إنجازا كبيرا وواسعا على مستوى الموروث الثقافي للطعام المغربي، من خلال موسوعات وكتب للوصفات المغربية.

إضافة إلى هذين البرنامجين نجد بعض البرامج الأخرى التي استطاعت أن تساهم في توثيق وأرشفة التراث المادي واللامادي المغربي، مثل:

- أنموكار، عناية بالتراث اللامادي:

تسلط القناة الأولى، من خلال السلسلة الوثائقية "أنموكار"، الضوء على جزء مهم من التراث اللامادي للمغرب المعروف باسم "الموسم"، إذ تكرم هذه السلسلة من خلال حلقات جديدة العديد من المواسم التي يمكن اعتبارها رمزا للامتياز الثقافي المغربي وعنوانا لخصوصيته، ومعظمها معروف بالفعل في جميع أنحاء العالم.

يكتشف المشاهد، على مدار حلقات السلسلة التي تبث مساء كل جمعة، ابتداء من منتصف الليل، كل ما يميز هذه المواسم من أغاني ورقصات وفنتازيا، إضافة إلى الطقوس الدينية التي ترتبط بها، كما تتوقف الحلقات بكل من الزاوية الركراكية بالصويرة، وضريح سيدي بن عاشر بسلا، وضريح الهادي بن عيسى، إضافة إلى مولاي إدريس زرهون بمكناس، ومولاي عبد الله أمغار بالجديدة.

بذلك تشكل سلسلة "أنموكار" سفرا في الزمان والمكان، يبحث في أصل وتاريخ وعادات وتقاليدها كل موسم، خصوصا أنها ظاهرة ليست عادية، وأكثر تعقيدا مما تبدو عليه، إذ تنصهر فيها الحقيقة بالخرافة والمعتقدات الشعبية.

- ألف مرحبا، أصول الضيافة المغربية:

تعرض القناة الأولى، مساء كل سبت، البرنامج الوثائقي "ألف مرحبا"، ابتداء من منتصف الليل، ليواصل رحلته عبر عدة مناطق مغربية، مظهرا الطرق المختلفة للترحيب وحسن الضيافة، وفق التقاليد المحلية لكل منطقة.

يجسد برنامج "ألف مرحبا" أصول الترحيب التي لا تتلخص فقط في فتح أبواب المنزل، بل اتباع واحترام عادات وقواعد من أجل التعبير عن ذلك الدفاء الذي تتضمنه كلمة ألف مرحبا، المتردد صداها في كل المنازل المغربية؛ من الأكثر فخامة إلى الأكثر تواضعا، وفق ما هو معروف على النطاق العالمي.

- أمالاي، سفر من نوع خاص:

توقف برنامج "أمالاي" في الجهة الشرقية، عبر زيارة لمدينتي السعيدية وبركان، كما حط الرحال بالجهة الشمالية بكل من مدن المضيق وأصيلة والجبهة.

يواصل وثائقي "أمالاي"، في موسمه الثاني، إمتاع المشاهد بتحف فنية تنهل من تراث المناطق التي زارها، إذ سيكتشف جواهر المغرب الثمينة، وقصصا تروي تاريخه المشرق، وحاضره الذي يسير في ثبات، في جو مطبوع بالنوستالجيا وبساطة العيش وأصالة سكان هذه المناطق.

– السلسلتان الوثائقيتان "شمس الحضارات" و "عقب التراث":

تبت القناة الأولى، حلقات جديدة، ليكتشف المشاهدون، من خلال البرنامجين الوثائقيين "شمس الحضارات"³⁵ و "عقب التراث"³⁶، تنوع التراث الثقافي والتاريخي عبر رواية فصول مهمة من التاريخ والحضارة المغربية العريقة، ويلتقي جمهور الأولى مساء كل اثنين، ابتداء من العاشرة والنصف، مع برنامج "عقب التراث"، وهو برنامج يحتفي بتقاليد المغرب والطقوس الخاصة التي تقدم صوراً جميلة عن كل مدينة بخصوصياتها وتفرداتها. وهو ما يشكل جزءاً لا يتجزأ من هويتنا، وإرثاً مشتركاً يعزز إحساسنا بالانتماء إلى ثقافة نفتخر بها جميعاً.

من خلال شهادات المتخصصين، تقترح الأولى على المشاهد الغوص في أصولها ودلالاتها، رغبة منها في تبيين هذه الثروة التي لا تقدر بثمن.

تضرب القناة الأولى لمشاهديها موعداً آخر متميزاً مع برنامج "شمس الحضارات"، كل أربعاء ابتداء من العاشرة والنصف مساءً، للغوص في هذا التراث الغني والاستثنائي الذي مكن تسعة مباني أثرية من الدخول في قائمة مواقع التراث العالمي، ويكتشف المشاهد أبعادها الاقتصادية ومساهماتها في دينامية التنمية بالمغرب، فضلاً عن المجهودات المبذولة لتنميتها، كما سيكتشف المآثر والمناظر الطبيعية والمواقع الأثرية والكتابات، والأغراض العتيقة التي تظهر جانباً مختلفاً من هويتنا يجب الحفاظ عليه، ومن خلال

³⁵ مواقع ووقائع – المغرب فترة ما قبل التاريخ، متاح عبر الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=FBwnemRLg3M>، اطلعت عليه بتاريخ 12 مارس 2023.

³⁶ عقب التراث – مدينة فاس، متاح عبر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=y0zUaiUhKMY>، اطلعت عليه بتاريخ 20 مارس 2023.

هاتين السلسلتين الوثائقيتين اللتين ترويان فصولاً مهمة من التاريخ والحضارة المغربية العريقة، يعزز الفيلم الوثائقي مكانته البارزة، ويواصل جذب مشاهدين جدد بفضل ريادة الأولى في هذا الصنف من الإنتاجات، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

5- نماذج من الإعلام غير الرسمي:

اهتم بعض الإعلاميين بالثقافة الشعبية المغربية سواء منها المادي أو اللامادي، وتعلقت بعض المنابر الإعلامية العالمية والعربية وأخرى محلية بالمغرب وتنوعه الثقافي، ومن بينها:

- قناة الجزيرة الوثائقية:

انتجت الجزيرة الوثائقية³⁷ عدداً كبيراً من الأفلام عن المغرب غطت فيه تنوع مدنها وثقافتها واعرقتها وأنماط الحياة فيها، حيث أنتجت مجموعة من الأفلام التي تكشف الغطاء عن ثقافة وهوية المغرب فيما هو أبعد من مجرد جولة سياحية في رحاب بلدنا المغرب، مثل: "ورززات ... هوليدود أفريقيا"، "الصويرة... مدينة التعايش"، "شفشاون ... بقعة زرقاء في منتصف الطبيعة"، "مليلية ... وجه مغربي وإن ارتدى قناع أوروبي"، "على ضفاف آيت أحصال... نظرة على أنهار المغرب"، "سلطان السم ... الحياة مع الافاعي"... ثم برامج أخرى تصف فيها عادات وتقاليد المغاربة إضافة إلى تنوع التراث المادي.

- موقع بني يزناسن:

استطاع السيد عبد الحق مهداوي أن يساهم بشكل كبير في تجميع معظم التراث المادي واللامادي لقبائل بني يزناسن من خلال الموقع الإلكتروني "www.benisnassen.com" موقع استطاع المشرفون

³⁷ وثائقيات تكشف لك المغرب كما لم تعرفه من قبل، كتاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan>، اطلعت عليه بتاريخ 20 مارس 2023.

عليه جرد المعلومات الخاصة بقبائل بني يزناسن من حيث تقسيمات القبائل وتاريخها، معززين ذلك بصور توضيحية وأحيانا بأشرطة فيديو ، ويعتبر الموقع من النماذج الجميلة للصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية ، كونه يضم التنوع الثقافي بقبائل بني يزناسن من خلال الوصف لهذا التنوع وتصنيفه ثم تدوينه ليبقى أرشيفا لكل باحث في المجال، وبالإضافة للموقع نجد الصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك التي من خلال معاينتي لها يتجلى ذلك التلاحق الثقافي بين مختلف الباحثين والمتابعين، فكل صورة أو فيديو أو مقال ينشر تجد التفاعل من خلال التعليقات وإضافات مهمة .

- مدونون وإعلاميون:

من أهم انتاجات الصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب نجد مجموعة من المؤثرين الإعلاميين على مواقع التواصل الاجتماعي سواء منهم المغاربة أو الأجانب، حيث يقوم هؤلاء بزيارات لمختلف مناطق المغرب موثقين التراث المادي والمعالم الأثرية، ثم التراث اللامادي والطقوس والعادات والتقاليد في قوالب إعلامية احترافية، ونذكر منهم Brandon Li ضمن سلسلته ³⁸ Morocco Arise، ثم الحارث بن سعيد من البحرين الذي قدم سلسلة "أجمل مدن المغرب" ، إمكانيات وإنجازات لا تمتلكها دول ³⁹ " يقدم من خلالها مدنا في حلقات مليئة بالمعلومات عن المغرب ومدنه بطريقة عرض جذابة تصف جمال الجغرافيا وكرم وطيبة السكان، ثم "غوردن رامزي"⁴⁰ ضمن سلسلته الشهيرة يكتشف فيها أسرار الطعام في المغرب، والتي عرضت على قناة "ناشيونال جيوجرافي أبو ظبي" ثم العديد من المدونين واليوتوبرز المغاربة الذين

³⁸ Brandon Li – Director & Film Director (vimeo.com) متاح على الرابط:

<https://vimeo.com/rungunshoot> اطلعت عليه بتاريخ 12 يونيو 2023.

³⁹ أجمل مدن المغرب ، إمكانيات وإنجازات لا تمتلكها دول . متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=PDTkAdWdIDk> اطلعت عليه بتاريخ 20 يونيو 2023.

⁴⁰ غوردن رامزي: أسرار الطعام في المغرب | ناشونال جيوجرافيك أبوظبي، متاح على الرابط:

<https://institute.aljazeera.net> اطلعت عليه بتاريخ 20 يونيو 2023.

يوثقون مجموعة من الطقوس المحلية للثقافة الشعبية المغربية عبر صور وفيديوهات يتم بثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

6- خلاصات الدراسات:

إن مالكي وسائل الاتصال الجماهيرية يعتبرون بمثابة الأنبياء الجدد كما قال عنهم " Bourdieu الذين لم يكفوا عن تبشير الناس بالمستقبل الجديد والمغاير في ظل سيادة وسائل الإعلام"⁴¹. يبشرونهم بالطريقة التي يرونها تخدم مصالحهم التجارية الاقتصادية الربحية، لأن الثقافة الجماهيرية التي ثبتت عبر الوسائل الإعلامية ما هي إلا سلعة تجارية تباع وتشتري هدفها النهائي جني المال الكثير، والمنافسة والسيطرة على السوق الإعلامية الاتصالية. وهذا ما تقوم به الشركات السمعية البصرية الكبرى والسينمائية المنتجة للأفلام والمسلسلات مثل ما يحدث في هوليوود.

لقد صار للإعلام مطابخ ومختبرات تجري فيها غرلة وفترة واختيار المادة التي ستقدم للمتلقين، قراء كانوا أو مستمعين أو مشاهدين. فالجهاز الإعلامي يقوم باختيار مادة من بين مجموعة مواد ويصنعها تبعا لمقاييس محددة، والخيار متاح للإعلامي وللمؤسسة الإعلامية بالاختيار بين الثقافات المختلفة، ليقرر أجدى وأنسب - حسب معاييرها - ما يقدم للجمهور وما يحجب عنه، فنقول إن الإعلام لم يعد ناقلا للثقافة، بل صانعا لها.

أظن أننا وقعنا في فخ السيطرة الفكرية والهيمنة على طرق تفكير الشعوب حيث اتجهت الهيمنة الإعلامية إلى صراع ثقافي من أجل تغيير العقلية الشعبية، واستطاعت هذه الصناعة الإعلامية نشر الأفكار الفلسفية الجديدة وثبتت أنها صحيحة من الناحية التاريخية وتعززها حتى تصير قيما عامة سواء من الناحية التاريخية أو الاجتماعية، وانتقلت الدول المسيطرة على الإعلام للتأثير ثقافيا في الدول

⁴¹ نصر الدين العياضي/ وسائل الاتصال والمجتمع، آراء ورؤى، دار القصبة، 1998، ص6.

الأخرى، انتقلت من التدخل العسكري إلى الاختراق الثقافي وبهذا تخوض حروبها من بعيد حيث تنتشر وتعم نظام قيمها ومشروعها الحضاري والثقافي من خلال وسائل الإعلام والصناعات المتطورة للثقافة.

في المقابل تسعى معظم الدول والهيئات التي أدركت خطورة الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية إلى التسلح بالأسلحة المتوفرة من أجل صناعة الثقافة الجماهيرية والتأثير على الفرد في سلوكاته، تصرفاته، في قيمه وعقله. ثم على المجتمع في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد ووسائل الاتصال الجماهيرية، ويمكن أن نلاحظ هذا التأثير وهذه الخطورة فيما يلي:

- الاغتراب والعزلة اللذان يؤديان إلى الانفصال في شخصية الفرد، فلا يصبح قادرا على التفرقة بين الواقع والخيال الذي يعيشه وهو مبرمج ومتفاعل مع وسائل الاتصال الجماهيرية، وظهور صراع ثقافي في القبيلة الوحيدة، بل في الأسرة الصغيرة وقد يصل إلى صراع ثقافي للفرد مع نفسه، فتجد الفرد يؤمن ويتبنى ثقافة ما، لكنه يتصرف وفق ثقافة فرضها عليه الإعلام.
- فقدان الإحساس بمعنى الرسائل الإعلامية التي تتدفق علينا بكثافة عالية، ننتبعها دون وعي، فتجعلنا لا نستطيع التفرقة بين الأشياء في العالم الأصلي والمزيف، فنعيش بين الافتراضي والواقع، نقضي اليوم كاملا منغمسين في طقوس الثقافة الشعبية، وندخل على حساباتنا الافتراضية لننتقد ونفند هذه الطقوس.
- التداخل بين القيم المجتمعية والقيم المستوردة التي تنتشرها وسائل الإعلام باختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها الدينية والسياسية والثقافية، فصارت مجموعة من القيم المجتمعية الأصيلة في ثقافتنا الشعبية دخيلة ومرفوضة وحلت محلها قيم مجتمعية مستوردة صارت هي الأصل، فصار اللباس التقليدي تخلفا وغيره ثقافة وانفتاح.
- الاستهلاك المستمر، فقد تم استغلال الصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية من أجل تحقيق أرباح كبيرة، ونلاحظ ذلك في اللباس خاصة، فمثلا مع انتشار المسلسلات التركية زادت الحاجة إلى اللباس التركي والجلباب التركي وامتأ السوق به، وصارت النساء تحجج إلى إسطنبول من أجل

شراء ألبسة تركية، حتى أن المحلات بمدينة وجدة حولت أسماءها إلى مدن تركية، فتجد محل "إسطنبول" أو متجر "أنقرة" ثم متاجر "السلطانة هيام"...

إن وسائل الإعلام، بتعدد مرتكزاتها التقنية، تعتبر أداة مهمة في تشكيل قيم الجمهور، وتؤثر على تنشئته وطرق اكتسابه لقواعد السلوك الاجتماعي، كما أنها تطبع تطوره الاجتماعي، وتساهم في تشكيل مداركه وتنشيط خياله، وفتح آفاق معرفية متجددة، وذلك من خلال مضامين المقالات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأفلام والإعلانات ومختلف النماذج الإيجابية أو السلبية التي تنقل مجموعة من المعلومات، كما القيم التي تترك آثارها على الأفراد والجماعات.

إن النماذج التي تم عرضها في مجال الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية، دليل قاطع على الوعي الكبير من طرف الدول والهيئات بأهمية الصناعات الإعلامية للثقافة الشعبية، وأنه من الواجب التسلح وإعداد عدة إعلامية من أجل البقاء ثقافيا والحفاظ على الحضارة الوطنية لكل دولة وتحقيق المناعة الثقافية، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق ذلك، والحال أن هذه الشروط غير متوفرة بما فيه الكفاية في بلادنا. الأمر الذي يجعل وسائل الاتصال والإعلام عاجزة عن إنتاج مضامين ثقافية محلية ووطنية تعبر عن انتظارات المواطنين بمختلف توجهاتهم، وتراعي واقع التنوع والتعدد داخل هذه الحياة الثقافية دون التفريط في مقتضيات الاندماج الاجتماعي والوطني.

إن العدد المتزايد لوسائل الاتصال، وخصوصا الإلكترونية منها، والفضائيات العامة والمتخصصة، والضخ اليومي اللامنتقطع لأخبارها وصورها وأصواتها، والبلبلية الكبيرة التي تحدثها في الأذهان والأذواق والاختيارات، وتعويم معاني الثقافة في حقول فنية وإبداعية تغطي عليها تقنيات الإثارة لاجتذاب جمهور واسع لا يبدو أنه يوفر شرعية القول بجودة «المنتج الإعلامي»، المتمثل في تخلي الإعلام المغربي عن مهمته التنموية الأساسية ليسوده طابع الترفيه والإعلام على حساب المهام الأخرى، ويقصد بها مهام التعليم، والتوعية الثقافية، وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي والمدني.

فالهيمنة المتنامية للعدة السمعية البصرية والأنترنترنت خلخت كل الممارسات الثقافية التقليدية وهددت، بقوة، أدوار الصحيفة والكتاب، وانتزعت الحيز الأكبر من زمن الإنسان في البيت وفي خارجه مع الهواتف الذكية والألواح الرقمية، وابتلع التلفزيون والسينما والرياضة والفيديو جل اهتمامات الجمهور بمختلف شرائحه وحساسيته، ووجد فيها الوسائل الأكثر جذبا لإشباع نزواته نحو الترفيه ومتابعة الأحداث.

عند القيام بمقارنة ما تم سرده مع الصناعة الإعلامية للثقافة الشعبية بالمغرب الذي رغم الوعي الكبير الحاصل بضرورة الالتحاق بركب صناعات الثقافة إعلاميا، ورغم المجهودات المبذولة سواء من طرف المؤسسات الرسمية أو الهيئات والأفراد المهتمة، نجد أنه لا زالت التجربة تحتاج تعزيز المكتسبات وتدارك المعوقات، ومن بين العوائق الرئيسية التي لا تساعد على توفير شروط إنتاج "مضامين ثقافية" هادفة في المغرب؛ نجد البنيات التحتية لإنتاج صناعة ثقافية تبقى بنيات ضعيفة أو محدودة أو منعدمة، فمجالات السينما والمسارح والموسيقى والغناء والمتاحف ودور النشر.. الخ، تستلزم مقومات مادية ومؤسسية، ومهارات وكفاءات لضخ مختلف الوسائط الإعلامية والقنوات التلفزيونية العامة والمتخصصة بما تحتاج إليه من مادة ثقافية، والظاهر أن المشكلة التي يعاني منها الإعلام الثقافي المغربي، اليوم، تتمثل في:

- الاختيارات الثقافية الكبرى لأصحاب القرار السياسي والإعلامي.
- الموارد البشرية القادرة على الإبداع.
- الكفاءات المتنوعة التي تتطلبها الصناعات الثقافية التي تشكل الرافد الرئيسي لمختلف وسائل الإعلام.
- خلق شروط التراكم الضروري لإقامة تقاليد إنتاجية في حقول ومجالات التعبير الثقافية كافة.
- العجز عن خلق التفاعل المناسب مع شرائح الجمهور المختلفة.

هكذا فإن واجب دعم التنمية الثقافية لا يعني تدخل الدولة في الإنتاجات الثقافية، أو الدفاع عن ثقافة "تخبوية" ضد "ثقافة شعبية"؛ وإنما من خلال دعم تنمية متنوعة وحيّة تمنع من خلالها الدولة خطر سيطرة ثقافة تنميطية على المجتمع، تفتقر إلى الإبداعية، وتنتج الاستلاب الثقافي الذي يعوق التعبير عن الإبداع الوطني.

لذلك فإن الثقافة تدخل ضمن المسؤوليات الكبرى للدولة بصفتها «خدمة عمومية» تعزز بواسطتها الروابط الاجتماعية وتوفر آليات الاندماج الوطني.

المراجع والمصادر:

- أحمد لمريني، الحضور الثقافي في الإعلام المغربي ، بتاريخ 29 دجنبر 2018.
- تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي بيروت، 2003، ص 7 .
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 2018/35.
- تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ، رقم DCE/19/7.CP/8، باريس 02 ماي 2019.
- دستور المملكة لسنة 2011، من سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الأمانة العامة للحكومة ، مديرية المطبعة الرسمية.
- محمد الأعرج سياسي مغربي ، شغل منصب وزير الثقافة والاتصال في حكومة العثماني، بين سنة 2017 و2019.
- مقتطف من نص الخطاب السامي الموجه بمناسبة عيد العرش المجيد ، 30 يوليوز 2004
- نصر الدين العياضي/ وسائل الاتصال والمجتمع، آراء ورؤى، دار القصبه، 1998، ص 6.

المواقع الإلكترونية:

- <https://vimeo.com/rungunshoot> اطلعت عليه بتاريخ 12 يونيو 2023.
- <https://institute.aljazeera.net> اطلعت عليه بتاريخ 20 يونيو 2023.
- <https://www.aljazeera.net/midan>، اطلعت عليه بتاريخ 20 مارس 2023.



مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية
PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

- <https://www.youtube.com/watch?v=PDTkAdWdIDk> اطلعت عليه بتاريخ 20 يونيو 2023.
- [/https://www.ohchr.org](https://www.ohchr.org) اطلعت عليه بتاريخ 22 مارس 2023.
- <https://areq.net/> اطلعت عليه بتاريخ 17 ماي 2023.
- [/https://www.dailymotion.com](https://www.dailymotion.com) اطلعت عليه بتاريخ 09 فبراير 2023.
- <https://www.youtube.com/watch?v=y0zUaiUhKMY>، اطلعت عليه بتاريخ 20 مارس 2023.
- <https://www.youtube.com/watch?v=FBwnemRLg3M>، اطلعت عليه بتاريخ 12 مارس 2023.



ديداكتيك خطاب الأزمات السياسية الدولية في التعليم الجامعي المغربي

Didactics of International Political Crisis Discourse in Moroccan Higher Education

د. ادم أيت بنلعسل،

جامعة محمد الخامس بالرباط

المملكة المغربية

البريد الإلكتروني: adam_aitbenlaassel@um5.ac.ma

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موقع خطاب الأزمات السياسية الدولية داخل التكوينات الجامعية الموجهة لطلبة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية بالمغرب، انطلاقاً من اعتبار الخطاب السياسي أحد المداخل الأساسية لفهم التحولات الدولية المعاصرة، وآلية مركزية في بناء تمثيلات السلطة والهوية والأمن والشرعية خلال فترات الأزمات. وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى حضور تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية داخل التكوين الجامعي، وحدود مساهمته في بناء الكفايات النقدية والتحليلية لدى الطلبة، وإمكانات تطويره في ضوء التحولات المعرفية التي شهدتها حقل العلاقات الدولية.

وقد اعتمدت الدراسة نظرية النقل الديداكتيكي إطاراً نظرياً لتحليل انتقال المعرفة من مجال إنتاجها العلمي إلى مجال تدريسها داخل الجامعة، كما وظفت منهجية تحليل المضمون من خلال بناء شبكة تحليلية مكنت من فحص المرجعيات التنظيمية المؤطرة للتعليم العالي، والملف الوصفي لمسلك الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، وعينة من المحاضرات الجامعية الخاصة بوحدة "المدخل إلى العلاقات الدولية".

وأظهرت النتائج حضوراً متنامياً لتحليل الخطاب داخل الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية، مقابل محدودية حضوره داخل التكوين الجامعي، حيث يغلب الطابع النظري والتقريبي على المضامين المقدمة للطلبة، مع ضعف إدماج المقاربات الخطابية والتداولية والنقدية في دراسة الأزمات السياسية الدولية. كما كشفت الدراسة عن مجموعة من العوائق المعرفية والبيداغوجية والمؤسسية التي تحد من توظيف تحليل الخطاب بوصفه أداة لفهم الأزمات وتأويلها.

وانتهت الدراسة إلى اقتراح تصور بيداغوجي يروم تطوير تكوينات الدراسات السياسية والعلاقات الدولية عبر إدماج تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية ضمن التكوين الجامعي، وبناء كفايات معرفية وتحليلية وتأويلية ونقدية وتواصلية تمكن الطلبة من فهم التحولات الدولية ومساءلة الخطابات المنتجة لها، بما يكرس أدوار الجامعة في تكوين فاعلين يمتلكون أدوات القراءة النقدية للواقع السياسي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: تحليل الخطاب؛ خطاب الأزمات السياسية الدولية؛ الديدائكتيك الجامعي؛ العلاقات الدولية؛ الدراسات السياسية

Abstract

This study examines the place of international political crisis discourse within university programs designed for students of Political and International Studies in Morocco. It proceeds from the premise that political discourse constitutes a key entry point for understanding contemporary international transformations and serves as a central mechanism in shaping representations of power, identity, security, and legitimacy during periods of crisis. The study addresses the extent to which the analysis of international political crisis discourse is integrated into university training, its contribution to the development of students' critical and analytical competencies, and the possibilities for enhancing its pedagogical integration in light of the epistemological developments that have characterized the field of International Relations.

The study adopts Didactic Transposition Theory as its theoretical framework for examining the transfer of knowledge from its field of scientific production to its field of university teaching. It also employs content analysis methodology through the construction of an analytical grid used to examine the regulatory frameworks governing higher education, the descriptive syllabus of the Political and International Studies program, and a sample of university lectures from the course "Introduction to International Relations."

The findings reveal a growing presence of discourse analysis within contemporary International Relations literature, contrasted with its limited integration into university training programs. The results indicate the predominance of theoretical and descriptive approaches in the content offered to students, alongside a weak incorporation of discursive, pragmatic, and critical approaches in the study of international political crises. The study also identifies a set of cognitive, pedagogical, and institutional constraints that limit the use of discourse analysis as a tool for understanding and interpreting crises.

The study concludes by proposing a pedagogical framework aimed at developing Political and International Studies programs through the integration of international political crisis discourse

analysis into university curricula. Such a framework seeks to foster cognitive, analytical, interpretive, critical, and communicative competencies that enable students to understand international transformations and critically engage with the discourses that shape them, thereby reinforcing the university's role in preparing actors equipped with the tools necessary for a critical reading of contemporary political realities.

Keywords: Discourse Analysis; International Political Crisis Discourse; University Didactics; International Relations; Political Studies.

مقدمة

يشكل تدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات المغربية إحدى أكثر المهام الأكاديمية حساسية، نظرا لما يتطلبه من توازن دقيق بين تقديم المعرفة وتكوين الوعي النقدي. إذ تمثل الأزمات السياسية الدولية لحظات مكثفة لإنتاج الخطاب السياسي وتداوله، حيث تتشكل داخلها تمثلات السلطة والشرعية والهوية والأمن، وتتحدد من خلالها الكيفية التي يؤول بها الفاعلون السياسيون الأحداث. فالأزمة تقدم إلى الرأي العام عبر خطابات توظفها وتفسرها وتعيد بناء دلالاتها. ومن ثم أضحت الخطاب السياسي أحد المداخل الأساسية لفهم التحولات الدولية المعاصرة، خاصة بعد التحولات المعرفية التي عرفها حقل العلاقات الدولية مع صعود المقاربات البنائية والنقدية والخطابية التي منحت اللغة موقعا مركزيا في تفسير الظواهر السياسية الدولية.

وفي هذا السياق، اكتسب تحليل الخطاب مكانة متمامية داخل الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية، من خلال إسهامه في دراسة قضايا الأمن والهوية والشرعية والتمثلات السياسية، وفي تفسير الكيفية التي تبنى بها التهديدات والأزمات داخل المجال الدولي. غير أن الانتقال من المعرفة المنتجة داخل الحقول العلمية إلى المعرفة المدرسة داخل الجامعة يظل سؤالا بيداغوجيا قائما بذاته، يرتبط بطبيعة المضامين التي يتم اختيارها، وبالكفايات التي يراد بناؤها لدى الطلبة، وبالأشكال التي يعاد من خلالها تنظيم المعرفة العلمية وتحويلها إلى موضوع للتعليم والتعلم.

وعلى هذا الأساس تسائل هذه الدراسة موقع تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية داخل تكوينات الدراسات السياسية والدولية بالجامعة المغربية. ويستند هذا التوجه إلى نظرية النقل الديداكتيكي باعتبارها إطارا نظريا

يسمح بتتبع مسار انتقال المعرفة من مجال إنتاجها العلمي إلى مجال تدريسها، والكشف عن التحولات التي تطرأ عليها خلال هذه العملية، وعن طبيعة الاختيارات المعرفية والبيداغوجية التي تؤطرها.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول الأسئلة الآتية:

إلى أي حد يستحضر التكوين الجامعي في مسالك الدراسات السياسية والدولية تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية باعتباره مجالاً معرفياً وكفاية منهجية؟

وكيف يمكن بناء تصور بيداغوجي يتيح إدماج هذا الحقل داخل التكوين الجامعي بما ينسجم مع التحولات التي عرفت العلاقات الدولية ومع التوجهات الحديثة للإصلاح التربوي بالمغرب؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة منهجية تحليل المضمون، من خلال بناء شبكة تحليلية مكنت من فحص عدد من الوثائق المرجعية والبيداغوجية المؤطرة للتكوين الجامعي، شملت النصوص التنظيمية المرتبطة بإصلاح التعليم العالي، والملفات الوصفية لمسلك الدراسات السياسية والدولية، وعينة من المحاضرات الجامعية الخاصة بوحدة "المدخل إلى العلاقات الدولية"، وذلك بغرض رصد موقع تحليل الخطاب داخل التكوين الجامعي، والكشف عن تمثلاته المعرفية والبيداغوجية، وتحديد العوائق التي تحد من حضوره داخل الممارسة التعليمية.

وانتظم المقال في أربعة محاور مترابطة؛ خصص أولها لبحث أسس النقل الديداكتيكي لخطاب الأزمات السياسية داخل حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وتناول الثاني المرجعيات التنظيمية والمؤسسية المؤطرة لتطوير التكوينات الجامعية، بينما انصب الثالث على تحليل الإطار المرجعي والبيداغوجي لتدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية من خلال الملفات الوصفية والمحاضرات الجامعية، في حين قدم المحور الرابع مرتكزات تصور بيداغوجي مقترح يروم تطوير تدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية داخل مسالك الدراسات السياسية والدولية.

1. الأسس النظرية والديداكتيكية لتدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية

1.1 النقل الديداكتيكي لخطاب الأزمات السياسية داخل حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تطرح العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحديات خاصة على صعيد النقل الديداكتيكي، وذلك لكونها علوماً تفسيرية وتأويلية في آن واحد، تتقاطع فيها الوقائع بالنصوص، والمفاهيم بالخطابات. فهي مجال معرفي عابر للتخصصات: الفلسفة السياسية، القانون، تحليل الخطاب، اللسانيات، التاريخ، الإعلام، الجغرافية السياسية، وتتصل بسياق الأحداث الجارية والخطابات السياسية الآنية، مما يفرض نقلاً ديداكتيكياً حياً ومرناً وتفاعلياً.

وإذا كان مصطلح "الديداكتيك" ارتبط تقليدياً بالتعليم المدرسي، فإن بروز تعقيدات جديدة في تدريس التخصصات الجامعية، وخاصة ذات الطبيعة المركبة مثل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرض إعادة التفكير في وظيفة الأستاذ الجامعي، وفي أدوات تخطيط وتقييم الممارسة التعليمية الجامعية. ولذلك فإن الديداكتيك يعني أساساً بكيفيات تنظيم المعرفة وتكييفها لتلائم الحاجات المعرفية والتكوينية للطالب الجامعي، من خلال تصور بيداغوجي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المادة العلمية، ومستوى التجريد، وطبيعة الطلبة، وسياق الجامعة كمؤسسة. ويرى الباحث جان بيير أستولفي (Jean-Pierre Astolfi) أن الديداكتيك هو "تأمل نقدي في طريقة بناء المعرفة داخل القسم، وتنظيمها، وتقييم آثارها في المتعلم". (Astolfi, 2024, p 25) أما غاي بروسو (Guy Brousseau) فينظر إلى الديداكتيك بوصفه علماً مستقلاً له موضوعه الخاص، يتمثل في بناء الوضعيات التعليمية المنتجة للمعرفة داخل تفاعل ثلاثي الأقطاب: المدرس، المتعلم، المعرفة" (Brousseau, 1998, p 35). وانطلاقاً من هذه التصورات، فإن تدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية يقتضي بناء وضعيات تعليمية تمكن الطالب من تحليل الخطابات المنتجة للأزمة وتأويلها ونقدها.

يمكن تحديد ثلاث دوائر مركزية لتطبيق الديداكتيك الجامعي عند الاشتغال على خطاب الأزمات السياسية الدولية:

أ. تنظيم المعرفة الخطابية: تحويل الخطاب السياسي من مادة خارجية إلى محتوى دراسي مؤطر:

استخراج الوثيقة وتحليلها وبناء الشبكة المفاهيمية حولها.

ب. بناء الوضعيات التعليمية التحليلية: اقتراح سيناريوهات تعليمية يتفاعل فيها الطالب مع نصوص سياسية واقعية: خطابات وبلاغات وتصريحات وتقارير... وذلك بهدف استخراج آليات الإقناع والشرعة...

ج. تقويم الكفايات الخطابية التحليلية: تحويل التقييم من اختبار المعلومات إلى قياس القدرة على التحليل والتأويل والنقد: تحليل خطابي، تقديم شفهي، مشروع جماعي، تقرير بحثي.

رغم تطور الممارسات البيداغوجية في الجامعة المغربية، فإن نقل المعرفة ما يزال في كثير من الحالات تقليديا يفتقر إلى التفاعل، ولا يستثمر البعد الخطابي للأحداث الدولية. ولا تزال العلاقة بين التحليل السياسي والتفكير اللغوي والخطابي ضعيفة، بل مفصولة في أغلب الأحيان. ولذلك يعتبر تجديد النقل الديداكتيكي لتدريس الخطاب السياسي داخل حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ضرورة تربوية ومعرفية من أجل ربط التكوين الجامعي بالقضايا الفعلية للعالم السياسي والرمزي المعاصر. ومن ثم فإن مساءلة موقع الخطاب السياسي داخل تكوينات العلوم السياسية والعلاقات الدولية تقتضي الانتقال من المستوى النظري للنقل الديداكتيكي إلى فحص تجلياته الفعلية داخل الوثائق البيداغوجية والممارسات التعليمية الجامعية.

2.1 تحليل الخطاب في العلاقات الدولية: من الحضور النظري إلى سؤال الإدماج البيداغوجي

شهد حقل العلاقات الدولية تحولات نظرية ومعرفية كبيرة منذ مطلع القرن العشرين، وذلك في تفاعل دائم مع الأحداث الجيوسياسية الكبرى. غير أن ما يثير الانتباه هو أن هذا الحقل ظل لفترة طويلة أسير مقاربات وصفية وتفسيرية تركز على الدول والفاعلين والمؤسسات، بينما أهملت البعد الرمزي والدلالي الذي ينتج السياسة بوصفها خطابا. وبدأ هذا التحول يظهر بوضوح مع صعود ما يصطلح عليه ب"المنعطف اللغوي/الخطابي" في الدراسات الدولية (discursive turn)، والذي أعاد الاعتبار إلى اللغة ليس باعتبارها قناة نقل محايدة، بل كأداة فاعلة في إنتاج المعنى وبناء الهوية وإعادة صياغة المفاهيم الكبرى في العلاقات الدولية مثل: الأمن، السيادة، التهديد، الحرب، الشرعية، إلخ.

وقد مرت نظريات العلاقات الدولية بتحولات معرفية متعاقبة يمكن إجمالها -دون حصر- في ثلاث لحظات كبرى:

أولاً: النظريات التقليدية: الواقعية والليبرالية

اهتمت الواقعية السياسية منذ أبحاث هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau)، وكينيث تومسون (Kenneth Thompson)، ودافيد كلينتون (David Clinton) بمركزية الدولة والمصلحة الوطنية والقوة، ودافع أصحاب هذه النظرية على أطروحة مفادها أن السياسة الدولية ساحة صراع خال من البعد الأخلاقي (Morgenthau, 2005). كما سارت الليبرالية في منحى مختلف، لكنها ظلت بدورها تعتمد على مقارنة سلوكية ومؤسسية تركز على الفاعلين والمؤسسات والقواعد القانونية الدولية. ورغم وجود اختلاف جوهري بين المدرستين، إلا أن كليهما أهمل اللغة كعنصر مكون للعلاقات الدولية، إذ كان ينظر إلى الخطاب باعتباره عنصراً مكملاً للحدث السياسي، وليس مكوناً أساسياً من مكوناته.

ثانياً: النظريات البنائية والاجتماعية

شكلت النظرية البنائية نقلة نوعية في حقل العلاقات الدولية خاصة مع أعمال ألكسندر وندت (Alexander)، وفي مقدمتها كتابه المرجعي "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية"، والذي يؤكد فيه أن "الهوية والمصالح تبني اجتماعياً من خلال التفاعل والتصورات المتبادلة" (Wendt, 1999, p. 380). ومن ثمة تصبح اللغة مركزية في بناء السياسة الدولية، وليس مجرد أداة تفسير لها، فالفكرة الأصلية وراء البنائية هي أن المعنى "مصاغ اجتماعياً"، وبذلك يقر وندت بأن الأناركية هي نتيجة تمثلات وسلوكيات، تنتج عبر التفاعل الخطابي (Wendt, 1999, p. 385).

ثالثاً: النظريات النقدية والخطابية

أسهم التحول المعرفي الذي شهده حقل العلاقات الدولية منذ أواخر القرن العشرين في ترسيخ المقاربات التداولية كأدوات تحليلية مركزية، حيث لم يعد ينظر إلى السياسة الدولية كفضاء مادي لصراع الدول، بل كحقل رمزي ينتج فيه المعنى السياسي عبر اللغة والخطاب. ومع صعود تيارات ما بعد الوضعية (Post-Positivist Theories)، ظهر تيار نقدي يسائل المعرفة والسياسة انطلاقاً من الخطاب بوصفه فعلاً تواصلياً واجتماعياً. ومن أبرز منظري هذا الاتجاه دافيد كامبل (David Campbell) في مؤلفه "كتابة الأمن: السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسة الهوية"، إذ حلل فيه الطريقة التي يصنع فيها الأمن الأمريكي عبر تمثيل الآخر كتهديد (خاصة في سياق الحرب على الإرهاب). وتطرق لأثر الخطاب السياسي في تشكيل الهوية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وصياغة سياستها الخارجية، مبرزاً كيف تؤثر الأفكار

والمفاهيم الثقافية والسياسية مثل: الخطر والعدو والتفوق في تشكيل السرد السياسي، وبالتالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وفي السياق ذاته قدمت مدرسة كوبنهاغن مفهوم "التأمين الخطابي" (Securitization) الذي يفترض أن قضايا الأمن لا تستمد من طبيعتها المادية، بل من طريقة تقديمها خطابيا بوصفها تهديدات وجودية، مما يضيف عليها مشروعية استثنائية. فالخطاب هو أداة أساسية في عملية التأمين، وهو القناة التي تحول قضية معينة إلى قضية أمنية مما يستدعي استجابة سياسية استثنائية، ومن ثمة يسهم الخطاب في تشكيل مفاهيم الأمن (Buzan, and al., 1997, pp. 21-28). كما تناول جيمس دير دريان (James Derian) ضمن منظور ما بعد-حدائي تحليل التداخل بين الخطاب العسكري والإعلامي والتكنولوجي في كتابه "الحرب الفضيلة: رسم خريطة شبكة الصناعة العسكرية والإعلامية والترفيهية"، مبرزا كيف تتحول الحرب إلى عملية مؤجلة تبت كخطاب أخلاقي له طبيعة استعراضية (Derian, 2001). وبالتالي أصبح ينظر إلى السياسة الدولية - من خلال هذه المقاربات - بوصفها حربا رمزية على المعنى تتصارع فيها الدول والفاعلون على تمثيل الواقع أكثر مما يتصارعون على الأرض أو الموارد. وهذا ما يجعل من مناهج تحليل الخطاب أداة لا غنى عنها لفهم تمفصلات السلطة والشرعية والهوية داخل النظام الدولي المعاصر. بيد أن هذا الحضور المتنامي لتحليل الخطاب داخل الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية لا يقابله بالضرورة حضور مماثل داخل التكوينات الجامعية الموجهة لطلبة الدراسات السياسية والدولية. ومن هنا تبرز أهمية مساءلة الأطر المرجعية والبيداغوجية المؤطرة للتكوين الجامعي بالمغرب، للكشف عن موقع تحليل الخطاب داخل هذه التكوينات، ومدى مساهمته في بناء الكفايات النقدية والتحليلية المرتبطة بفهم الأزمات السياسية الدولية.

2. المرجعيات التنظيمية المؤطرة لتدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية

في سياق الإصلاحات البيداغوجية التي يشهدها التعليم العالي المغربي، أصبح من الضروري مساءلة الأسس القانونية والمؤسسية التي تضبط تدريس الخطاب السياسي داخل مسالك الدراسات السياسية والدولية. إذ لم يعد كافيا أن يدرس الخطاب بوصفه موضوعا لغويا أو معرفيا فقط، بل يجب تأطيره ضمن

منطق تربوي ومواطني وحقوقى ينسجم مع ما جاء به القانون الإطار 51.17، ومع أهداف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي (2015-2030)، وخارطة طريق إصلاح التعليم العالي (2022-2026).

1.2 الخطاب السياسي بين الفهم الأكاديمي والتكوين المواطني في ضوء القانون الإطار 51.17

تضطلع الجامعة المغربية بأدوار متعددة تشمل إنتاج المعرفة، وتكوين الأطر والنخب المتخصصة، والمساهمة في التنمية المجتمعية. وقد أضفت التحولات السياسية والثقافية المعاصرة أبعادا جديدة لهذه الوظائف، خاصة في ظل تصاعد الأزمات السياسية الدولية وتنامي الخطابات المؤثرة في الرأي العام، وما يرتبط بها من قضايا السلم والأمن والتعايش والحوار بين الشعوب، فضلا عن انتشار خطابات الكراهية والعنف والتطرف في عدد من السياقات الدولية والإقليمية. وأصبحت هذه التحولات تقتضي تكويننا جامعا يمكن الطلبة من فهم الخطابات السياسية وتأويلها وتحليل آليات اشتغالها وتأثيرها في تشكيل التمثلات والمواقف الجماعية.

وفي هذا السياق، يؤكد القانون الإطار 51.17 جملة من المبادئ المرتبطة بقيم المواطنة والديمقراطية والانفتاح والتسامح، كما يدعو إلى تطوير النموذج البيداغوجي وتجديده بما يتيح للمتعلمين اكتساب الكفايات اللازمة لمواكبة التحولات المعاصرة (القانون الإطار 51.17، الباب الأول، المادة 4). وتتسجم هذه التوجهات مع تدريس الخطاب السياسي وتحليله، بالنظر إلى ما يوفره من إمكانات لفهم آليات بناء المعنى السياسي وتأويل الخطابات المتداولة حول القضايا والأزمات الدولية، وتنمية القدرات النقدية والتواصلية لدى الطلبة.

كما تنص المادة الخامسة من القانون الإطار على أهمية الكفايات العرضانية والتنشئة على قيم المواطنة والانفتاح والتواصل (القانون الإطار 51.17، الباب الأول، المادة 5)، وهي أهداف يسهم تحليل الخطاب السياسي في تحقيقها من خلال تدريب الطلبة على القراءة النقدية للنصوص السياسية، وفهم أبعادها التداولية والحجاجية والرمزية، والتمييز بين الخطابات القائمة على الحوار والتعايش وتلك التي تقوم على الإقصاء أو التحريض أو صناعة التوترات والصراعات. ويأتي إدماج تحليل الخطاب السياسي ضمن تكوينات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في صلب الوظيفة التكوينية والمجتمعية التي أسندتها القانون الإطار للجامعة المغربية، بما يتيح تكوين خريج يمتلك أدوات الفهم والتحليل والمشاركة الواعية في الشأن العام، وقادرا على

استيعاب التحولات السياسية من خلال تمثالتها وخطاباتها المتداولة، والتفاعل معها وفق مقارنة نقدية تقوم على قيم الحوار والتسامح والمسؤولية الفكرية.

2.2 تدريس خطاب الأزمات السياسية وتفعيل روح المواطنة المسؤولة في ضوء الرؤية الاستراتيجية 2030-2015

تتدرج الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015 ضمن المرجعيات المؤطرة لتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، حيث تجعل من الارتقاء بالفرد والمجتمع، وتنمية الكفايات، وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والانفتاح، مرتكزات أساسية للفعل التربوي، وهي استجابة هيكلية لرهانات الدولة والمجتمع في مواجهة التحولات الوطنية والعالمية. كما تؤكد الوثيقة على أهمية تجديد النموذج البيداغوجي بما يعزز التفكير النقدي، ويقوي قدرات المتعلمين على الفهم والتحليل والتفاعل الإيجابي مع التحولات المجتمعية المعاصرة.

وتتسجم هذه التوجهات مع تدريس الخطاب السياسي وتحليله داخل تكوينات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالنظر إلى ما يوفره من إمكانات لفهم القضايا والأزمات الدولية، وتأويل الخطابات المتداولة بشأنها، وتحليل آليات بناء المعنى والشرعية والتأثير داخل المجال السياسي (الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المملكة المغربية، ص 9). كما يسهم تحليل الخطاب في تنمية مجموعة من الكفايات العرضانية المرتبطة بالتفكير النقدي والتواصل والحجاج والمشاركة الواعية في النقاش العمومي، وهي كفايات تحظى بمكانة مركزية ضمن التصور البيداغوجي الذي تدعو إليه الرؤية الاستراتيجية.

وتؤكد الرؤية كذلك على أهمية الانتقال من منطق التلقي إلى منطق التعلم النشط وإنتاج المعرفة (الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المملكة المغربية، ص 9)، وهو توجه يجد امتداده في تدريس خطاب الأزمات السياسية من خلال تدريب الطلبة على تحليل النصوص والخطابات السياسية، وتأويل مضامينها، ومناقشة رهاناتها التداولية والحجاجية والرمزية. ومن ثم يشكل تحليل الخطاب السياسي أداة بيداغوجية تسهم في تكوين طالب يمتلك القدرة على الفهم والنقد والمساءلة، وقادر على التفاعل الواعي مع القضايا الوطنية والدولية في ضوء قيم المواطنة والمسؤولية والانفتاح.

وفي هذا الإطار، يوفر تدريس خطاب الأزمات السياسية مدخلا عمليا لتفعيل الأهداف التي تراهن عليها الرؤية الاستراتيجية، من خلال الربط بين التكوين الأكاديمي وتنمية الكفايات النقدية والتواصلية، بما يعزز دور الجامعة في إعداد خريجين قادرين على قراءة التحولات السياسية المعاصرة وفهم تمثلاتها وخطاباتها المختلفة.

3.2 الخطاب السياسي في مناهج التعليم العالي: مدخل لتجسير البعد الأكاديمي والبعد التكويني في ضوء خارطة طريق 2022-2026

تسعى الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم كما جددت عبر خارطة طريق 2022-2026، إلى تحويل الجامعة المغربية من مؤسسة تعليمية عمومية تقليدية إلى فضاء للتكوين المتكامل المبني على الجودة والإنصاف والنجاح. ويتجلى هذا الطموح بشكل خاص في الدعوة إلى دمج الكفايات العرضانية، وتنمية المهارات الفكرية والاجتماعية لدى الطالب، والربط بين التكوين الأكاديمي والتأهيل للمواطنة الفعالة.

تؤطر خارطة طريق إصلاح التعليم 2022-2026 مجموعة من التوجهات البيداغوجية المرتبطة بجودة التعلّمات، وتعزيز التفتح والمواطنة، وربط الإصلاح بالأثر الفعلي داخل الفصل الدراسي (خارطة الطريق 2022-2026، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية). وتكتسي هذه المبادئ أهمية خاصة بالنسبة للتعليم العالي، لأنها تفتح المجال أمام تطوير المضامين الجامعية في اتجاه بناء كفايات معرفية وتواصلية وقيمية تستجيب لتحولات المجتمع والمعرفة.

وفي هذا السياق، يشكل تحليل الخطاب السياسي مدخلا بيداغوجيا ملائما لتجسير البعد الأكاديمي والبعد التكويني داخل مسالك العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فهو يربط الطالب بالقضايا السياسية الراهنة، ويدربه على تحليل البنّيات اللغوية والحجاجية للخطابات، وفهم تمثلات السلطة والهوية والشرعية في سياقات الأزمات. كما يتيح تحويل مدرج المحاضرة إلى فضاء للتفكير والتحليل والتفاعل، بما ينسجم مع روح الإصلاح القائم على الأثر داخل الممارسة التعليمية.

وتتقاطع أهداف خارطة الطريق، خاصة ما يتعلق بجودة التعلّمات والتفتح والمواطنة (خارطة الطريق 2022-2026، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية)، مع تدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية من خلال ثلاثة مستويات متكاملة: المستوى المعرفي، حيث يتدرب الطالب على فهم المفاهيم السياسية وبنياتها الخطابية؛ والمستوى التواصلية، حيث يكتسب أدوات تحليل الحجاج والإقناع والتأثير؛ والمستوى القيمي

والمدني، حيث ينمي قدرته على التمييز بين الخطابات الداعمة للحوار والتعايش والمسؤولية، والخطابات القائمة على الإقصاء أو التعبئة الانفعالية أو تأجيج التوترات.

ومن ثم، يوفر إدماج تحليل الخطاب السياسي في مناهج التعليم العالي إمكانية عملية لتفعيل توجهات خارطة الطريق داخل الجامعة، من خلال ربط التكوين الأكاديمي بالممارسة النقدية، وتحويل المعرفة السياسية من مضامين نظرية إلى كفايات قابلة للتوظيف في فهم الواقع السياسي والتفاعل الواعي مع قضاياها.

3. واقع تدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية في مسلك الدراسات السياسية والدولية

1.3 تحليل مضمون الملف الوصفي لمسلك الإجازة في الدراسات السياسية والدولية

تقتضي مسألة واقع تدريس تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية في الجامعة المغربية الانطلاق من البنية التنظيمية والبيداغوجية التي تَوَطَّر التكوين الجامعي، وفي مقدمتها ما يعرف بالملفات الوصفية للمسالك (Fiches descriptives des filières) التي تعد المرجع التأطيري الأول لهيكله الوحدات المعرفية وتحديد الأهداف والكفايات والمضامين وأنماط التقويم وأساليب التكوين. فبخلاف المناهج النظرية أو التصورات العامة حول التعليم العالي، تمكن هذه الوثائق البيداغوجية من تفكيك مضمون الخطاب الجامعي الرسمي اتجاه كل مسلك، وتكشف - بطريقة غير مباشرة - عن التمثلات البيداغوجية والمؤسسية التي يحملها المصممون والفاعلون التربويون عن مفهوم "الخطاب"، وعن علاقته بالواقع السياسي والتكويني، وبطبيعة الكفايات التي يراد تتميتها لدى الطلبة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تم اختيار مسلك الإجازة في الدراسات السياسية والدولية باعتباره المجال التكويني الأكثر ارتباطا بقضايا العلاقات الدولية والخطاب السياسي والأزمات الدولية، فضلا عن كونه يشكل الإطار الأكاديمي الذي يفترض أن يحتضن تكويننا منهجيا في تحليل الخطاب بحكم طبيعة الوحدات التي يضمها، وما يرتبط بها من موضوعات تتصل بالسلطة والشرعية والعلاقات الدولية وإدارة الأزمات والصراعات.

وقد أظهر تحليل الملف الوصفي أن المسلك يفتح بصورة واضحة على القضايا السياسية والدولية المعاصرة، ويؤكد في أهدافه على تنمية القدرات التحليلية والنقدية للطلبة، وتمكينهم من فهم التحولات السياسية والإقليمية والدولية. كما يتضمن مجموعة من الوحدات المرتبطة مباشرة بحقل العلاقات الدولية، من قبيل: المدخل إلى

العلاقات الدولية، والقانون الدولي العام، والمنظمات الدولية، ونظام الأمم المتحدة، وإدارة الأزمات والصراعات الدولية، وهو ما يعكس حضورا واضحا للبعد الدولي داخل التكوين.

كما كشفت مضامين الملف الوصفي عن وعي بأهمية الكفايات التحليلية في تكوين الطالب الجامعي، حيث يرد تحليل الخطاب السياسي ضمن الكفايات المستهدفة، بما يفيد إدراك أهمية البعد الرمزي والتوصلي في فهم الظواهر السياسية. غير أن هذا الحضور يظل محصورا في مستوى الأهداف العامة والكفايات المعلنة، دون أن يقابله حضور مماثل على مستوى البناء البيداغوجي للمسلك أو تنظيم مضامينه الدراسية.

فبالرغم من حضور موضوع الأزمات والصراعات الدولية ضمن عدد من الوحدات التكوينية، لا يظهر تحليل الخطاب باعتباره حقل معرفيا قائما بذاته يمتلك مفاهيمه وأدواته وإجراءاته المنهجية الخاصة. كما لا تتضمن بنية التكوين وحدات مخصصة لتدريس مناهج تحليل الخطاب السياسي أو تطبيقاتها في دراسة الأزمات الدولية، الأمر الذي يجعل معالجة الخطاب تتم غالبا من خلال مضامين قانونية أو مؤسساتية أو سياسية عامة، دون الانتقال إلى مستويات التحليل التداولي أو الحجاجي أو النقدي.

وبلاحظ كذلك أن الملف الوصفي لا يقدم تصورا واضحا للمقاربات البيداغوجية المعتمدة أو للآليات التطبيقية التي تمكن الطالب من اكتساب مهارات تحليل الخطابات السياسية وتأويلها، كما لا يحدد بصورة دقيقة طرائق التقويم المرتبطة بهذه الكفايات، وهو ما يجعل الحضور المعلن لتحليل الخطاب غير مصحوب بأدوات تكوينية كفيلة بتحويله إلى ممارسة تعليمية فعلية داخل المسلك.

وانطلاقا من ذلك، يكشف تحليل الملف الوصفي عن مفارقة بيداغوجية لافتة؛ فمن جهة يحضر تحليل الخطاب ضمن الأهداف والكفايات المعلنة، وتحضر الأزمات الدولية ضمن المضامين التكوينية للمسلك، ومن جهة أخرى يغيب التأطير المنهجي والديداكتيكي الكفيل بتحويل هذا الحضور إلى ممارسة تكوينية منظمة. ونتيجة لذلك يظل الخطاب السياسي حاضرا باعتباره موضوعا للإشارة أو الوصف أكثر من كونه موضوعا للتحليل والتأويل والنقد.

وتدل هذه النتيجة على أن التكوين في الدراسات السياسية والدولية ما يزال يمنح أولوية لدراسة الأحداث والفاعلين والمؤسسات، أكثر من اهتمامه بالخطابات التي تنتج تلك الأحداث وتؤطرها وتمنحها دلالاتها المختلفة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في موقع تحليل الخطاب داخل هذا المسلك، من خلال إدماجه بوصفه مجالاً معرفياً وأداة منهجية تمكن الطلبة من فهم الأبعاد الرمزية والتداولية للأزمات السياسية الدولية، وتدعم بناء كفاياتهم النقدية والتحليلية في التعامل مع الخطابات السياسية المعاصرة.

2.3 تحليل الممارسة البيداغوجية في تدريس العلاقات الدولية

إذا كان تحليل الملف الوصفي قد أتاح الوقوف على التصور الرسمي للتكوين، فإن تحليل المحاضرات الجامعية يتيح فحص الممارسة البيداغوجية الفعلية داخل قاعات الدرس. ولهذا الغرض تم تحليل عينة من محاضرات وحدة "المدخل إلى العلاقات الدولية" المتداولة بعدد من مؤسسات التعليم العالي المغربية، بهدف رصد الاتجاهات العامة التي توطر تدريس العلاقات الدولية داخل مسالك الدراسات السياسية والدولية.

وقد أبانت نتائج تحليل تحليل المحاضرات الجامعية الخاصة بوحدة "المدخل إلى العلاقات الدولية" عن هيمنة واضحة للمقاربة النظرية الكلاسيكية في بناء المضامين المعرفية المقدمة للطلبة، حيث ينصب الاهتمام أساساً على عرض المدارس الكبرى في العلاقات الدولية، وفي مقدمتها الواقعية والليبرالية والبنائية والماركسية، إلى جانب تقديم المفاهيم المركزية المرتبطة بالدولة والسيادة والقوة والنظام الدولي. ويعكس هذا التوجه حضوراً قوياً للبعد النظري داخل التكوين، مقابل محدودية الاشتغال على التطبيقات التحليلية المرتبطة بالخطاب السياسي في سياقات الأزمات الدولية.

كما كشفت المحاضرات محل الدراسة عن حضور محدود لتحليل الخطاب بوصفه أداة منهجية مستقلة. فعلى الرغم من ارتباط عدد من الموضوعات المدروسة بالأزمات والصراعات الدولية، فإن الخطابات السياسية الفعلية، مثل الخطب الرسمية والبيانات الدبلوماسية ووثائق المنظمات الدولية، لا تشكل مادة مركزية للتحليل داخل الدرس الجامعي. وينصب التركيز غالباً على شرح الوقائع السياسية وتفسيرها من خلال النظريات المعتمدة، دون تدريب الطلبة على تفكيك البنيات اللغوية والحجاجية التي تنتج من خلالها هذه الوقائع وتكتسب مشروعيتها.

ويتجلى هذا التوجه كذلك في طبيعة المعالجة البيداغوجية المعتمدة، حيث يغلب الطابع الوصفي والتقريبي على عرض المضامين، مع تركيز واضح على نقل المعارف وتصنيف النظريات أكثر من تنمية مهارات التأويل والنقد والتحليل. ونتيجة لذلك تتجه الكفايات المستهدفة نحو التراكم المفاهيمي والمعرفي، في حين يظل الاشتغال على الكفايات الخطابية والتداولية والحجاجية محدودا داخل الممارسة الصفية.

كما تبين أن الأزمات السياسية الدولية تحضر في الغالب باعتبارها أحداثا أو حالات تطبيقية توظف لتوضيح بعض المفاهيم النظرية، أكثر من حضورها باعتبارها خطابات تنتج المعنى وتعيد تشكيل التمثلات السياسية والرمزية. فالمفاهيم المتداولة داخل المحاضرات، من قبيل الأمن والسيادة والقوة والتهديد، تقدم عادة باعتبارها معطيات تفسيرية جاهزة، دون مساءلة الخلفيات الخطابية التي تسهم في بنائها أو إعادة إنتاجها داخل المجال السياسي والدبلوماسي والإعلامي.

وتقود هذه النتائج إلى ملاحظة أساسية مفادها أن تدريس العلاقات الدولية داخل التكوين الجامعي ما يزال يركز بدرجة كبيرة على دراسة الحدث السياسي والفاعل الدولي والمؤسسة، في حين يظل تحليل الخطاب في موقع ثانوي رغم التحولات المعرفية التي عرفها الحقل خلال العقود الأخيرة، خاصة مع صعود المقاربات البنائية والنقدية والخطابية. ويكشف ذلك عن وجود فجوة بين التطور النظري الذي عرفته العلاقات الدولية بوصفها حقا معرفيا، وبين تمثلاتها البيداغوجية داخل الجامعة.

وبالنتيجة، يتبين أن حضور تحليل الخطاب داخل التكوين الجامعي يظل حضورا ضمنا ومحدودا، لا يرتقي إلى مستوى بناء كفايات منهجية تمكن الطلبة من تفكيك الخطابات السياسية وتأويلها وفهم أدوارها في إنتاج الأزمات وتمثيلها وإدارتها. وهو ما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في محتوى التكوين ومقارباته البيداغوجية، من خلال إدماج تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية باعتباره مجالا معرفيا ومنهجيا قادرا على الربط بين البعد النظري والبعد التطبيقي، وبين دراسة الوقائع السياسية وتحليل الخطابات التي تنتجها وتؤطر فهمها.

3.3 العوائق والصعوبات البيداغوجية لتدريس خطاب الأزمات السياسية

شهد حفل العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات معرفية ومنهجية أعادت الاعتبار للغة والخطاب باعتبارهما عنصرين فاعلين في إنتاج المعنى السياسي وبناء التمثلات الجماعية وصياغة الشرعية. وقد تعزز هذا التوجه مع بروز المقاربات البنائية والنقدية والخطابية التي أبرزت الدور المحوري للخطاب في تشكيل مفاهيم الأمن والهوية والسيادة والتهديد داخل النظام الدولي. غير أن نتائج تحليل الملف الوصفي لمسلك الدراسات السياسية والدولية، وكذا تحليل مضمون المحاضرات الجامعية، تكشف أن إدماج تحليل الخطاب السياسي ضمن التكوين الجامعي ما يزال محدودا، الأمر الذي يطرح جملة من التحديات المعرفية والبيداغوجية المرتبطة بطبيعة التكوين ومضامينه وأدواته المنهجية.

أولا: اختلال التصور المعرفي لموقع الخطاب السياسي داخل التكوين الجامعي

أظهر تحليل الوثائق البيداغوجية والمحاضرات الجامعية أن الخطاب السياسي ما يزال يتموقع داخل التكوينات الجامعية باعتباره وثيقة مفسرة أو معطى مساعدا لفهم الظواهر السياسية، أكثر من اعتباره حقل معرفيا مستقلا يمتلك مفاهيمه ومناهجه وأدواته التحليلية الخاصة. ويتجلى ذلك في غياب وحدات مخصصة لتحليل الخطاب ضمن مسالك الدراسات السياسية والدولية، مقابل الحضور المكثف للمقاربات القانونية والمؤسسية والجيوسياسية في بناء التكوين.

ويعكس هذا الوضع استمرارا لتصور معرفي يفصل بين السياسة واللغة، ويجعل فهم الظاهرة السياسية رهينا بدراسة المؤسسات والفاعلين والعلاقات الدولية، دون الالتفات بالقدر الكافي إلى الأبعاد الرمزية والتواصلية التي تبني من خلالها الشرعية وتمارس عبرها السلطة. فالأزمات السياسية الدولية لا تتشكل فقط عبر الوقائع والأحداث، وإنما أيضا عبر الخطابات التي تؤطرها وتمنحها معانيها المختلفة.

ويتقاطع هذا التصور مع بعض المقاربات الوضعانية التقليدية التي تنظر إلى اللغة باعتبارها أداة لوصف الواقع أكثر من كونها فاعلا في إنتاجه، في حين أبرزت المقاربات التداولية والنقدية، خاصة مع

ميشيل فوكو، أن السلطة لا تمارس فقط من خلال المؤسسات، بل كذلك عبر شبكات خطابية ورمزية تنتج أنماطاً معينة من المعرفة والحقيقة (Foucault, 1971, p 11). كما أكدت مدرسة كوبنهاغن، ولاسيما مع أولي ويفر، أن الأمانة عملية خطابية يتم من خلالها تحويل قضية معينة إلى تهديد وجودي عبر اللغة قبل أن تصبح موضوعاً لإجراءات سياسية أو أمنية استثنائية (Buzan, and al., 1997, pp. 21-28). ومن ثم، فإن محدودية حضور تحليل الخطاب داخل التكوين الجامعي تعكس تصوراً معرفياً يركز على دراسة السياسة باعتبارها مجموعة من الوقائع والمؤسسات، أكثر من اعتبارها ممارسة خطابية تنتج المعاني وتوجه الإدراك السياسي للفاعلين والأفراد.

ثانياً: ضعف التكوين النظري والمنهجي في تحليل الخطاب السياسي

تكشف مضامين عدد من الوحدات الدراسية المرتبطة بالعلاقات الدولية عن حضور محدود للخطاب السياسي، غالباً في شكل نصوص أو وثائق يتم الاستشهاد بها دون إخضاعها لتحليل منهجي منظم. كما لا يتلقى الطلبة تكويناً كافياً في مدارس تحليل الخطاب ومقارباته المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتحليل النقدي للخطاب أو بالمقاربات التداولية والتأويلية أو بالسوسيولوجيا الخطابية.

ويترتب عن هذا الوضع ضعف امتلاك الأدوات الإجرائية الكفيلة بتحليل الخطابات السياسية وتفكيك بنياتها الحجاجية والتداولية والرمزية، وفهم العلاقة بين اللغة والسلطة والإيديولوجيا. كما تغيب في أغلب الأحيان التكوينات التطبيقية التي تمكن الطلبة من الاشتغال على خطابات واقعية مرتبطة بالأزمات السياسية الدولية، مثل خطابات رؤساء الدول، والبيانات الرسمية، وتقارير المنظمات الدولية، والخطابات الدبلوماسية والإعلامية.

وفي هذا السياق يفقد الطالب ما يسميه فان ديك بـ"الكفاية الخطابية"، أي القدرة على تحليل بنية النص وربطها بسياق الإنتاج والتداول، وفهم المقاصد التواصلية والإيديولوجية التي تحكم بناء الخطاب. كما تتراجع فرص تنمية الكفاية النقدية الضرورية لتفكيك آليات الهيمنة الرمزية والكشف عن أنماط التوجيه والتأثير التي تمارسها الخطابات السياسية في سياقات الأزمات.

ويؤدي هذا القصور المنهجي إلى التعامل مع الخطاب السياسي باعتباره مادة معلوماتية أو نصا تفسيريا، أكثر من كونه موضوعا للتحليل والتأويل، الأمر الذي يحد من قدرة الطلبة على استثمار الأدوات الخطابية في فهم التحولات السياسية الدولية المعاصرة.

ثالثا: محدودية الممارسة اليداكتيكية والكفايات التحليلية

تتعرض هذه الاختلالات المعرفية والمنهجية على مستوى الممارسة البيداغوجية داخل المحاضرات الجامعية، حيث تسود في كثير من الأحيان المقاربة التقريرية القائمة على عرض النظريات والمفاهيم أكثر من الاشتغال على النصوص والخطابات السياسية الفعلية. كما يغيب التحليل الجماعي للوثائق السياسية، وتمارين التأويل والحجاج، وورشات تفكيك الخطابات المرتبطة بالأزمات الدولية، لصالح أنماط تدريس تركز على نقل المعرفة أكثر من إنتاجها.

وينتج عن ذلك تكوين يوفر للطالب رصيذا مهما من المفاهيم والمدارس النظرية، لكنه لا يمكنه بالقدر نفسه من أدوات القراءة النقدية للخطابات السياسية التي تنتج الأحداث وتؤطرها وتعيد صياغة معانيها. فالأزمة السياسية تدرس في الغالب باعتبارها حدثا أو واقعة دولية، بينما يظل الاشتغال على اللغة التي تبني تمثلات الأزمة وتحدد الفاعلين والأدوار والرهانات محدودا أو غائبا.

كما أن غياب الأنشطة التطبيقية والتفاعلية يضعف تنمية الكفايات التحليلية والتأويلية والحجاجية لدى الطلبة، ويجعل علاقتهم بالنصوص السياسية علاقة تلقي واستهلاك أكثر من كونها علاقة مساءلة ونقد وتفكيك. وهو ما ينعكس على قدرتهم على فهم آليات إنتاج المعنى داخل الخطابات السياسية، وتمييز الاستراتيجيات الإقناعية والتأطيرية التي توظفها الدول والمؤسسات والفاعلون الدوليون خلال فترات الأزمات.

وتكشف هذه الصعوبات مجتمعة أن إدماج تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية في التكوين الجامعي لا يرتبط فقط بإضافة وحدة دراسية جديدة، بل يقتضي مراجعة أوسع للتصورات المعرفية والبيداغوجية المؤطرة لتدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بما يسمح ببناء تكوين يزوج بين المعرفة النظرية والكفايات

التحليلية، ويمنح الطالب الأدوات اللازمة لفهم السياسة بوصفها ممارسة خطابية بقدر ما هي ممارسة مؤسسانية واستراتيجية.

4. مرتكزات التصور البيداغوجي المقترح لتدريس خطاب الأزمات السياسية الدولية

1.4 الكفايات المستهدفة من تدريس خطاب الأزمات السياسية

إن الغاية من إدماج خطاب الأزمات في تكوينات العلاقات الدولية لا تتوقف عند إثراء المحتوى، بل تتجاوز إلى إعادة تعريف أهداف التكوين الجامعي نفسه. فمن خلال الاشتغال على خطاب الأزمة، يتم بناء كفايات معرفية ومنهجية وعملية تؤهل الطالب لفهم تعقيد الأزمات السياسية الحديثة من جهة، وتحليله لمضامينها وتمثلاتها الرمزية من جهة ثانية، وتفاعله معها كمواطن وفاعل مستقبلي في الحقل العام من جهة ثالثة. وتقوم المقاربة بالكفايات على اعتبار المتعلم فاعلا نشطا يدمج المعارف والمهارات والمواقف لحل وضعيات معقدة، ما يعني أن الاشتغال على خطاب الأزمات يجب أن يستند على كفايات متكاملة تتناسب مع طبيعته المعرفية والتداولية. وفي هذا السياق نميز بين خمس كفايات رئيسية:

أولاً: الكفاية المعرفية

تشير الكفاية المعرفية إلى قدرة الطالب على استيعاب بنية الخطاب السياسي من حيث مكوناته الرمزية والدلالية، أي التعرف على السياق، والشخصيات المتكلمة، والمفاهيم المفتاحية، والتأطير اللغوي للأزمة. وهي كفاية تشكل المدخل الأول لأي اشتغال منهجي على الخطاب. ويرى فان ديك أن فهم الخطاب يتطلب إدراك "النموذج العقلي" الذي يشرف على إنتاجه، أي مجموع التمثلات التي يحملها المتكلم والسياق المتداول فيه (van Dijk, 2008, p 25). فالخطاب السياسي لا يفهم إلا من خلال تحليل بنياته الزمنية، والفاعلين فيه، والروابط السببية التي يقيمها بين الأحداث.

ومن بين التطبيقات البيداغوجية التي نقترحها في هذا الصدد هي تدريب الطلبة على تفكيك الطبقات البنيوية للخطاب؛ وذلك عبر تكليفهم بتحليل نماذج من الخطابات السياسية خلال الأزمات، وفقاً للأسئلة الآتية:

من هو المتكلم؟ ومن المخاطب؟ وما هو سياق الخطاب؟ وما هي المفاهيم التي هيمنت على الخطاب؟ وما هي البنيات النحوية التي وظفت في الخطاب؟ وكيف تم تأطير الأزمة خطابياً؟ (على سبيل المثال: هل تم وصفها ب"الكارثة"، أو "تهديد"، أو "فرصة"...)؟

ثانيا: الكفاية التحليلية والحجاجية

تتمى هذه الكفاية مهارات الطلبة على تحليل الحجج التي يقدمها الفاعلون السياسيون في خطاباتهم، وتفسير الأساليب التداولية التي يعتمدها لإحداث أثر في المتلقي وتوجيهه. وتستند هذه الكفاية على نظريات الحجاج البلاغي مع أرسطو في كتابه "الخطابة"، ثم شايم بيرلمان وتتيكا في مؤلفهما "مصنف في الحجاج"، وكذا الحجاج المنطقي مع تولمين، والتداوليات المدمجة مع ديكر و أسكومبر ودانبلون، حيث ينظر إلى الخطاب كممارسة حجاجية بلاغية ولغوية موجهة نحو الآخر. إضافة إلى الحجاج الخطابي مع روث أموسي وياتريك شارودو ودومينيك مانغونو، فالخطاب السياسي يبنى أساسا على حجاج ضمني يخاطب القيم الجماعية، ويبرهن على التأثير لا على البرهنة.

ويمكن تنمية هذه الكفاية لدى الطلبة عبر رصد البنيات الحجاجية للخطابات السياسية على الأزمات، وذلك مثل: المقدمات الحجاجية، القيم الحجاجية، المظنونيات، الوقائع، الحجاج الجاهزة، الحجاج المؤسسة لبنية الواقع، السلايم الحجاجية، التمثيل، التقابل... وتحليل كل الحجج التي تسهم في توجيه المتلقي.

ثالثا: الكفاية التأويلية

يقصد بالكفاية التأويلية قدرة الطالب على تأويل الخطاب السياسي انطلاقا من السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أنتجته، وفهم شبكات المعاني التي يعيد إنتاجها. وتستند هذه الكفاية على الفلسفة التأويلية مع شلايرماخر، وغادامير، وبول ريكور، حيث يصبح الخطاب مجالا للفهم الذاتي وإعادة تأويل العالم.

ويمكن الاشتغال على هذه الكفاية من خلال أورش تطبيقية يتم فيها استخراج المعاني المضمره في الخطاب من خلال سياقه السياسي، ومن أمثلة ذلك تحليل خطابات مرتبطة بالأزمة السورية، أو الأزمة الروسية-الأكرونية، أو الأزمة الفلسطينية-الإسرائيلية. ويطلب من الطالب مثلا تحديد المرجعيات الثقافية المضمنة في الخطاب (الدين، التاريخ، الهوية...)، والوقوف عند الخلفيات الإيديولوجية التي تشكل البناء المعرفي للنص.

رابعاً: الكفاية النقدية

تشير الكفاية النقدية إلى قدرة الطالب على تحليل التحيزات الإيديولوجية الكامنة في الخطاب، وكشف آليات التمثيل والإقصاء، والهيمنة الرمزية، أي الخطاب باعتباره أداة سلطة. وتستند هذه الكفاية على التحليل النقدي للخطاب، إذ يتم تحليل مجموعة من المفاهيم داخل خطاب الأزمة مثل: السلطة، الهوية، الأيديولوجيا، التاريخ، النقد، التناص. ومن ثمة يدرس الخطاب السياسي باعتباره أداة لبناء "الآخر"، وترسيخ التمثلات النمطية، وإنتاج الشرعية أو نزعها.

وفي هذا الإطار يدرّب الطلبة على تحليل خطاب الأزمات السياسية باعتباره فضاء للصراع الرمزي، ويتم الإجابة عن مجموعة من الأسئلة من قبيل: ما هي الهوية التي يتم بنائها داخل الخطاب؟ من يقصى داخل الخطاب؟ من يتم تسميته؟ ما المقولات الحاضرة والغائبة في الخطاب؟ كيف يبرر العنف داخل الخطاب؟ كيف يصاغ العدو؟

خامساً: الكفاية التواصلية

تتمي الكفاية التواصلية قدرات الطالب على إنتاج خطاب سياسي تفسيري موازي للخطاب الأصلي، أو نقدي بديل مضاد له، يمارس فيه التأطير والإقناع والمواجهة الرمزية. وتتأسس هذه الكفاية على نظرية الأفعال الكلامية مع جون أوستين وسورل، إذ يصبح الخطاب السياسي ذاته فعلاً سياسياً يخلق أثراً ملموساً في الواقع، وهذا ما يدل عليه مؤلف أوستين ذائع الصيت "كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟". إضافة إلى كونها تتهل من التربية النقدية مع باولو فرييري (Paulo Freire)، والتي تهدف إلى تمكين المتعلم من التحول من كائن يتلقى المعرفة إلى ذات فاعلة تنتج المعنى وتقاوم التسلط الرمزي.

2.4 الوحدات بيداغوجية المقترحة

يفترض تطوير تدريس العلاقات الدولية في الجامعة المغربية إدماج وحدات معرفية متخصصة تمكن الطالب من اكتساب أدوات تحليل الخطاب السياسي وفهم الأبعاد الرمزية للأزمات الدولية. ومن أهم الوحدات المقترحة:

← الوحدة الأولى تأويليات الخطاب السياسي

تأويليات الخطاب السياسي هي فرع من الهيرومينوطيقا المعاصرة يعنى بفهم النصوص السياسية، وفك شفراتها الرمزية عبر سياقها التداولي، مع استحضار البنية الذهنية للمتكلم، والبنية الثقافية للمجتمع، والنسق السياسي الذي تنتج فيه اللغة. فالفهم ليس استيعابا للنص، بل عبور نحو الذات من خلال النص.

ومن بين غايات هذه الوحدة:

- تأهيل الطالب لتأويل بنى الخطاب السياسي والتمثلات الرمزية المؤطرة له.
- ربط اللغة بالسلطة، والتأويل بالنقد، والمعنى بالتاريخ.
- تزويد الطالب بمجموعة من المفاهيم الأساسية لتأويل الخطاب السياسي، وفي مقدمتها: الفهم، التفسير، التأويل، التمثل، السياق، البنية الرمزية، الكينونة....
- التدرب على تحليل الخطابات والنصوص السياسية من زاوية تأويلية.
- القدرة على استخراج المضمرات، والمعاني المخفية، والصور الذهنية في الخطاب السياسي.

ويمكن تقسيم هذه الوحدة إلى مجموعة من المحاور من أهمها:

- نظريات الهيرومينوطيقا الكلاسيكية والمعاصرة (شلايرماخر، غادامير، هايديجر، بول يكور...)
- الخطاب السياسي كفضاء للتأويل: السلطة، الأسطورة، الهوية
- التمثلات السياسية والخطاب الرمزي (رولان بارث، بير بورديو)
- نماذج تطبيقية: تأويل خطابات الرؤساء والزعماء والمؤسسات خلال أزمات معينة.

← الوحدة الثانية: تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية

يقصد بـخطاب الأزمات السياسية كل خطاب ينتج رسميا أو إعلاميا أو جماهيريا في لحظة توتر أو تحول سياسي حاد، ويهدف إلى تأطير المعنى، وإدارة القلق، وتبرير الأفعال، أو إعادة تأسيس الشرعية.

ومن بين غايات وأهداف تدريس هذه الوحدة:

- تزويد الطلبة بنظريات تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية.
- تزويد الطلبة مناهج ومقاربات تحليل خطاب الأزمات السياسية.
- تدريب الطالب على فهم لغة السلطة زمن الأزمات.

- بناء أدوات تحليل الخطاب الطارئ: كيف تتغير اللغة؟ ولماذا؟
 - إدراك أن الخطاب في الأزمة لا يصف الواقع، بل ينتجه.
 - التمكن من مفاهيم الطمأنة، الإنكار، التبرير، التأطير، التعبئة.
 - تحليل البنية الإقناعية والرمزية للخطاب.
 - ربط الأزمة بتمثلاتها الخطابية.
- ويمكن تقسيم هذه الوحدة إلى مجموعة من المحاور من بينها:
- ماهية خطاب الأزمة: المفهوم والسياق والمحددات التداولية.
 - المدرسة الفرنسية لتحليل خطاب الأزمات السياسية (ميشيل بيشو، ميشيل فوكو، جون دويوا، باتريك شارودو، دومينيك مانغونو، ماري آن بافو...)
 - مدرسة التحليل النقدي لخطاب الأزمات السياسية (فان دايك، نورمان فيركلاو، إيزابيل فيركلاو، روث ووداك، ميشيل مايبير...)
 - مقاربات تحليل خطاب الأزمات السياسية (المقاربة الجدلية العلائقية، المقاربة التاريخية، المقاربة الوظيفية...)
 - استراتيجيات السلطة الرمزية: الخطاب المزدوج، الصمت، التصعيد، الدعوة...)
 - دراسات تطبيقية لتحليل نماذج خطاب الأزمات السياسية الدولية
- ← الوحدة الثالثة: الحجاج في الخطاب السياسي
- تهتم هذه الوحدة بالمفاهيم الحجاجية والمنطق البلاغي داخل الخطاب السياسي، من حيث هو مساحة إقناع، وصراع رمزي على الشرعية، ووسيلة لبناء المعنى العام وتوجيهه. يقول كريستيان بلونتان: "كل خطاب سياسي هو فعل حجاجي مضمّر، يخفي سلطته في هندسة الكلام".
- ومن أهداف وغايات هذه الوحدة:
- تزويد الطالب بنظريات الحجاج الكلاسيكية والمعاصرة.
 - تزويد الطالب بمجموعة من المفاهيم الأساسية: الأسلوب البلاغي، الحجة، الحجج المضادة، الإلزام الإقناعي، الإيتوس، الباطوس، اللوغوس...

- تمكين الطالب من فهم آليات التأثير والإقناع في الخطاب السياسي.
 - تمكين الطالب إدراك دور الحجاج التداولي (الزمكانية، المقصدية، الجمهور، النبوة...) في الفعل السياسي.
 - تزويد الطالب بآليات وأدوات التحليل الحجاجي لخطاب الأزمات السياسي.
 - تدريب الطالب على مكونات وعناصر بناء خطاب حجاجي نقدي.
- ويمكن تقسيم هذه الوحدة إلى مجموعة من المحاور على النحو الآتي:
- نظريات الحجاج البلاغي (أرسطو، شايم بيرلمان، أولبيرخت نتكا، كريستيان بلونتان...)
 - نظريات الحجاج المنطقي (تولمين، ميشيل ماير، طه عبد الرحمن...)
 - نظريات الحجاج اللغوي (ديكرو، أوسكومبر...)
 - مكونات وعناصر بناء الخطاب السياسي
 - استراتيجيات الإقناع في الخطاب السياسي
 - تطبيقات حجاجية: التحليل الحجاجي لنماذج من خطابات الأزمات السياسية الدولية.

يتضح أن إدماج هذه الوحدات في مسلك العلوم السياسية والدراسات الدولية من شأنه أن يساهم في تطوير التكوين الجامعي في مجال الدراسات السياسية والدولية، من خلال تعزيز البعد التحليلي والنقدي داخل التكوين، وربط دراسة الأزمات السياسية بأبعادها الخطابية والرمزية. فالأزمات المعاصرة لا تفهم فقط عبر المؤشرات الاقتصادية أو التقديرات الجيوسياسية، بل عبر بنيتها الخطابية التي تشكل الرأي العام، وتبرر السلطة الحاكمة، وتعيد كتابة التاريخ. وإذا كانت خطابات الأزمات تحل الأزمات السياسية أو تعمقها، فإن تكوين الطالب على فهم هذه البنية الرمزية ليس أقل أهمية من شحنه بنظريات العلاقات الدولية، فتحليل الخطاب السياسي زمن الأزمة وتأويله هو صلب ما يجب أن يدرس في جامعة تنتج نخبة تفكر بوعي سياسي لغوي نقدي.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف موقع تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية داخل تكوينات الدراسات السياسية والدولية بالجامعة المغربية، انطلاقاً من التحولات المعرفية التي عرفها حقل العلاقات الدولية، وما

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

صاحبها من اهتمام متزايد باللغة والخطاب باعتبارهما عنصرين فاعلين في إنتاج المعنى السياسي وصياغة التمثلات وبناء الشرعية. وقد أظهر تحليل الأطر المرجعية المؤطرة للتعليم العالي، والملفات الوصفية للمسالك، ومضامين المحاضرات الجامعية، محدودية حضور تحليل الخطاب داخل التكوين الجامعي مقارنة بالمكانة التي يحتلها في الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية.

كما بينت نتائج الدراسة أن الأزمات السياسية الدولية تمثل فضاءات كثيفة لإنتاج الخطابات وتداولها، حيث تتشكل من خلالها تصورات الفاعلين الدوليين، وتبنى السرديات السياسية، وتؤطر مواقف الرأي العام، وتدار رهانات الشرعية والهوية والأمن. ومن ثم يغدو تحليل الخطاب مدخلا أساسيا لفهم الأزمات السياسية في أبعادها الرمزية والتواصلية إلى جانب أبعادها السياسية والاستراتيجية.

وفي ضوء هذه النتائج، اقترحت الدراسة تصورا بيداغوجيا يقوم على إدماج تحليل الخطاب ضمن تكوينات الدراسات السياسية والدولية، وتطوير كفايات معرفية وتحليلية وتأويلية ونقدية تمكن الطلبة من فهم الخطابات السياسية وتفسيرها وتأويلها وتقويمها. كما دعت إلى إغناء المسالك الجامعية بوحدة متخصصة تتيح الربط بين العلاقات الدولية وتحليل الخطاب، وتعزز انفتاح التكوين الجامعي على التحولات المعرفية الراهنة.

وتقضي هذه المقاربة إلى تصور جديد لتدريس الأزمات السياسية الدولية، يجعل من الخطاب موضوعا مركزيا للفهم والتحليل، ويعزز قدرة الطالب على إدراك العلاقة بين اللغة والسلطة والتمثلات السياسية. وبهذا المعنى يشكل تحليل خطاب الأزمات السياسية الدولية مدخلا لتجديد التكوين في الدراسات السياسية والدولية، وإسهاما في بناء كفاءات جامعية قادرة على قراءة التحولات الدولية قراءة نقدية واعية تستوعب رهانات القوة والمعنى في آن واحد.

الببليوغرافيا:

بالعربية:

- القانون الإطار 51.17.
- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المملكة المغربية
- خارطة الطريق 2022-2026، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية.

بالأجنبية:

- Astolfi (Jean-Pierre), L'erreur un outil pour enseigner, ESF, Paris, 13^{ème} édition, 2024.
- Brousseau (Guy), Théories des situations didactiques, La Pensée Sauvage, Grenoble, 1^{re} édition, 1998
- Buzan (Barry), et al., Security: A New Framework for Analysis, Publisher Lynne Rienner Pub, Boulder 1st edition 1997.
- Der Derian (James), Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network, Routledge, London, 1st edition, 2001.
- Foucault, (Michel), L'ordre du discours, Gallimard, Paris, 1971.
- Morgenthau, (Hans J.) et al., Politics Among Nations, McGraw-Hill Education, New York (USA), 7th edition, 2005.
- van Dijk (Teun A.), Discourse and Context: A Sociocognitive Approach, Cambridge University Press, Cambridge, 2008.
- Wendt (Alexander), Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, Cambridge, 1st edition, 1999.

تحولات مسار الهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا: دراسة مقارنة بين المسارين المتوسطي والأطلسي

سلوى مازوز¹، ميمون المهداوي²، رضوان ماضي³

1 طالبة باحثة، مختبر دينامية المشاهد الجغرافية، المخاطر والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

Salwamazouz1996@gmail.com

2 أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

gestion1mimoun@gmail.com

3 أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

madi_redouane@hotmail.com

الملخص

تركز هذه الدراسة على ظاهرة الهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا، مع مقارنة بين مساري العبور البحري: المسار المتوسطي نحو جنوب إسبانيا والمسار الأطلسي نحو جزر الكناري. وتكشف النتائج أن ارتفاع أعداد الاقصرين المغاربة الذين يصلون بشكل منفرد يعكس تفاعل مجموعة من العوامل البنوية، بما في ذلك التشديد الأمني على المسار المتوسطي، مما يؤدي الى إعادة توجيه التدفقات نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة، وصعوبة الوصول الى اليات حماية فعالة، كما تبين الدراسة أن ظروف الرحلة تختلف بين المسارين، وأن ذلك يؤثر في مستوى المخاطر النفسية والإجتماعية للمهاجرين قبل وبعد الوصول. إضافة الى ذلك، تواجه سياسات الإستقبال والإدماج في إسبانيا تحديات بنيوية مرتبطة بالإكتضاخ والضغط على الموارد المتاحة، مما يؤثر في جودة الحماية المقدمة للقاصرين. تشمل الدراسة تحليلا قانونيا وسوسولوجيا يعكس محدودية الإستجابة الحالية مقارنة بحجم التدفقات وخصائص هذه الفئة الهشة، داعية الى مقارنة شمولية تربط السياسات الوطنية والسياسات الأوروبية في إطار إحترام مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية، القاصر غير المرافق، جزر الكناري، السياسات الأوروبية.

Absrtact

Cette étude se concentre sur le phénomène de l'immigration irrégulière des mineurs marocains non accompagnés vers l'Espagne, en comparant les deux voies de traversée maritime : la route méditerranéenne vers le sud de l'Espagne et la route atlantique vers les îles Canaries. Les résultats révèlent que l'augmentation du nombre de mineurs marocains arrivant seuls reflète l'interaction d'un ensemble de facteurs structurels, notamment le renforcement des mesures de sécurité sur la route méditerranéenne, ce qui entraîne un réacheminement des flux vers la route atlantique, plus dangereuse, et rend difficile l'accès à des mécanismes de protection efficaces. L'étude montre également que les conditions du voyage diffèrent entre les deux routes, ce qui influe sur le niveau de risques psychologiques et sociaux pour les migrants avant et après leur arrivée. De plus, les politiques d'accueil et d'intégration en Espagne sont confrontées à des défis structurels liés à la surpopulation et à la pression sur les ressources disponibles, ce qui affecte la qualité de la protection offerte aux mineurs. L'étude comprend une analyse juridique et sociologique qui met en évidence les limites de la réponse actuelle par rapport à l'ampleur des flux et aux caractéristiques de cette catégorie vulnérable, et préconise une approche globale reliant les politiques nationales et européennes dans le respect du principe de l'intérêt supérieur de l'enfant.

Mots clé : Migration irrégulière, mineurs non accompagnés, îles Canaries, politiques européennes

تقديم

أضحت الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين إحدى أبرز القضايا التي تشغل الأجندة الأوروبية والمتوسطة خلال العقد الأخيرين، لما تطرحه من إشكالات إنسانية وقانونية وأمنية متشابكة. ويحتل القاصرون المغاربة موقعا بارزا داخل هذه الدينامية، خاصة في اتجاه إسبانيا التي تمثل الوجهة الرئيسية بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية والاجتماعية. وتتم هذه الهجرة عبر مسارين رئيسيين: المسار المتوسطي نحو جنوب إسبانيا، والمسار الأطلسي نحو جزر الكناري، وهو مسار عرف تصاعدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة مع تشديد على الطرق التقليدية. ولا تعكس هذه التحركات مجرد إنتقال جغرافي، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل الطرد داخل المجتمع المغربي كالهشاشة الاجتماعية والإقتصادية وتفكك بعض الأطر الأسرية وعوامل الجذب المرتبطة بصورة أوروبا كفضاء للفرص والحماية. كما أن سياسات

ضبط الحدود الأوروبية تسهم بدورها في إعادة توجيه التدفقات، بحيث يتحول المهاجرون الى مسارات أكثر خطورة كلما أغلقت المسارات الأقرب والأقل كلفة. وفي هذا السياق، يبرز المسار محو جزر الكناري بوصفه خيارا محفوفا بالمخاطر، لكنه متاح في ظل القيود المفروضة على العبور عبر مضيق جبل طارق. وتمكن أهمية التمييز بين المسارين في إختلاف خصائص الرحلة وتركيبية المهاجرين ومستوى المخاطر، إضافة الى تباين أنماط الإستقبال والحماية بعد الوصول. فالقاصر الذي يصل عبر المسار المتوسطي لا يواجه الظروف نفسها التي يواجهها نظيره الواصل الى جزر الكناري، سواء من حيث مدة العبور أو الضغط على مراكز الإستقبال أو فرص إعادة التوزيع والاندماج. ومن تم فإن دراسة هذه الظاهرة من منظور مقارنة تتيح فهما أدق للعوامل المحددة لإختيار المسار ولإنعكاساته على الوضع القانوني والإجتماعي للقاصرين. وإنطلاقا من ذلك، يسعى هذا المقال الى تحليل القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا في ضوء المقارنة بين مساري الكناري والمتوسط، من خلال التطرق أولا الى المحددات البنوية التي تدفع الى الهجرة وتوجه إختيار المسار، ثم دراسة خصائص الرحلة والمخاطر المرتبطة بكل طريق، وأخيرا تحليل أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والاندماج داخل المجتمع المستقبل. وبذلك يهدف البحث الى الإسهام في فهم أعمق لدينامية هذه الهجرة باعتبارها ظاهرة مركبة تتجاوز البعد الأمني لتشمل أبعادا إجتماعية ومجالية وإنسانية

إشكالية البحث

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو أوروبا، خاصة نحو إسبانيا عبر مسارين رئيسيين: المسار الأطلسي محو جزر الكناري والمسار المتوسطي محو جنوب إسبانيا. وتعكس هذه الظاهرة تفاعل عوامل إجتماعية وإقتصادية وأسرية ومجالية داخلية داخل المغرب مع سياسات الهجرة الأوروبية وإجراءات مراقبة الحدود. غير أن إختلاف خصائص كل مسار من حيث المخاطر، وتركيبية المهاجرين، وأنماط الإستقبال، يطرح تساؤلات حول دوافع إختيار القاصرين المغاربة لسار دون آخر، وحول تأثير ذلك في فرص الحماية والاندماج.

إلى أي حد تختلف دينامية هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا بين مساري الكناري والمتوسط، وما العوامل المحددة لإختيار المسار، وكيف تنعكس هذه الإختلافات على أوضاعهم القانونية والإجتماعية بعد الوصول؟

فرضيات البحث

• الفرضية الأولى

يرتبط إختيار القاصرين المغاربة لمسار الهجرة بدرجة تشديد المراقبة الحدودية، بحيث يؤدي تضيق المسار المتوسطي الى توجيه التدفقات نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة

• الفرضية الثانية

تختلف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للقاصرين المغاربة بإختلاف المسار، حيث يغلب على مسار الكناري القادمون من أوساط أكثر هشاشة وموارد محدودة مقارنة بمسار المتوسط.

• الفرضية الثالثة

تؤثر مسار الوصول في نوعية الحماية والاندماج التي يحصل عليها القاصر، إذ يواجه الوافدون الى جزر الكناري ظروف إستقبال أكثر ضغطا وتأخيرا في إجراءات التسوية مقارنة بالمهاجرين عبر المسار المتوسطي.

أهداف البحث

يهدف هذا المقال الى تحليل المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا، من خلال إبراز العوامل الاجتماعية والإقتصادية والأسرية والمجالية التي تدفعهم الى الهجرة غير النظامية وتوجه إختيارهم بين المسار المتوسطي والمسار الأطلسي نحو جزر الكناري. ومقارنة خصائص الرحلة والمخاطر المرتبطة بكل مسار عبر دراسة ظروف العبور وشبكات التهريب ومستوى الخطورة الإنسانية، مع التركيز على خصوصية هجرة القاصرين باعتبارهم فئة هشة معرضة لمخاطر مضاعفة. كما نختتم بتقييم أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والاندماج وتأثير منطقة الوصول الأولى في المسار المستقبلي للقاصر وفرص إدماجه داخل المجتمع المستقبل.

المحاور الرئيسية

لمعالجة موضوع هذا المقال تم تقسيم العمل الى 3 محاور أساسية وهي على النحو التالي:

المحور الأول: المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين

1-العوامل الاجتماعية والإقتصادية الدافعة للهجرة

2- أثر سياسات مراقبة الحدود في توجيه المسارات

المحور الثاني: خصائص الرحلة والخصائص المرتبطة بكل مسار

1- ظروف العبور عبر المسار المتوسطي

2- شبكات التهريب وإستغلال القاصرين في المسارين الأطلسي والمتوسطي

المحور الثالث: أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والإندماج

1- التحديات الاجتماعية والنفسية بعد الوصول

2- فرص الإندماج وحدودها

تقديم المجال المدروس

الخريطة رقم 1: تقديم مجالات النشيطه للهجرة غير النظامية عبر المسارين



المصدر: عن الخريطة الطبوغرافية 2026

تقع إسبانيا في الجنوب الغربي لأوروبا، ويعتبر مضيق جبل طارق الفاصل بينها وبين المغرب بمسافة لا تتجاوز 14 كيلومتر في أضيق نقاطه، مما يجعلها الدولة الأوروبية الوحيدة التي تشترك في حدود برية مع دولة أفريقية عبر مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، وتبلغ المسافة البحرية بين الموانئ الإسبانية الجنوبية والسواحل المغربية الشمالية حوالي 30 كيلومتر، فيما تمتد المسافة الى نحو 100 كيلومتر بين جزر الكناري والسواحل الصحراوية المغربية، هذا القرب الجغرافي الفريد بين البلدين، والممتد على طول 1200 كيلومتر

من الساحل المتوسطي الى المحيط الأطلسي، ما جعله يشكل إحدى أقصر مسارات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، حيث تحولت المياه الفاصلة بينهما الى رقعة لأزمة إنسانية مستمرة.

المحور الأول: المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين

يعد فهم المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين، مدخلا أساسيا للإحاطة بالعمق التاريخي والإقتصادي والإجتماعي لهذه الظاهرة. فهجرة القاصرين لا تمثل مجرد إمتداد لحركات الهجرة التقليدية، بل تجسد تحولات عميقة مرتبطة بهياكل إنتاجية للفقر والإقصاء في بلدان المنشأ، مع وفرة الطاقات الشبابية التي تفتقر الى أفق مستقبلية. وفي الوقت الذي أعادت فيه السياسات الأمنية الأوروبية رسم خريطة المسارات الهجرية، تحولت الهجرة الى أشكال أكثر هشاشة تطل الفئات الأكثر ضعفا، حيث يصبح القاصر فاعلا في سياق حدوديات بنيوية تضعف القدرة في البلد الأصلي، وتعزز جاذبية الشمال كفضاء للتحرر من قيود الجمود الطبقي والبطالة.

1-العوامل الدافعة ودور الأسرة في قرار الهجرة

شكل تحليل العوامل الدافعة لهجرة المغاربة، وخاصة القاصرين، مدخلا مهما لفهم هذه الظاهرة بوصفها نتاجا لإختلالات بنيوية إقتصادية وإجتماعية ومجالية متداخلة، إذ تشير نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2024 إلى أن نسبة البطالة في صفوف الشباب تدور في حدود ربع الفئة النشيطة تقريبا بما يقدر ب 23% على الصعيد الوطني، حيث يعرف الوسط الحضري إرتقاعا في نسبها، بينما يظل جزء مهم من المشتغلين مركزا في القطاع غير المهيكل الذي يغطي قرابة ثلثي اليد العاملة غير الفلاحية، وهو ما يعكس هشاشة الإدماج المهني وضعف الاستقرار الإقتصادي. كما تتفاقم هذه الوضعية بفعل التفاوتات المجالية الحادة، حيث تسجل المناطق القروية والجبلية معدلات فقر وهشاشة أعلى، وتظل أكثر عرضة لتقلبات النشاط الفلاحي المرتبط بالجفاف والتغيرات المناخية، مما يدفع الأسر إلى إعتماد الهجرة كإستراتيجية لتتويع مصادر الدخل، وهو ما تؤكد تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تمثل حوالي 8% من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز ثقافة الهجرة كإستثمار عائلي. وعلى المستوى الإجتماعي، يسهم ضعف جودة الخدمات الأساسية وإرتفاع معدلات الهدر المدرسي "تتجاوز في بعض المستويات الإعدادية 10% سنويا" في تغذية مسارات الإقصاء المبكر، خاصة لدى القاصرين، الذين يجدون أنفسهم خارج المدرسة وسوق الشغل في أن واحد ما يعمق الإحساس بالحرمان النسبي مقارنة بنظرائهم في الضفة الشمالية للمتوسط. كما تلعب شبكات الهجرة دورا مهما في هذه الدينامية، إذ تظهر الإحصاءات الأوروبية أن المغاربة يشكلون إحدى أكبر الجاليات غير

الأوروبية في إسبانيا، وأن نسبة مهمة من القاصرين غير المرافقين هناك تتحدر من المغرب، وهو ما يعزز الطابع التراكمي للهجرة وفق منطق الشبكات. وضمن هذا السياق، يمكن تفسير الظاهرة نظريا يتكامل عدة مقاربات: فالنظرية الكلاسيكية الجديدة تبرز أثر فروق الدخل وفرص الشغل، بينما تؤكد نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة الطابع الأسري لقرار الهجرة كألية لتقليل المخاطر، في حين تفسير نظرية الشبكات والتراكم النسبي إستمرار التدفقات بفضل الروابط الاجتماعية العابرة للحدود، وتسلط نظرية الحرمان النسبي الضوء على دور التفاوتات المتصورة في تغذية الطموح للهجرة، خاصة في ظل العولمة الرقمية التي تنقل صور الرفاه والنجاح في الديار الأوروبية. وبذلك تبدو هجرة القاصرين المغاربة، خصوصا نحو إسبانيا، نتيجة تفاعل مركب بين ضغط البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وجاذبية الفرص المتخيلة والواقعية في بلد المقصد من جهة أخرى، بما يجعلها إستراتيجية للهروب من الهشاشة والسعي الى إعادة بناء المسار الحياتي خارج حدود البلد الأصلي.

يعد دور الأسرة والشبكات الاجتماعية عاملا حاسما في تشكيل قرار الهجرة، خصوصا في حالة القاصرين غير المرافقين، حيث لا يفهم الرحيل بوصفه خيارا فرديا بقدر ما هو إستراتيجية عائلية وجماعية لإعادة توزيع الفرص وتقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. ففي السياق المغربي، تظهر العديد من الدراسات أن الأسرة قد تضلع بدور مباشر في دفع أحد أبنائها للهجرة، إما عبر التمويل الجزئي لتكاليف الرحلة أو عبر التشجيع المعنوي، إنطلاقا من إعتبار الهجرة إستثمار طويل الأمد يعول عليه لتحسين الظروف المعيشية للأسر من خلال التحويلات المالية. ويعزز هذا التوجيه الوزن الكبير لهذه التحويلات التي تمثل 8% من الناتج الداخلي الخام، ما يجعلها أحد أهم مصادر العملة الصعبة، ما يرسخ فكرة أن الهجرة مسار ناجح للرفق الاقتصادي. حيث ينظر القاصر الى الهجرة كوسيلة للهروب من وضعية غير مستقرة أو لتحقيق الإستقلال في وقت وجيز. والى جانب الأسرة، تمثل الشبكات الاجتماعية "التي تتكون بدورها من الأقارب والأصدقاء المتواجدين بالخارج ما يعرف أيضا بالشتات" بنية داعمة تقلل من كلفة الهجرة ومخاطرها، إذ توفر معلومات دقيقة حول مسارات العبور وفرص العمل والسكن وإجراءات التسوية، بل وقد تؤمن الإستقبال الأولي في بلد المقصد. وتظهر المعطيات الأوروبية أن المغاربة يشكلون إحدى أكبر الجاليات غير الأوروبية في إسبانيا بمعدل يفوق 800 ألف مقيم، وهو ما يخلق قاعدة شبكية واسعة تسهل إستمرار التدفقات، نهيك عن أعداد القاصرين غير المرافقين المغاربة المسجلين في مراكز الإيواء الإسبانية، ما يعكس قوة الروابط العابرة للحدود، ووفق نظرية الشبكات، فإن كل موجة هجرة تولد موجات لاحقة عبر ما يسمى بالأس المال الاجتماعي للهجرة، حيث تتحول المعلومات والخبرة المتراكمة الى مورد جماعي يخفض عتبة المخاطرة وتجعل الهجرة خيارا قابلا للتحقق حتى للفئات الأكثر هشاشة. كما تتسجم هذه المعطيات مع نظرية الاقتصاد

الجديد للهجرة التي تؤكد أن قرار الهجرة يتخذ على مستوى الأسرة بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على الاقتصاد المحلي غير مستقر، ومع نظرية التراكم السببي التي تفسر كيف تصبح الهجرة عملية ذاتية الإستمرار بمرور الزمن. ولا يقتصر تأثير الشبكات على الدعم المادي، بل يمتد الى البعد الرمزي والثقافي، إذ يساهم نجاح بعض المهاجرين في الخارج في تعزيز المكانة الاجتماعية لعائلاتهم داخل المجتمع المحلي، ما يولد ضغطا إجتماعي على الشباب لنهج نفس المسار، خاصة في المناطق التي ترسخت فيها ثقافة الهجرة عبر أجيال متعاقبة. كما تنقل وسائل التواصل الحديثة قصص النجاح والصور الإيجابية للحياة في الخارج، بينما تهمش التجارب الفاضلة أو الخطيرة، ما يؤدي الى بناء تمثلات متفائلة تشجع على المغامرة. وبذلك يتضح أن قرار هجرة القصارين المغاربة نحو أوروبا وبالأخص الى اسبانيا هو نتاج تفاعل مركب بين حسابات أسرية إقتصادية، ورأس مال إجتماعي عابر للحدود، وتمثلات ثقافية إيجابية عن الهجرة، الأمر الذي يجعل الشبكات الاجتماعية ليست مجرد عامل مساعد، بل بنية منتجة للهجرة ذاتها تضمن استمراريتها رغم تشديد سياسات المراقبة والمخاطر المتزايدة.

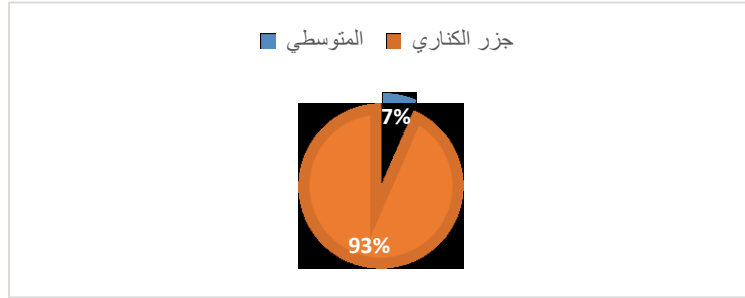
2- أثر سياسات مراقبة الحدود في توجيه المسارات

يشكل أثر سياسات مراقبة الحدود أحد أكثر العوامل حسا في إعادة تشكيل جغرافية الهجرة غير النظامية، إذ تظهر الأدبيات والبيانات الميدانية أن تشديد الضبط لا يؤدي بالضرورة الى تقليص حجم التدفقات يقدم ما يعيد توجيهها نحو مسارات بديلة أكثر خطورة وكلفة، ففي الفضاء الأورو-متوسطي، أدى تعزيز المراقبة في المعابر البرية لمدينتي سبتة ومليلية، وتكتيف الدوريات البحرية والتقنيات الرصدية، الى تراجع العبور المباشر عبر مضيق جبل طارق، لكنه ساهم بالمقابل في بروز الطريق الأطلسي⁴² نحو جزر الكناري بإعتباره المسار الأكثر ولوجا رغم طوله وخطورته، كما تشير المعطيات الى أن هذا المسار أصبح الأكثر فتكا عالميا، ففي سنة 2024 سجل ما لا يقل عن 10457 وفاة على الحدود البحرية الغربية لأوروبا، منها حوالي 9757 حالة على الطريق الأطلسي وحده ليمثل نسبة 93%، مع وجود 1500 طفل ومراهق بين الضحايا، وهو ما يعكس إنتقال الهجرة الى المسالك بعيدة عن الرقابة المباشرة رغم خطورتها، كما شهدت السنة نفسها وصول رقم قياسي يقارب 46877 مهاجر الى جزر الكناري، ما يؤكد أن تشديد الرقابة في مسارات أخرى لم يمنع التدفق بل أعاد تركيزه جغرافيا. وفي سنة 2025 ورغم إنخفاض أعداد الوافدين بنحو 40% مقارنة بالسنة السابقة، لازالت الخسائر البشرية بمستويات مرتفعة، إذ يقدر عدد الوفيات بأكثر

⁴² يقصد به طريق الهجرة البحرية غير النظامية الذي يربط السواحل الغربية لشمال وغرب إفريقيا بجزر الكناري عبر المحيط الأطلسي، ويتميز بطول مسافته وارتفاع مخاطره مقارنة بالمسارات المتوسطية، نتيجة العبور في مياه مفتوحة وظروف مناخية قاسية

من 3000 شخص بينهم مئات القاصرين، بينها تشير تقديرات أخرى الى فقران نحو 1865 شخصا خلال الأشهر الخمسة الأولى فقط⁴³.

المبيان رقم 1: نسبة الوفيات حسب مسارات الهجرة



https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

وتكشف هذه الأرقام عن مفارقة أساسية: فكلما إشتد الردع إرتفعت المخاطر بدل أن تختفي الهجرة. فقد أدى إغلاق المسارات القصيرة نسبيا الى إعتقاد قوارب بدائية تتطلق من سواحل أبعد، ما يضاعف مدة الرحلة وإحتمالات الغرق أو الضياع في عرض المحيط. وتشير تقارير إسبانية الى أن المسار الأطلسي وحده قد حصد قرابة 10000 وفاة في 2024، في حين سجلت 700 حالة وفاة على المسارات المتوسطية نحو إسبانيا، وهو فارق يعكس إنتقال مركز الخطورة نتيجة سياسات الضبط. كما سجل في الأشهر الأولى من سنة 2024 ما يزيد عن 4800 وفاة⁴⁴. وتكشف هذه المعطيات عن مفارقة أساسية، فكلما إشتد الردع إرتفعت المخاطر بدل من الحد من الهجرة. فقد أدى إغلاق المسارات القصيرة نسبيا الى إعتقاد قوارب بدائية تتطلق من سواحل أبعد من غرب إفريقيا مما يضاعف مدة الرحلة وإحتمالات الغرق أو الضياع في عرض المحيط. وتشير تقارير إنسانية الى أن الطريق الأطلسي وحده قد حصد قرابة 10000 وفاة سنة 2024، في حين سجل 700 حالة وفاة على المسارات المتوسطة نحو إسبانيا، وهو فارق يعكس إنتقال مركز الخطورة نتيجة تشديد المراقبة⁴⁵.

من ناحية أخرى، أسهم تشديد المراقبة في تعزيز إقتصاد التهريب، إذ ارتفعت كلفة العبور وتزايد إعتقاد المهاجرين على شبكات منظمة تملك القدرة على تجاوز الرقابة واختيار مسارات أقل مراقبة. وتشير البيانات الى أن هذه الشبكات غيرت أيضا نقاط الانطلاق والوجهات، فمع تضيق الخناق على بعض السواحل

⁴³ https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

⁴⁴ https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

⁴⁵ كما سُجِّل في سنة 2024 ما يزيد عن 4,800 وفاة في خمسة أشهر فقط أثناء محاولة الوصول إلى الكناري، أي بمعدل يقارب 33 ضحية يوميا

المغربية، حيث برزت مسارات جديدة نحو جزر البليار، بتسجيل زيادة في حركة القوارب وعدد الحوادث البحرية بأكثر من 300 حالة غرق موثقة سنة 2024. وعلى المستوى النظري، يمكن تفسير هذه الدينامية عبر عدة مقاربات متكاملة، كما توضح سياسات المراقبة أن تشديد يؤدي الى تغيير المسارات مكانيا وفق أزمنة مغايرة ومختلفة عن المعتاد بدل إنهاؤها. بينما تفسر نظرية الشبكات قدرة المهاجرين على إعادة إنتاج طرق بديلة إعتقادا على المعلومات والدعم العابر للحدود، كما تبرز نظرية التراكم النسبي كيفية تحول الهجرة الى عملية ذاتية الاستمرار رغم تعدد المخاطر. أما مقارنة الفعل العقلاني غير أن الأفراد يقارنون بين المخاطر والعائد المتوقع، فإذا ظل احتمال الوصول قائما ولو بنسبة ضئيلة فإن التراجع والردع يفقد جزءا كبيرا من ففاعليته. وفي حالة القاصرين المغاربة، أدى تشديد الرقابة البرية الى زيادة الإعتقاد على العبور البحري أو الاختباء في وسائل النقل أو محاولات التسلل الجماعي، ما يجعل هذه الفئة الأكثر هشاشة عرضة للإستغلال والعنف وكذا الغرق. يمكن أن نخلص من تحليلنا هذا أن سياسات مراقبة الحدود لا تعمل فقط كأداة لمنع، بل كألية لإعادة هندسة الجغرافيا الفعلية للهجرة، حيث تحولت التدفقات من مسارات أقصر وأقل خطورة الى أخرى أطول وأكثر فتكا، دون معالجة الأسباب البنيوية الدافعة للرحيل.

المحور الثاني: مقارنة خصائص الرحلة ومخاطر المسارات بين المسار المتوسطي والأطلسي للهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين

تتسم خصائص الرحلة والخصائص المرتبطة بكل مسار في الهجرة غير النظامية يتنوع واضح يعكس الطرق وإختلاف ظروف العبور من حيث المدة والكلفة والمخاطر، فالمسار المتوسطي يتميز بقصر المسافة وسرعة التنفيذ، لكنه يظل محفوفا بمخاطر الغرق وتشديد المراقبة، بينما يتسم المسار الأطلسي بطول الرحلة وإرتفاع تكلفتها وخطورتها، حيث تزداد احتمالات الوفاة بسبب الظروف البحرية القاسية ونقص الموارد، أما المسارات البرية، خاصة عبر سبتة ومليلية، فتتسم يقصرها الزمني مقابل ارتفاع المخاطر الأمنية المرتبطة بالتسلل والمواجهة مع أجهزة المراقبة. كما تختلف الرحلات من حيث درجة التنظيم والإعتقاد على شبكات التهريب، وقد تكون مباشرة أو مجزأة عبر مراحل متعددة، وهو ما يعكس طابعها الدينامي الذي يتأثر بسياسات الحدود وتحولات الجغرافيا. وبذلك، فإن كل مستر يكتسب خصوصياته التي تحدد طبيعة تجربة العبور مستوى المخاطر وفرص الوصول.

1- ظروف العبور عبر المسارين المتوسطي والأطلسي

تتميز ظروف العبور عبر المسار المتوسطي الغربي وخاصة من السواحل المغربية نحو جنوب إسبانيا بطابع مركب يجمع بين المخاطر الطبيعية، والقيود الأمنية، وهشاشة التنظيم، مما يجعل الرحلة مرحلة حاسمة وخطيرة في مسار الهجرة غير النظامية للقاصرين. فبالرغم من قصر المسافة الجغرافية "ما يقارب 14 كلم في أضيق نقطة"، فإن هذا المسار لا يخلو من مخاطر مرتفعة، إذ تتم عملية العبور غالبا في قوارب مطاطية أو خشبية صغيرة مكتظة وتفقر لشروط السلامة خاصة أن الفئة المهاجر غير قادرة على تحمل عناء الرحلة. مع غياب وسائل الملاحة والإنقاذ، ما يرفع احتمال الغرق حتى في رحلات قصيرة زمنيا. إن الرحلة عبر المتوسط تظل خطيرة للغاية، حيث يواجه المهاجرون مخاطر مرتبطة بالبحر نفسه من تيارات، وسوء الأحوال الجوية الى جانب مخاطر بشرية ناتجة عن شبكات التهريب وسوء المعاملة أثناء التنقل. كما أن تشديد سياسات مراقبة الحدود من قبل الدول الأوروبية، خاصة عبر تكثيف الدوريات البحرية والتقنيات الرصدية، يدفع المهاجرين الى اعتماد إستراتيجيات التفاوض⁴⁶ ما يزيد من احتمالية وقوع الحوادث الوخيمة والمميتة. الى جانب ذلك، تجزم أن ظروف العبور لا تتفصل عن دور شبكات التهريب التي تتحكم وفي تنظيم الرحلة وتوقيتها، حيث يتعرض المهاجرون ومن بينهم القاصرون لمخاطر الإستغلال والعنف وكذا الإبتزاز، سواء قبل الإنطلاق أو أثناء العبور. وتشير تقارير مشتركة الى أن المهاجرين في طريقهم نحو سواحل المتوسط يواجهون أشكالا شديدة من العنف والإنتهاك، تمتد من المسارات البرية الى لحظة العبور البحري. كما تبرز هذه الرحلة ضمن ما يعرف بالتدفقات المختلطة، حيث يمر الأفراد غير عدة بلدان وظروف غير مستقرة قبل الوصول، ما يعمق هشاشتهم القانونية والإجتماعية.⁴⁷ ومن حيث النتائج، تشير بيانات UNHCR الى إستمرار تسجيل وفيات وإختفاءات في البحر الأبيض المتوسط، ما يعكس أن خطر الموت يظل قائما رغم قصر المسافة، كما أن احتمالات الإعتراض أو الإنقاذ مرتفعة نسبيا في هذا المسار بسبب قرب الجغرافي وكثافة المراقبة. وهو ما يجعل تجربة العبور غير يقينية، فقد تنتهي بالوصول، أو الإرجاع، أو الإحتجاز المؤقت. وبالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين، تتضاعف هذه المخاطر بسبب غياب الحماية القانونية وإعتمادهم على وسطاء، بل قد يستغل في قيادة القوارب لتخفيف العقوبات على المهريين. وعليه، يمكن القول إن العبور عبر المسار المتوسطي ليس مجرد إنتقال جغرافي قصير، بل تجربة معقدة تتقاطع فيها المخاطر الطبيعية مع القيود الأمنية والإقتصاد غير المشروع للتهريب، مما يجعلها مرحلة حاسمة تعكس هشاشة المهاجرين وخاصة القاصرين وتبرز حدود فعالية سياسات الضبط الحدودي

⁴⁶ وهي إستراتيجية بنهجها المهاجرين لتفادي الوقوع في يد السلطات عن طريق الإبحار ليلا وفي ظروف مناخية غير ملائمة

⁴⁷ emergency.unhcr.org

في الحد من الظاهرة دون تقليص مخاطرها. أما بالنسبة لظروف العبور عبر المسار الأطلسي نحو جزر الكناري فهي تتميز بدرجات عليا من التعقيد والخطورة مقارنة بالمسار المتوسطي، حيث تمثل هذه الرحلة نموذجا للهجرة طويلة المدى التي تجمع بين الإمتداد الجغرافي القاسي والهشاشة اللوجستية وضعف إمكانيات التدخل والإنقاذ. فالمهاجرون "ومن ضمنهم القاصرون المغاربة" ينطلقون من جنوب المغرب قاطعين مسافات قد تتجاوز 1000 كيلومتر في عرض المحيط، في رحلات قد تستغرق أياما عديدة، والتي قد تتجاوز 3 أيام في أغلب الرحلات. إن هذا المسار يتميز عن المسار الأول بإرتفاع معدلات الوفيات نتيجة عوامل متعددة لعل أهمها التيارات القوية، سوء الأحوال الجوية، نقص في الهياخ والغذاء وإحتمالية الضياع في عرض البحر، حيث سجلت الألف الوفيات سنويا وفق تقديرات منظمات غير حكومية، ما يجعل منه أخطر طرق الهجرة عالميا. كما تتم الرحلة عادة على مثن قوارب خشبية تقليدية أو زوارق صيد ير تجهز لعبور المحيط، وغالبا ما تكون محملة بأعداد كبيرة تفوق طاقتها الإستيعابية، ما يزيد من إحتمال الغرق والإنقلاب. كما يتميز مسار هذه الرحلة بضعف فرص الإنقاذ مقارنة بالمسار المتوسطي، نظرا لبعدها المسافات وقلة التغطية البحرية، وهو ما يجعل المهاجرين في حالة عزلة شبه تامة في عرض البحر، ويضاف الى ذلك الدور المحوري لشبكات التهريب المنظمة، التي لا تتحكم في تنظيم الرحلة وتوقيتها ونقاط الإنطلاق، مقابل تكاليف مرتفعة قد تصل الى 4000-8000 يورو⁴⁸، ما يعكس الطابع الإحتراقي والمنظم لهذا المسار مقارنة بغيره. تتفاقم خطورة هذه المسار بشكل خاص بالنسبة للقاصرين غير المرافقين، إذ يعتمدون كليا على الوسطاء وشبكات التهريب، ويواجهون مخاطر الأشتغال والعنف وسوء المعاملة، فضلا عم مخاطر الصحية والنفسية الناتجة عن طول الرحلة وظروفها القاسية. كما أن طول مدة العبور وإنعدام اليقين بشأن الوصول يجعل هذه التجربة أكثر إستنزافا مقارنة بالمسار المتوسطي، حيث لا يكون الخطر لحظيا فقط، بل يمتد على طول المدة الزمنية المخصصة للرحلة وقد ينتهي بالموت البطيء نتيجة العطش او الهلوسة الناتجة عن الإرهاق. ومن منظور تحليلي، يعكس هذا المسار ما يشير إليه بإزاحة المسارات، حيث أدي تشديد المراقبة في الطرق القصيرة نحو أوروبا الى تحويل التدفقات نحو طرق ومسارات أطول وأكثر فتكا، دون القضاء على الظاهرة. لهذا فإن العبور عبر المسار الأطلسي نحو جزر الكناري لا يمثل مجرد بديل جغرافي، بل يتحول نوعيا في تجربة الهجرة نحو ما يمكن وصفه بجغرافية المخاطر القصوى، حيث تتقاطع العزلة البحرية مع ضعف الحماية وإرتفاع تكلفة العبور، مما يجعل هذه الرحلة من أكثر مراحل الهجرة

United Nations High Commissioner for Refugees. 2023. *Desperate Journeys: Refugees and Migrants Arriving in Europe*⁴⁸ and at Europe's Borders. Geneva.

هشاشة، خاصة بالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين الذين يجدون أنفسهم في قلب منظومة تهريب عابرة لا توفر أدنى شروط الأمان.

تبرز المقارنة بين المسارين المتوسطي والأطلسي أن الهجرة غير النظامية نحو إسبانيا، خاصة بالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين، لا تخضع لنمط واحد بل تتشكل وفق منطقتين مع قيود المراقبة وإختلالات الجغرافيا. فبينما يتميز المسار المتوسطي بقصر المسافة سرعة العبور، إلا أنه يتسم بكثافة عالية في المخاطر الفورية المرتبطة بالغرق أو الإعتراض، مع إمكانية أكبر للتدخل والإنقاذ، ما يجعله مسارا سريع عالي الضغط، في المقابل، يعكس المسار الأطلسي نموذج الهجرة الطويلة عالية الفتك، حيث تتحول الرحلة الى تجربة ممتدة زمنيا تتراكم فيها المخاطر المرتبطة بالعزلة البحرية ونقص الموارد وضعف فرص النجاة، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الوفيات بشكل كبير مقارنة بالمتوسط. إن هذا التحول نحو المستر الأطلسي يرتبط بشكل وثيق بتشديد سياسات مراقبة الحدود في الطرق الأقصر، حيث يلا يتم الحد من الهجرة بقدر ما يعاد توجيهها نحو مسارات أكثر خطورة. كما يختلف المساران من حيث طبيعة التنظيم، إذ يظل المسار المتوسطي أقل كلفة وأكثر قابلية لتكرار المحاولة، في حين يتطلب المسار الأطلسي موارد مالية أكبر وتنظيما محكما تقوده شبكات التهريب أكثر إحتراافية. وبالنسبة للقاصرين، فإن هشاشتهم تتجلى في كلا المسارين، لكنها تتفاقم في الأطلس بفعل طول الرحلة وإعتمادهم الكلي على الوسطاء. وعليه، تكشف هذه المقارنة أن إختلاف خصائص المسارات لا يعكس فقط تباينا جغرافيا، بل يعبر عن دينامية معقدة تنتجها سياسات الضبط الحدودي وتعيد من خلالها تشكيل خريطة المخاطر، حيث يتحول المهاجر من البحث عن أقصر طريق الى القبول بأخطرها في ظل غياب بدائل آمنة ومنظمة للهجرة.

2- شبكات التهريب وإستغلال القاصرين في المسارين الأطلسي والمتوسطي

لا يمكن مقارنة ظاهرة الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين، مقارنة علمية دقيقة دون تفكيك البنية التنظيمية والوظيفية لشبكات التهريب، التي لم تعد مجرد وسائط لوجستية لتنظيم العبور، بل تحول الى منظومات إجرامية عابرة للحدود تعيد أنتاج الهشاشة وتستمر فيها ضمن ما يمكن تسميته باقتصاد الهجرة غير النظامية، فقد شهدت هذه الشبكات خلال العقد الأخيرة تحولا نوعيا على مستوى التنظيم والإشتغال، حيث تعتمد بنية عنقودية مرنة⁴⁹. وغي هذا السياق، لا تبدأ عملية التهريب عند لحظة العبور، بل تسبقها مرحلة حاسمة من الإستقطاب الرمزي والرقمي، حيث تنشط شبكات محلية وفرعية في بلدان الأصل، مستفيدة

⁴⁹ نعني بها منهجية تسمح بتوزيع الأدوار بين فاعلين متعددين من وسطاء، منسقين، ناقلين، حراس، وممولين، دون وجود مركز قيادة واضح، ما يمنحها قدرة عالية على التكيف مع الضغوط الأمنية وإعادة الإنتشار بسرعة، ويصعب في الآن ذاته عمليات التفكيك القانوني والمتابعة القضائية

من التحولات الرقمية، لترويج خطاب قائم على تضحيم فرص النجاح وتقليل المخاطر، عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى إنتاج قرار الهجرة على تمثيلات متخيلة أكثر من كونه مبنيا على معطيات واقعية.⁵⁰ وعلى مستوى الممارسة يكشف التحليل المقارن بين المسارين المتوسطي والأطلسي عن تباين في الأدوات التي تعتمد عليها هذه الشبكات وهو تباين تفرضه الجغرافية من جهة، وأنماط الضبط الحدودي من جهة أخرى، لكنه لا يلغى وحدة الغاية المتمثلة في تعظيم الربح عبر إستغلال القاصرين. ففي المسار المتوسطي، الذي يتسم بقصر المسافة وكثافة المراقبة الأمنية، تتجه الشبكات نحو ما يمكن توصيفه بالإستغلال العملي الوظيفي، حيث يتم إدماج القاصرين في قلب عملية العبور من خلال تكليفهم بقيادة القوارب أو المشاركة في تدبير الرحلة، بعد تدريب بسيط، مستغلة بذلك وضعهم القانوني الخاص داخل المنظومات التشريعية الأوروبية التي تميل إلى معاملتهم كضحايا في حاجة إلى حماية، وليس كفاعلين إجراميين، وبهذا المعنى، يتحول القاصرين إلى أداة ضمن منظومة التهريب، يتم توظيفه للتقليل المخاطر القانونية التي قد تظل الفاعلين الرئيسيين، في ما يشبه إزاحة المسؤولية الجنائية نحو الحلقة الأضعف. أما في المسار الأطلسي، الذي يتميز بإمتداد المسافات وإرتفاع المخاطر الطبيعية، فإن أنماط الإستغلال تأخذ بعدا أكثر تعقيدا و عنفا، تبدأ غالبا بإيواء القاصرين في فضاءات مغلقة على طول سواحل العبور. وفي هذا الإطار، تتلاشى الحدود المفاهيمية والقانونية بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر حيث ينتقل القاصر من وضعية الفاعل الاقتصادي الذي يدفع مبالغ مالية مقابل خدمة العبور، إلى موضوع للإستغلال حيث يتم إدراجه في شبكات إنتاج غير مشروعة. ويتجلى هذا التحول في أشكال متعدد من إحتمال التعرض للعنف الجسدي والنفسي، ويعمق تبعية القاصر للشبكة، مما يجعلها فاقدا لأي هامش من الإستقلالية أو القدرة على الانسحاب. كما تبرز هذه الدينامية حدود المقاربات الأمنية الكلاسيكية، إذ أن تشديد الرقابة على نसार معين لا يؤدي إلى تفكيك الشبكات، بل يدفعها إلى إعادة توجيه نشاطها نحو مسارات بديلة، من المتوسط إلى الأطلسي، وهو ما تؤكد التحولات الحديثة في جغرافية الهجرة نحو إسبانيا. كما يطرح هذا الوضع تحديا قانونيا معقدا يتمثل في صعوبة التمييز بين منطبق تجريم الهجرة غير النظامية ومنطق حماية الضحايا، حيث إن إختزال القاصر في صفة مهاجر غير نظامي يؤدي إلى إغفال وضعية كضحية محتملة للإتجار والإستغلال، وهو ما يخلق فراغا قانونيا تستغله الشبكات لإعادة إنتاج نشاطها وتوسيع نطاقه. وعليه، فإن فهم ظاهرة هجرة القاصرين غير المرافقين تقتضي اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، تتجاوز البعد

⁵⁰ مازوز سلوى، الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين بين التمثل وواقع الإدماج حالة جماعة فم أودي، مجلة أطلنيس الدولية، العدد 47، سنة 2025

الأمني نحو إدماج الأبعاد الاجتماعية والقانونية والحقوقية، مع إعادة تموقع القاصر في قلب التحليل بإعتباره فاعلا هشاً داخل منظومة إستغلال عابرة للحدود، لا مجرد مهاجر يسعى الى عبور.

المحور الثالث: أوضاع القاصرين بعد الوصول وفاق الحماية و الإندماج

لا تنتهي رحلة المخاطر التي يخوضها القاصر غير النظامي بمجرد ملامسة اليابسة في الضفة الشمالية للمتوسط أو الوصول الى جزر الكناري، يل تدخل طورا جديدا أكثر تعقيدا داخل فضاء الإستقبال الأوروبي، حيث تتقاطع رهانات الضبط الأمني مع مقتضيات الحماية الحقوقية. ففي لحظة الوصول، يدمج القاصر ضمن منظومات الإستقبال المؤقتة "مراكز الإيواء الأولى، التي تمثل فضاء إنتقاليا بين وضعية العبر غير النظامي ووضعية الإعتراف القانوني، غير أن هذه المرحلة غالبا ما تتسم بالغموض و البطء الإجرائي. وتبرز هنا إشكالية تحديد السن بإعتباره نقطة مفصلية في مسار القاصر، إذ تعتمد السلطات على إختبارات طبية لتقدير العمر كفحوصات العظام او الأسنان، وهي أدوات تثير الجدل العلمي والحقوقي بسبب هامش الخطأ الذي قد يصل الى سنتين، وما يترتب عن ذلك من تصنيف تعسفي للقاصر ضمن فئة البالغين، بما يعنيه ذلك من فقدان الحماية القانونية و الإندماج في منظومة احتجاز أو ترحيل لا تراعي خصوصيته كطفل. وفي السياق نفسه، يواجه القاصر إشكالية التأخر في تعيين وصي قانوني، نتيجة الضغط على الأجهزة الإدارية و الإجتماعية في دول الإستقبال، وهو ما يدخله في حالة فراغ مؤسساتي تعيق ولوجه الفعلي الى التعليم أو التكوين المهني، وتؤخر إندماجه، بل وتحد من قدرته على الدفاع عن حقوقه داخل المساطر القانونية. ورغم أن الإطار القانوني الدولي، وخاصة إتفاقية حقوق الطفل 1989، ينص على أولوية المصلحة الفضلى للطفل و ضمان حمايته بغض النظر عن وضعيته الإدارية، فإن تفعيل هذه المبادئ يصطدم بإكراهات سياسية و ميدانية متعددة، من أبرزها تنامي سياسات الردع والهجرة الانتقائية داخل الإتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تبرز إتفاقيات إعادة القبول كآلية قانون تستخدم لإعادة القاصرين الى بلدانهم الأصلية تحت مبرر لم الشمل الأسري، غير أن هذه العملية تظل معقدة ومثيرة للجدل، لكونها تقترض وجود بيئة استقبال آمنة ومستقرة في بلد المنشأ، وهو شرط لا يتحقق دائما، مما يطرح إشكالا أخلاقيا وقانونيا حول مدى إحترام مبدأ المصلحة الفضلى للطفل. كما تكشف التقارير الميدانية عن ظاهرة إختفاء القاصرين من مراكز الإستقبال، حيث يغادر الاف هذه المراكز بشكل طوعي أو قسري هربا من طول الإجراءات الإدارية أو خوفا من الترحيل، ليدخلو مجددا في دوامة الهشاشة، و يصبحوا عرضة للإستغلال داخل شبكات العمل غير المهيكلة أو الجريمة المنظمة داخل الفضاء الأوروبي.

1- التحديات الاجتماعية والنفسية بعد الوصول

تعتمد إسبانيا في تدبير أوضاع القاصرين المهاجرين غير المصحوبين على نموذج لامركزي يجعل من الأقاليم ذاتية الحكم الفاعل الرئيس في مجال حماية الطفولة، بينما تحتفظ الدولة المركزية بصلاحيات مراقبة الحدود وسياسات الهجرة واللجوء. ويعني ذلك أن كل إقليم يتولى، بصورة شبه مستقلة، استقبال القاصرين وإيواءهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والقانونية لهم، وفق إمكانياته البشرية والمالية والمؤسسية. وقد أفضى هذا التوزيع للاختصاصات إلى تفاوتات واضحة بين الأقاليم الإسبانية؛ يتوفر على شبكات استقبال أكثر تنظيماً وآليات أدق للتتبع والإحصاء، في حين تعاني أقاليم أخرى، خصوصاً جزر الكناري وسبتة ومليلية، من ضغط شديد على البنيات الاستقبلية بسبب كثافة الوافدين وضعف الموارد المتاحة. ويقوم نظام الرعاية الإسباني على ثلاثة مستويات مترابطة. يتمثل المستوى الأول في "موارد الطوارئ" أو مراكز الاستقبال الأولي، وهي فضاءات مؤقتة يُنقل إليها القاصر فور وصوله من أجل تسجيل هويته، وتقييم سنه، والكشف عن وضعيته الصحية والنفسية والقانونية. غير أن هذه المرحلة كثيراً ما تتحول إلى وضعية انتظار طويلة بسبب الاكتظاظ، خصوصاً في جزر الكناري، حيث تتجاوز أعداد القاصرين القدرة الاستيعابية للمراكز. أما المستوى الثاني فيتجسد في الموارد السكنية التقليدية، أي مراكز الإقامة الجماعية التي توفر الإيواء اليومي، والتعليم، والمتابعة الاجتماعية والنفسية. وتختلف جودة هذه المراكز من إقليم إلى آخر بحسب التمويل وعدد الأطر المتخصصة. ثم يأتي المستوى الثالث، وهو موارد الانتقال إلى الاستقلالية، ويخص القاصرين الذين يقترنون من سن الرشد، حيث يُفترض أن يحصلوا على تكوين مهني، ومواكبة إدارية، ودعم للاندماج في سوق العمل والسكن المستقل، بهدف تجنب انتقالهم مباشرة من وضعية الحماية إلى الهشاشة الاجتماعية. ورغم هذا البناء المؤسسي، فإن النظام الإسباني يعاني من اختلالات بنيوية عميقة تحد من فعاليته. فمن جهة، ما تزال الممارسات الحدودية تسمح، في بعض الحالات، بإرجاع القاصرين أو صدّهم عند نقاط العبور دون القيام بتقييم فردي شامل لوضعهم أو التحقق من حاجتهم المحتملة إلى الحماية الدولية، وهو ما يتعارض مع مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل". ومن جهة ثانية، تثير إجراءات تحديد السن إشكالات كبيرة، إذ قد يُعلن بعض القاصرين بالغين بناءً على تقديرات سريعة أو اختبارات طبية مثيرة للجدل، دون ضمان حقهم في الاستعانة بمحامٍ أو الطعن في القرار. ويتربط عن هذا التصنيف الخاطئ حرمانهم من اللوج إلى نظام حماية الطفولة، وإحالتهم مباشرة إلى مراكز الكبار أو إلى مساطر الترحيل. وقد أظهرت تقارير حديثة أن عدداً معتبراً من القاصرين الذين وصلوا إلى جزر الكناري سُجلوا في البداية كراشدين، قبل أن يُعاد الاعتراف لاحقاً بكونهم أطفالاً بعد تدخل جمعيات أو محامين. كما يبرز خلال آخر يتمثل في ضعف التنسيق بين نظام حماية الطفولة ونظام اللجوء. فعلى الرغم من أن نسبة مهمة من القاصرين الوافدين

قد تكون في حاجة إلى حماية دولية بسبب الحروب أو الاضطهاد أو الاتجار بالبشر، فإنهم غالباً ما يُعاملون فقط باعتبارهم "قاصرين أجانب غير مصحوبين"، دون توجيههم تلقائياً إلى مسطرة اللجوء. وقد بينت مقابلات أجرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع مئات القاصرين في جزر الكناري أن أكثر من نصفهم قد تتوافر لديهم مبررات جدية لطلب الحماية الدولية، غير أن نقص المعلومات القانونية، وضعف التكوين لدى العاملين، وغياب آليات إحالة واضحة، يجعل العديد منهم خارج منظومة اللجوء. وفي محاولة لمعالجة هذه الثغرات، وقعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع حكومة جزر الكناري بروتوكولاً خاصاً يهدف إلى تحسين التعرف المبكر على القاصرين المحتاجين إلى الحماية الدولية، وتوفير معلومات مبسطة لهم حول حقوقهم في طلب اللجوء، مع ضمان المساعدة القانونية والقضائية خلال جميع مراحل المسطرة. كما يدعو هذا البروتوكول إلى تدريب العاملين في مراكز الاستقبال على رصد مؤشرات الاضطهاد أو الاتجار أو العنف، وإلى اعتماد تقييم فردي للمصلحة الفضلى لكل طفل. غير أن نجاح هذه المبادرة يظل رهيناً بمدى قدرة مختلف الأقاليم الإسبانية على توحيد معايير التدخل وتقليص الفوارق بينها في الموارد والإحصاء والتتبع.

وعليه، فإن أزمة رعاية القاصرين غير المرافقين في إسبانيا لا ترتبط فقط بارتفاع أعداد الوافدين، بل تعكس أيضاً حدود النموذج اللامركزي نفسه، حين لا ترافقه آليات وطنية فعالة للتنسيق والتوزيع العادل للموارد. فاستمرار التفاوت بين الأقاليم، وضعف قواعد البيانات، وغياب معايير موحدة للاستقبال والتقييم، كلها عوامل تجعل حماية هؤلاء القاصرين رهينة بالمجال الذي يصلون إليه أكثر من ارتباطها بحقوقهم القانونية والإنسانية. وقد دفعت هذه الوضعية الحكومة الإسبانية خلال 2025 إلى التفكير في آلية وطنية لإعادة توزيع القاصرين بين الأقاليم وفق معايير أكثر تضامناً وتجانساً.

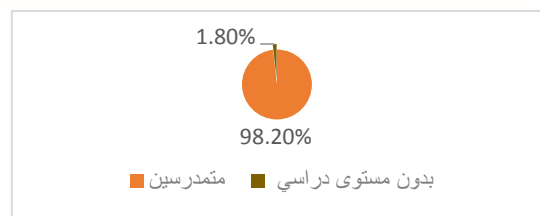
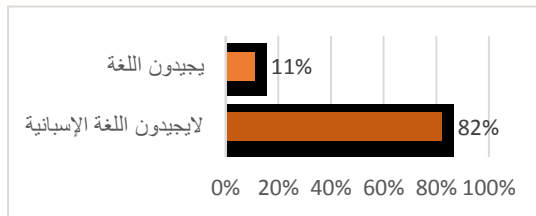
2- فرص الإدماج وحدودها

يواجه القاصر مسارين رئيسيين يتسمان بطابع هش وغير مستقر. وتعلق الأول بالإدماج المؤسسي، من خلال برنامج التعليم والتكوين اللغوي والمهني، غير أن فعاليته تظل محدودة زمنياً بسبب ما يعرف بسقف 18 سنة، حيث يفقد القاصر عند بلوغه سن الرشد صفة الحماية الخاصة، ويجد نفسه مطالباً بالانتقال السريع إلى وضعية قانوني مستقرة أي الحصول على إقامة أو عقد عمل، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل تعقيد المساطر الإدارية، مما يدفع العديد منهم إلى السقوط في وضعية غير نظامية. أما المسار الثاني، فيتعلق بالإدماج السوسيو-ثقافي، حيث يصطدم القاصر بتمثيلات إجتماعية سلبية مرتبطة بالهجرة غير النظامية، وبخطابات إعلامية وأمنية تكرر صورة المجاهر وهو ما ينتج عنه نوع من الوصم الاجتماعي،

ما يعمق الشعور بالإقصاء ويؤثر سلباً على بناء الهوية الفردية للقاصر. ويضاع إلى ذلك البعد النفسي، حيث يحمل العديد من هؤلاء القاصرين آثار صدمات مرتبطة بتجربة العبور (الغرق، العنف، فقدان)، ما يجعل عملية الإدماج ليست فقط مساراً قانونياً أو تعليمياً، بل أيضاً مساراً علاجياً لإعادة التوازن النفسي والإجتماعي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مرحلة ما بعد الوصول لا تمثل نهاية لمسار المخاطر، بل إنقذاً إلى شكل آخر من التحديات البنيوية التي تعكس حدود سياسات الإستقبال والإدماج في أوروبا، حيث يتأرجح القاصر بين منطوق الحماية الذي تفرضه المرجعيات الحقوقية، ومنطوق الضبط الذي تفرضه الإعتبارات الأمنية. وهذا التوتر البنيوي يجعل من تجربة القاصرين غير المرافقين تجربة ممتدة للشاشة، تبدأ في بلد الأصل، وتتفاقم خلال الرحلة، وتستمر بأشكال مختلفة داخل بلد المقصد، مما يستدعي إعادة التفكير في السياسات العمومية من منظور شمولي يوازن بين الأمن والحقوق، ويضع مصلحة الطفل في صلب التدخلات المؤسسية.

يتخذ الاندماج الإجتماعي للقاصرين المهاجرين غير المصحوبين في إسبانيا طابعاً متناقضاً؛ فهو من جهة مسار تتيحه مؤسسات الحماية والفضاءات المجتمعية، ومن جهة أخرى تجربة يحدّ منها الإقصاء القانوني والإجتماعي والثقافي. فبمجرد إدماج القاصر داخل مراكز الرعاية، يصبح بإمكانه الاستفادة من منظومة دعم متعددة المستويات تشمل المتابعة الصحية والنفسية، والتعليم، والتأطير الإجتماعي، والتوجيه المهني. وتوفر هذه المراكز، على الأقل نظرياً، إطاراً يسمح بإعادة بناء الإحساس بالأمان بعد تجربة الهجرة العنيفة، من خلال العلاج النفسي، والمتابعة الطبية، والأنشطة اليومية التي تعيد إدخال القاصر في إيقاع حياة منتظم. كما يلعب المربون الإجتماعيون والأخصائيون النفسيون دوراً مركزياً في مساعدة القاصرين على تجاوز الصدمات المرتبطة بالرحلة، والقطيعة الأسرية، والخوف من الترحيل أو فقدان الوضع القانوني. غير أن فعالية هذه الخدمات تختلف كثيراً من إقليم إلى آخر تبعاً للموارد المتاحة وعدد المختصين داخل مراكز الإستقبال .

المبيان رقم 2: الوضعية التعليمية واللغوية للقاصرين

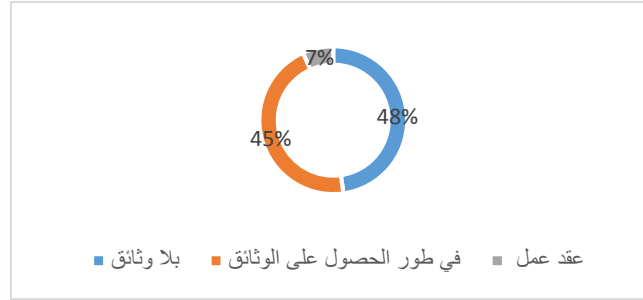


https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

ويمثل التعليم أحد أهم قنوات الاندماج، ليس فقط لأنه يمنح القاصرين مهارات لغوية ومهنية، بل لأنه يفتح لهم مجال الاحتكاك اليومي بالمجتمع الإسباني. فإدماجهم في المدارس أو في برامج التكوين المهني يسمح بتعلم اللغة الإسبانية واكتساب قواعد التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع المستقبل. كما ترافقهم مؤسسات الرعاية في الانتقال التدريجي نحو الاستقلالية، عبر برامج خاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة، تتضمن التدريب المهني، والمواكبة في البحث عن عمل، وتعلم مهارات الحياة اليومية مثل تدبير السكن والميزانية والإجراءات الإدارية. وقد ساهم تعديل قانون الأجانب سنة 2021 في تحسين هذا المسار نسبياً، بعدما أصبح للقاصرين ابتداءً من سن 16 عاماً حق قانوني في العمل، وهو ما انعكس على ارتفاع نسبة الشباب القاصرين أو السابقين الذين تمكنوا من الاندماج في سوق الشغل النظامي. ففي نهاية سنة 2024 بلغ نحو 60% من الشباب بين 16 و 23 سنة الحاصلين على تصاريح إقامة مساهمين فعلياً في نظام الضمان الاجتماعي الإسباني، بعدما كانت نسبتهم لا تتجاوز 27% سنة 2021⁵¹. ولا يقتصر الاندماج على المدرسة والعمل، بل يمتد أيضاً إلى الفضاءات غير الرسمية التي تسمح ببناء الإحساس بالانتماء. فالمشاركة في الأنشطة الرياضية والأنشطة الثقافية والرحلات الجماعية تُعد من أكثر الوسائل فاعلية في كسر العزلة وإقامة روابط مع أقران إسبان أو مهاجرين آخرين. وتُظهر العديد من الشهادات أن فرق كرة القدم، والأنشطة الفنية، والجمعيات المحلية تؤدي دوراً علاجياً بقدر ما تؤدي دوراً إدماجياً، لأنها تمنح القاصر شعوراً بالقبول وتخفف من القلق المرتبط بالغيرة. كما تكتسي التكنولوجيا أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ تسمح الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي بالحفاظ على الصلة مع الأسرة أو الأصدقاء في بلد الأصل، وهو ما يخفف من الإحساس بالفقد والوحدة، ويمنح القاصرين نوعاً من الاستمرارية النفسية بين محيطهم القديم والجديد. غير أن هذه الإمكانيات تصطدم بعوائق هيكلية تجعل الاندماج غالباً جزئياً أو هشاً. ويتمثل أول هذه العوائق في الوضع القانوني غير المستقر. فعدد كبير من القاصرين يبلغون سن الرشد دون الحصول على تصريح إقامة أو عمل دائم، كما هو مبين في المبيان أسفله

⁵¹ Cristóbal-Narváez, P., et al. (2021). Migration risk factors and their impact on psychological distress in unaccompanied migrant minors in Spain. *El Observatorio Social, Fundación La Caixa*

المبيان رقم: وضعية المهاجرين بإسبانيا



https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

الأمر الذي يحرمهم من ولوج سوق الشغل النظامي أو من كراء سكن بشكل قانوني. وبمجرد بلوغهم الثامنة عشرة، يفقدون وضعية الحماية التي كانت توفرها لهم الدولة، ويجدون أنفسهم أمام انتقال فجائي من الرعاية المؤسسية إلى ضرورة الاعتماد الكامل على الذات. وتبين الدراسات أن كثيراً منهم يدخلون هذه المرحلة دون موارد مالية، أو شبكة اجتماعية، أو تكوين كافٍ، مما يجعلهم عرضة للتشرد أو للعمل غير المهيكل. كما أن عدم توفر وثائق قانونية يدفع بعض أرباب العمل إلى استغلالهم في قطاعات منخفضة الأجر مثل الفلاحة أو البناء أو العمل الموسمي. وتتعمق هذه الهشاشة بسبب التمييز البنيوي داخل المجتمع الإسباني. فالقاصر المهاجر لا يواجه فقط صعوبات مرتبطة بوضعه الإداري، بل يصطدم أيضاً بصور نمطية تربطه بالجريمة أو الخطر الاجتماعي كما ينظر للمهاجر بصفة عامة على أنه تهديد، وإجرامي ومنافس إقتصادي خصوصاً في الخطاب الإعلامي والسياسي الذي يستعمل أحياناً مصطلح "MENA" بطريقة وصمية. وقد أدى هذا الخطاب إلى تكريس أشكال من التمييز في سوق العمل والسكن، حيث يجد العديد من الشباب صعوبة في الحصول على فرصة عمل أو كراء مسكن حتى عندما يتوفرون على الوثائق القانونية. كما أن التنقل المستمر بين الأقاليم أو بين مراكز الرعاية، نتيجة الاكتظاظ أو سياسات إعادة التوزيع، يجعل من الصعب بناء صداقات مستقرة أو روابط اجتماعية طويلة الأمد. وهكذا يبقى القاصر في حالة "عبور دائم"، دون أن يشعر بانتمائه الكامل إلى أي مجال اجتماعي. وتبرز أيضاً تحديات ثقافية ولغوية معقدة. فالكثير من القاصرين يجدون أنفسهم مضطرين إلى تبني استراتيجيات مواعمة ثقافية سريعة من أجل القبول داخل المجتمع الجديد، كإخفاء بعض ملامح هويتهم أو التخلي عن لغتهم الأصلية أو عاداتهم الدينية والثقافية. غير أن هذا التكيف قد يتحول أحياناً إلى مصدر لأزمة هوية، خاصة عندما يشعر القاصر بأنه لم يعد ينتمي بالكامل إلى ثقافته الأصلية، وفي الوقت نفسه لا يُنظر إليه كجزء كامل من المجتمع الإسباني. وتشير بعض الدراسات إلى أن القاصرين يعيشون نوعاً من الهوية المزدوجة الهشة، حيث يحاولون التوفيق بين

ثقافتين دون النجاح الكامل في أي منهما، مما يؤثر في تقديرهم لذواتهم ويزيد من شعورهم بالضياع والانفصال. وتتفاقم هذه الوضعية بسبب الصعوبات المرتبطة بالصحة النفسية. فرغم أن مراكز الرعاية توفر في كثير من الأحيان خدمات للدعم النفسي، فإن عدداً كبيراً من القاصرين لا يلجؤون إليها بسبب الوصمة المرتبطة بالعلاج النفسي داخل مجتمعاتهم الأصلية، أو بسبب الخوف من التعبير عن معاناتهم. وغالبا ما يُنرجم هذا الصمت إلى أعراض طويلة الأمد مثل القلق، والأرق، والشعور بالفشل، والعزلة الاجتماعية⁵². كما أن الهوية بين التوقعات التي دفعتهم إلى الهجرة والواقع الذي يواجهونها في إسبانيا تؤدي إلى إحباط شديد. فكثير منهم كانوا يتصورون أن الوصول إلى أوروبا سيضمن لهم عملا سريعا وحياة مستقرة، لكنهم يصطدمون بعد الوصول بواقع البطالة، والبيروقراطية، والتمييز، والاعتماد الطويل على مؤسسات الرعاية.⁵³ وقد أظهرت دراسات ميدانية أن أغلبية واسعة من هؤلاء الشباب تعتبر أن واقعها في إسبانيا أسوأ بكثير مما كانت تتوقعه قبل الهجرة. وفي ظل هذا التناقض بين الطموحات والإمكانات، قد يلجأ بعض القاصرين إلى استراتيجيات تكيف سلبية، مثل الانسحاب من العلاقات الاجتماعية، أو ترك المدرسة، أو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي بوصفه الوسيلة الوحيدة للبقاء. لذلك فإن الاندماج الحقيقي لا يمكن أن يتحقق عبر الرعاية المؤقتة داخل مراكز الإيواء فقط، بل يتطلب سياسة شاملة وطويلة الأمد تقوم على ثلاثة عناصر مترابطة: أولاً، ضمان الاستمرارية القانونية والاجتماعية بعد بلوغ سن 18 ثانياً، مكافحة التمييز المؤسسي في العمل والسكن والتعليم؛ وثالثاً، تطوير نماذج للدعم النفسي والاجتماعي تراعي الخصوصيات الثقافية للقاصرين، بحيث تساعد على الاندماج دون أن تضطربهم إلى التخلي عن هوياتهم الأصلية. بذلك فقط يمكن الانتقال من منطق احتواء القاصر إلى منطق بناء مواطنته الاجتماعية داخل المجتمع الإسباني.

خاتمة

يبرز تحليل هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا عبر المسارين المتوسطي والأطلسي أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد سلوك فردي معزول، بل أضحت تعبيراً عن إختلالات بنيوية عميقة تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية والمجالية والأسرة مع التحولات التي تعرفها سياسات الهجرة الأوروبية. وقد أظهر المقال أن قرار الهجرة لدى القاصرين المغاربة يتشكل داخل سياق مركب يتداخل فيه البحث عن تحسين شروط العيش مع الرغبة في تحقيق الإستقلال الذاتي أو دعم السرة، فضلا عن تأثير الصور المتداولة عن النجاح في البلد المستقبل.

⁵² جان كريزلهان، الهجرة من المنظور النفسي، ترجمة وإعداد سامر جميل رضوان، 2020.

⁵³ Mikolaj Stanek Sol P. Juárez Miguel Requena Editors Multidisciplinary Perspectives on Immigrant Health New Insights 2025 from Spain

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن تشديد المراقبة على المسار المتوسطي لم يؤدي الى الحد من الهجرة بقدر ما ساهم في إعادة توجيهها نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة في اتجاه جزر الكناري، وهو ما يؤكد أن سياسات الإغلاق الحدودي غالبا ما تحدث ما يعرف بتحويل المسارات بدل وقف التدفقات. كما تبين أن هذا المسار يستقطب في الغالب قاصرين ينحدرون من أوضاع أكثر هشاشة وموارد محدودة، الأمر الذي يزيد من تعرضهم لمخاطر الإستغلال والوفاة أثناء الرحلة، نظرا لطول المسافة البحرية وقسوة الظروف في عرض البحر. كما أظهرت المقارنة بين المسارين أن طبيعة الرحلة لا تؤثر فقط في مستوى الخطر، بل تمتد آثارها الى مرحلة ما بعد الوصول. فالقاصر الذي يصل الى جنوب إسبانيا عبر المسار المتوسطي يجد نفسه غالبا في بيئة إستقبال أقل ضغطا نسبيا، ما قيد يتيح له فرص أسرع للتوجيه والحماية، في حين يواجه الوافدون الى جزر الكناري إكتظاظا كبيرا في مراكز الإيواء وتأخيرا في إجراءات النقل أو تسوية أوضاعهم القانونية، وهو ما يحول هذه الجزر من نقطة عبور الى فضاء إقامة قسرية مؤقتة. وتؤثر هذه الظروف بدورها في المسار المستقبلي للقاصر، سواء من حيث فرص الإدماج التعليمي والمهني أو من حيث الاستقرار النفسي والإجتماعي. كما خلص هذا المقال الى أن نظام الحماية الإسباني، رغم تقدمه من الناحية القانونية، يواجه تحديات عملية مرتبطة بنقص الموارد والضغط المتزايد على مناطق الوصول الأولى الأمر الذي يؤدي أحيانا الى فجوة بين النص القانوني والممارسة الفعلية. ويترتب عم ذلك بروز مشكلات مثل الهروب من المراكز، أو الإنتقال غير المنظم داخل التراب الإسباني، أو الوقوع في أوضاع هشاشة جديدة.

إن هجرة القاصرين غير المرافقين لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتاج تفاعل دينامي بين عوامل الطرد في لد المنشأ وعوامل الجذب في بلد المقصد، إضافة الى تأثير الشبكات الاجتماعية وسياسات الضبط الحدودي. كما تبرز النتائج البحث أن مسار الهجرة ليس مجرد طريق جغرافي، بل هي دراسة منظمة للفوز بالحماية والإدماج لاحقا. وبناء على ما سبق فإن التعامل الفعال من هذه الظاهرة يقتضي تبني مقاربة شمولية متعددة المستويات، تقوم على معالجة جذور الهجرة داخل المغرب من خلال الحد من الهشاشة الاجتماعية وتعزيز فرص الإدماج المحلي للشباب، بالتوازي مع تطوير اليات حماية أكثر تخصيصا للقاصرين في بلدان الإستقبال، وضمان توزيع عادل للمسؤولية داخل الفضاء الأوروبي، كما يستدعي الأمر تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة نحو مقاربة إنسانية وتنموية تضع المصلحة الفضلى للطفل في صلب السياسات المعتمدة. كما تكشف هجرة القاصرين غير المرافقين نحو إسبانيا، سواء عبر المتوسط أو عبر الأطلسي، عن مفارقة أساسية مفادها أن تشديد الحدود لا يلغي الرغبة في الهجرة، بل يعيد تشكيلها في

مسارات أكثر خطورة، مما يجعل هذه الظاهرة تحديا إنسانيا وتنمويا مشتركا يتطلب تعاونا حقيقيا بين ضفتي المتوسط، بدل الإكتفاء بإدارتها عند خطوط الوصول الأولى.

البيبليوغرافيا

الهجرة والامن الإنساني في حوض البحر الأبيض المتوسط، العدد 76 سنة 2025

كريم متقي، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث الاسرة والطفولة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس بلقي فطوم، الإتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، مجلة المجتمع والرياضة، العدد 1 يناير 2022

العربي بلا، هجرة القاصرين غير المصحوبين، الإشكالات وحدود الحماية، مداخلة ضمن الندوة الدولية بعنوان الهجرة والأمن الإنساني في حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية بمراكش يومي 24 و 25 ماي 2023.

سديري نبيل، التحديات الأمنية والتدابير الاستراتيجية للهجرة غير النظامية بالمغرب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين-المانيا، الطبعة الاولى أكتوبر 2021. سامي بلال، بحث عن التضامن الاجتماعي وأهميته في المجتمع، تاريخ النشر 2022/03/10 آخر تحديث بتاريخ 2022/03/19.

لجنة حماية الطفل حول معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدتهم المنشأ، التعليق العام رقم 2005/6.

الشباب والهجرة في منطقة تادلة أزيلال

الأطفال والهجرة غير الأمانة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

AVIS SUR LES MINEURS NON ACCOMPAGNÉS : MIEUX LES PROTÉGER ET GARANTIR LEURS DROITS 12 JUN 2025



مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

Katharina VINSON, Olga PASSAMERA. Mission to Tenerife and Gran Canaria, Canary Islands (ES) 15-17 September 2025

Wafae LAHRECH.LA MIGRATION DES MINEURS MAROCAINS NON ACCOMPAGNES OU SEPARÉS VERS L'ESPAGNE : PHENOMENE SOCIAL AUX RETOMBEES MULTIPLES. REVUE DROIT & SOCIÉTÉ ISSN : 2737-8101.2022

Mikolaj Stanek Sol P. Juárez Miguel Requena Editors Multidisciplinary Perspectives on Immigrant Health New Insights from Spain2025

Chabier Gimeno Monterde Sofía Laíz Moreira. Mineurs qui migrent seuls et systèmes de protection de l'enfance : une approche régionale dans l'État espagnol

Cristóbal-Narváez, P., et al. (2021). Migration risk factors and their impact on psychological distress in unaccompanied migrant minors in Spain. *El Observatorio Social, Fundación La Caixa*

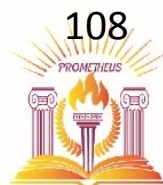
United Nations High Commissioner for Refugees. 2023. *Desperate Journeys: Refugees and Migrants Arriving in Europe and at Europe's Borders*. Geneva.

Christine Lazerges. Les droits des enfants migrants non accompagnés. adsp n° 111 juin 2020

Mohamed Khachani.Pourquoi les jeunes marocains émigrent-ils? Le désir de poursuivre obstinément le rêve européen s'alimente des difficultés économiques et sociales que connaissent les nouvelles générations.2004

emergency.unhcr.org

https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied



التحول المجالي كنتاج للتفاعل بين الانسان والمجال بأرياف الرحامنة الشمالية، حالة الجماعات

الترابية: صخور الرحامنة - اولاد حسون حمري - جعافرة

عبد الرزاق امعيز

دكتور باحث في الجغرافيا،

مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب.

Abdrazak.maiz92@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال ديناميات التحول المجالي بأرياف الرحامنة الشمالية بوصفها نتاجا لتفاعل معقد بين الإنسان والمجال، من خلال مقارنة ترابية تعتمد تحليل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية في سياق يتسم بهشاشة الوسط الطبيعي وندرة الموارد. ويرتكز البحث على معطيات إحصائية رسمية وتحليل مجالي مدعم بالخرائط والمبيانات، بهدف إبراز مظاهر التفاوت المجالي داخل الإقليم.

كما يعتمد المقال على دراسة ثلاث جماعات ترابية كحالة لمسارات متباينة للتحول المجالي، هي: صخور الرحامنة كنموذج لتحضر ريفي تدريجي، واولاد حسون حمري كمجال فلاحى-رعوي هش يعتمد على استراتيجيات التأقلم مع الجفاف والهجرة، وجعافرة كمجال ريفي يعاني من الهشاشة والعزلة الطرقية. وتخلص الدراسة إلى أن التحول المجالي بمنطقة الدراسة غير متجانس، مما يستدعي سياسات عمومية ترابية أكثر استهدافا تراعي خصوصيات هذه المجالات الهشة.

الكلمات المفتاحية: التحول المجالي، المجال الريفي، الهشاشة المجالية، إقليم الرحامنة.

Abstract

This article examines the dynamics of spatial transformation in the northern rurals of Rehamna as a product of a complex interaction between human activity and territory. Adopting a territorial approach, the study analyzes demographic, economic, urban, and environmental shifts within a context characterized by environmental fragility and resource scarcity. The research relies on official statistical data and spatial analysis supported by maps and charts to highlight manifestations of spatial disparity within the province.

Furthermore, the article analyzes three territorial communes representing divergent pathways of spatial transformation: Skhour Rehamna as a model of gradual rural urbanization; Oulad Hassoune Hamri as a fragile agro-pastoral area relying on adaptation strategies against drought and migration; and Jaafra as a rural area suffering from vulnerability and infrastructural

isolation. The study concludes that spatial transformation in the study area is heterogeneous, necessitating more targeted territorial public policies that take into account the specificities of these fragile spaces.

Keywords: Spatial transformation, rural area, spatial vulnerability, Rehamna Province.

مقدمة

يضم إقليم الرحامنة امتدادا واسعا للمجالات الريفية التي عرفت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات مجالية عميقة، نتجت عن تفاعل ديناميات متداخلة تشمل الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية. وقد أسهمت التحولات السوسيواقتصادية، وتغير أنماط العيش، وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تدخلات الدولة في إطار سياسات التنمية الريفية، في إعادة تشكيل البنية المجالية لهذه الأوساط بشكل واضح. وتؤكد المقاربة الجغرافية أن التحول المجالي لا يقتصر على التغيرات الفيزيائية التي تطل المجال، بل يمثل سيرورة مركبة تتفاعل فيها البنيات الاجتماعية والاقتصادية مع المحددات الطبيعية، ضمن علاقة جدلية مستمرة بين الإنسان والمجال (العمراني، 2020، ص. 92).

وفي هذا السياق، تعتبر أرياف الرحامنة الشمالية ممثلة في جماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة نمودجا لفضاءات تعرف انتقالا تدريجيا من منطق الاقتصاد التقليدي القائم على الرعي والزراعة المعيشية إلى منطق إنتاجي جديد يرتبط بتحولات السوق، والاستثمار الفلاحي، وتزايد الطلب على الأراضي السكنية بالمراكز الحضرية، ما أدى إلى بروز تفاوتات مجالية وتغيرات عميقة في استعمالات الأرض، بمقابل مجالات أخرى ظلت حبيسة أنماط إنتاج تقليدي يتأثر سلبا من تغير المناخ.

1- الإطار المنهجي للدراسة

1-1- إشكالية وفرضيات الدراسة

تكتسي دراسة التحولات المجالية بأرياف الرحامنة الشمالية أهميتها من كونها تعكس مسار انتقال ريفي واسع تشهده فئات كبيرة من المجالات الهامشية بالمغرب. ويبرز المجال الرحماني كحالة دالة، بالنظر إلى هشاشة شروطه البيئية، وهيمنة الطابع الريفي على بنيته المجالية، وتفاوت مستويات التنمية بين جماعاته، الأمر الذي يجعل تحليل هذه التحولات مدخلا أساسيا لتقييم نجاعة السياسات العمومية الموجهة للتنمية القروية واستشراف آفاقها المستقبلية (الصدقي، 2019، ص. 87).

انطلاقا من هذا المدخل تتحدد الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في السؤال المركزي الآتي:

➤ كيف تتفاعل الديناميات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية بأرياف الرحامنة الشمالية لإنتاج تحولات مجالية مركبة، وما تجلياتها وانعكاساتها على الجماعات الترابية: صخور الرحامنة، اولاد حسون حمري وجعافرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

- ما هي أبرز التحولات المجالية التي يعرفها الجماعات الثلاث موضوع هذه الدراسة؟
- ما هي تجليات هذه التحولات على المستوى المحلي داخل كل جماعة على حدة؟

ولاختبار الإشكالية العامة لهذه الدراسة فقد انطلقنا من فرضيتين أساسيتين تستحضران طبيعة التحولات المجالية وتفسير دينامياتها المتباينة بالجماعات الثلاث، وهي كالاتي:

- تفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يعيد تشكيل البنية المجالية عبر إعادة توزيع السكان، وتغير استعمالات الأرض، وارتفاع الطلب على السكن والبنيات التحتية، بما يدفع بعض الجماعات نحو مسار تحضر متفاوت.
- التحولات البيئية المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ، إضافة إلى تباين الموارد والقدرات المحلية، تنتج أنماطا مختلفة للتأقلم والهشاشة داخل المجال الرحماني عموما، وهو ما تعكسه النماذج الثلاث المدروسة (التحضر بصخور الرحامنة، التأقلم الفلاحي-الرعي باولاد حسون حمري، والهشاشة والهجرة بجعافرة).

2-1- منهجية الدراسة

استندت هذه الدراسة إلى منهج مركب يجمع بين شق نظري وآخر تطبيقي، حيث ركز الشق النظري على تحليل المراجع العلمية والوثائق الرسمية بهدف فهم التحولات المجالية لإقليم الرحامنة في أبعادها المختلفة. فقد شملت المراجع العلمية الدراسات الجغرافية والاقتصادية المنشورة، مع التركيز على تحليل تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية وربط الديناميات الكبرى بالتحولات المحلية. كما تم الاعتماد على الوثائق الرسمية والمعطيات الإحصائية، بما في ذلك البيانات الديمغرافية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط (2024، 2014، RGPH 2004)، إضافة إلى تصاميم التهيئة والمخططات الجماعية للتنمية، لتسليط الضوء على الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للجماعات المدروسة.

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

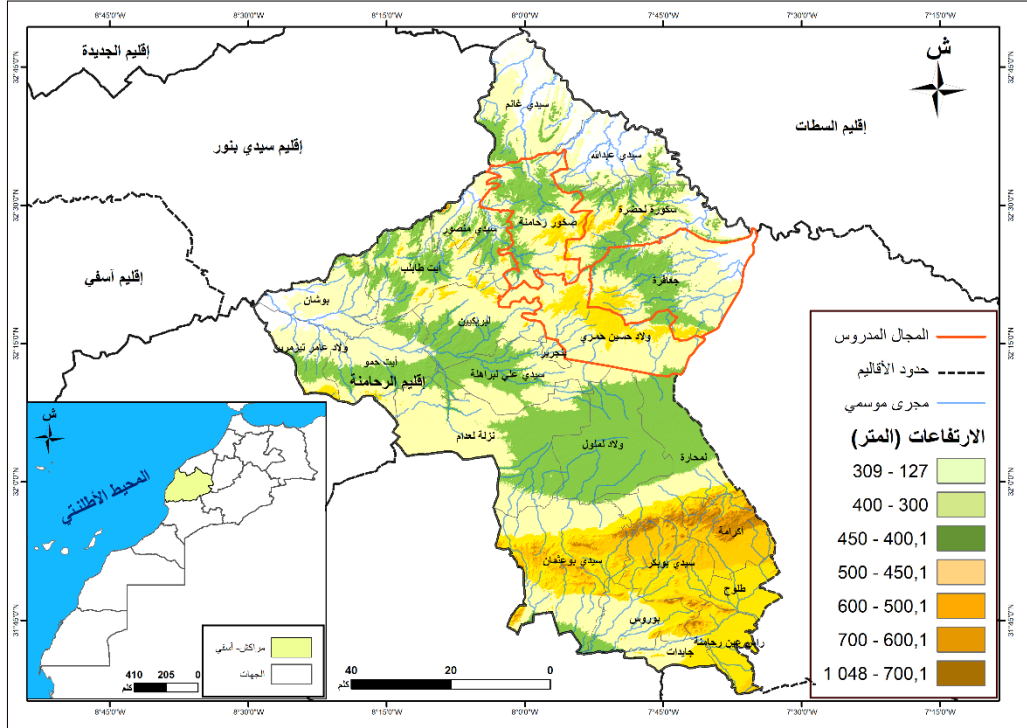
PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

أما الشق التطبيقي فارتكز على أدوات منهجية ميدانية مكنت من توثيق التحولات المكانية والاجتماعية على المستوى المحلي. وشملت الملاحظة المباشرة للمجال لتسجيل مظاهر التحول العمراني والاجتماعي، والمقابلات نصف الموجهة مع فاعلين محليين مثل الفلاحين والشباب، لفهم الانعكاسات العملية لهذه التحولات على الحياة اليومية. كما تم تتبع التحولات العمرانية عبر الصور الجوية للفترة 1985-2025، مما أتاح رسم صورة دقيقة للتغيرات المكانية والبنوية، وربطها بالمتغيرات الديمغرافية والاقتصادية للإقليم.

3-1- مجال الدراسة: التحديد المجالي والخصائص العامة

تتدرج جماعات الدراسة ضمن إقليم الرحامنة التابع لجهة مراكش - آسفي، ويشمل ثلاث جماعات ترابية هي: صخور الرحامنة، اولاد حسون حمري، وجعافرة. من الناحية التضاريسية، يبرز المجال طابعا هضيبا سائدا مع هيمنة الانبساط النسبي تتخلله بعض التلال المنخفضة (خريطة رقم 1). وتتراوح الارتفاعات بين 300 و 500 متر فوق سطح البحر، مع اختلافات طفيفة في نهايات الهضبة الشمالية الشرقية التي تتدرج تدريجيا نحو الشمال الشرقي على حدود نهر أم الربيع لتشكل منخفضات ضيقة. أما من حيث الموارد المائية، فتظهر الجماعات الثلاث ضعف الشبكة السطحية بسبب الطابع المناخي شبه الجاف، ما يؤدي إلى محدودية الجريان السطحي وسيادة المجاري الموسمية التي تجف بعد هطول الأمطار مباشرة.

خريطة 1: التوطن الإداري والجغرافي لمجال الدراسة



1. النتائج

1. ديناميات التحولات المجالية بجماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة

يعكس إقليم الرحامنة عموما والجماعات الثلاث المدروسة نموذجا دالا للتحولات المجالية التي عرفتھا المجالات الريفية المغربية خلال العقود الأخيرة، حيث تفاعلت التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية لتنتج دينامية مجالية غير متجانسة، اتسمت بتحسن بعض المؤشرات مقابل استمرار مظاهر الهشاشة البنوية. ويتيح تحليل هذه الديناميات، اعتمادا على المعطيات الإحصائية الرسمية، فهم منطق التحول المجالي وحدوده داخل هذا الإقليم شبه الجاف.

1.1 التحولات الديمغرافية وإعادة تشكل البنية الاجتماعية بجماعات صخور الرحامنة واولاد حسون

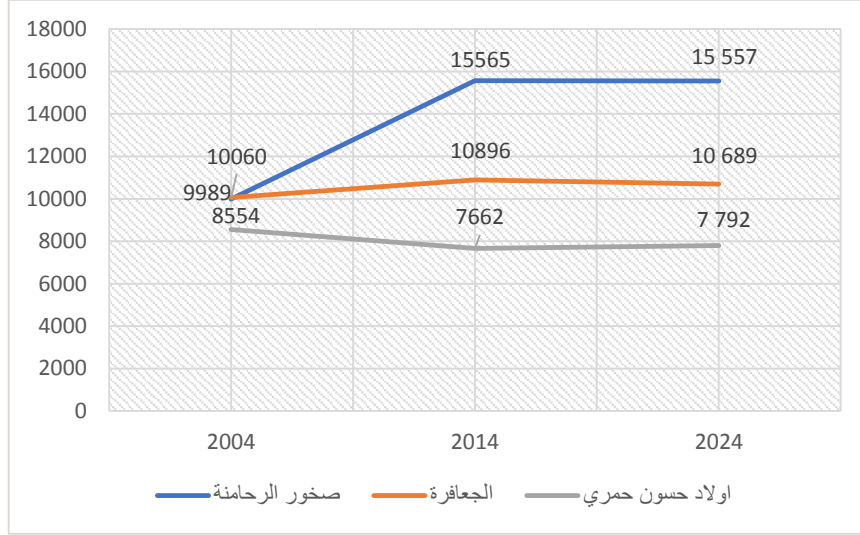
حمري وجعافرة

تشهد الجماعات الثلاث موضوع الدراسة (صخور الرحامنة، أولاد حسون حمري، جعافرة) دينامية ديمغرافية غير متجانسة خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2024، تعكس اختلافات واضحة في

مسارات التطور السكاني داخل المجال الريفي الرحماني. فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يتبين أن جماعة صخور الرحامنة عرفت منحى تصاعديا واضحا، حيث ارتفع عدد سكانها من 9989 نسمة سنة 2004 إلى 15565 سنة 2014 قبل أن يستقر نسبيا عند 15557 سنة 2024، وهو ما يدل على مرحلة نمو سريع تلتها مرحلة تشبع ديمغرافي نسبي. أما جماعة أولاد حسون حمري، فقد سجلت منحى تنازليا خلال العقد الأول، إذ انتقل عدد سكانها من 8554 نسمة سنة 2004 إلى 7662 سنة 2014، قبل أن تعرف انتعاشا طفيفا سنة 2024 (7792 نسمة)، دون أن تستعيد مستواها المسجل في بداية الفترة، مما يعكس استمرار تأثير الهجرة الداخلية نحو المراكز الأكثر جاذبية داخل الإقليم وخارجه. في المقابل، تظهر جماعة جعافرة نمطا أكثر استقرارا، مع تسجيل ارتفاع طفيف من 10060 نسمة سنة 2004 إلى 10896 سنة 2014، يعقبه تراجع محدود سنة 2024 إلى 10689 نسمة، وهو ما يعكس دينامية ديمغرافية شبه مستقرة تتأرجح بين النمو البطيء وتأثيرات الهجرة القروية..

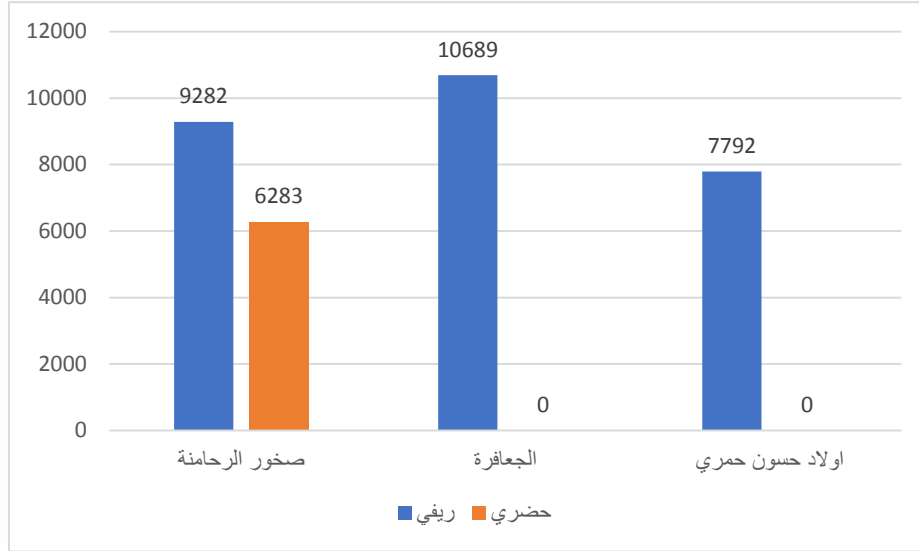
غير أن قراءة هذا التطور من خلال المبيان رقم 1 تكشف عن تباطؤ نسبي في وتيرة النمو خلال العقد الأخير، وهو ما يعكس تحولات بنيوية في الدينامية الديمغرافية، ترتبط أساسا بتراجع معدلات الخصوبة وتزايد حدة الهجرة القروية، خصوصا وأن هذه الأخيرة أصبحت آلية بنيوية لإعادة توزيع السكان داخل المجال الوطني، ولم تعد مجرد استجابة ظرفية للضغط الاقتصادي أو البيئي (الخمليشي، 2016، ص. 54) وهو ما ينسجم بوضوح مع التحولات الديمغرافية المسجلة بجماعات الدراسة.

مبيان 1: تطور عدد السكان بجماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة (1994-2024)



ويؤكد تحليل توزيع السكان حسب الوسط أن الساكنة الريفية ما تزال تمثل النسبة الأكبر، إذ تفوق الساكنة الريفية نظيرتها الحضرية (مبيان رقم 2)، رغم تسجيل ارتفاع تدريجي في نسبة التمدن على مستوى جماعة صخور الرحامنة. ويبرز هذا المعطى أن التحول الديمغرافي يتم في إطار تمدن محدود وغير مكتمل، لا يرقى إلى إحداث قطيعة مع البنية الريفية التقليدية.

مبيان 2: التوزيع الحضري والريفي للسكان بجماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة (2024)



بناء على معطيات المبيان أعلاه، يتضح أن التوزيع المجالي للسكان داخل الجماعات الثلاث موضوع الدراسة يكشف عن تباين واضح في مستوى التمدن، مع استمرار هيمنة الوسط القروي بشكل شبه مطلق في بعض الجماعات.

ففي جماعة صخور الرحامنة يتوزع السكان بين 9282 نسمة بالوسط الريفي مقابل 6283 نسمة بالوسط الحضري، ما يجعلها الجماعة الأكثر تقدما من حيث دينامية التمدن داخل المجال المدروس، إذ تمثل الساكنة الحضرية فيها نسبة مهمة تقارب 40% من مجموع السكان، وهو ما يعكس بروز مركز حضري داخل هذه الجماعة وقدرته على استقطاب جزء مهم من الساكنة.

في المقابل، تظهر جماعة أولاد حسون حمري، وضعا مغايرا تماما، إذ يتركز جميع السكان في الوسط القروي (7792 نسمة) دون تسجيل أي حضور حضري، مما يؤكد استمرار هيمنة البنية الريفية التقليدية وغياب أي مركز حضري داخلها.

وتسجل جماعة جعافرة بدورها وضعا مماثلا، حيث يتركز كل السكان تقريبا في الوسط الريفي (10689 نسمة) مع غياب شبه كلي للوسط الحضري (0)، وهو ما يعكس استمرار الطابع الريفي الصرف لهذه الجماعة وضعف اندماجها في مسار التمدن المجالي.

وعليه، فإن تحليل هذا التوزيع يبرز أن التحول الديمغرافي داخل الجماعات الثلاث لا يسير بوتيرة موحدة، بل يتميز بازدواجية مجالية واضحة: جماعة واحدة (صخور الرحامنة) تعرف بداية تمدن نسبي، مقابل جماعتين ما تزالان خالصتين تقريبا للطابع الريفي. ويعكس ذلك أن دينامية التمدن داخل هذا الجزء من الإقليم ما تزال محدودة ومجالية الانتقاء، ترتبط أساسا بتمركز الأنشطة والخدمات، دون أن ترقى إلى تحول حضري شامل أو متوازن.

1.2. التحولات الاقتصادية بين الزراعة التقليدية والعصرية

يعكس تحليل البنية الاقتصادية للسكان النشيطة بالجماعات الثلاث (صخور الرحامنة، الجعافرة، أولاد حسون حمري) استمرار هيمنة القطاع الفلاحي، المتمثل أساسا في تربية المواشي واستغلال الأراضي الزراعية، غير أن درجة هذه الهيمنة تختلف من جماعة إلى أخرى وفق مستوى التمدن والبنية المجالية. ففي جماعة صخور الرحامنة، ورغم استمرار حضور النشاط الفلاحي، إلا أن الساكنة النشيطة تتوزع بشكل أكثر توازنا، حيث يظل القطاع الأول مهيمنا جزئيا، في حين يعرف قطاع الخدمات (التجارة، النقل، الإدارة، والخدمات الاجتماعية) توسعا ملحوظا، إلى جانب حضور محدود للقطاع الثاني المرتبط أساسا بالبناء والأشغال العمومية وبعض الأنشطة التحويلية البسيطة، وهو ما يعكس بداية تحول نحو اقتصاد محلي أكثر تنوعا.

في المقابل، تسجل جماعتي أولاد حسون حمري وجعافرة طابعا اقتصاديا ذا طابع ريفي واضح، حيث يهيمن القطاع الأول (زراعة تقليدية وتربية الماشية) بشكل شبه مطلق، مقابل ضعف كبير في قطاع الخدمات الذي يقتصر غالبا على الأنشطة التجارية الأساسية والخدمات الضرورية، في حين يظل القطاع الثاني (الصناعة والبناء والتحويل) ضعيفا جدا. ويعكس هذا التوزيع استمرار الطابع الريفي الصرف لهذه الجماعات، مع ارتباط قوي بالأنشطة الفلاحية الموسمية وضعف اندماجها في دينامية الاقتصاد المحلي المتنوع.

وعموما، فإن المقارنة بين الجماعات الثلاث تكشف عن تباين مجالي واضح في البنية الاقتصادية للسكان النشيطة، حيث تتجه صخور الرحامنة نحو بداية التحول نحو اقتصاد خدماتي-ريفي مختلط، بينما تظل أولاد حسون حمري وجعافرة داخل نموذج اقتصادي تقليدي قائم أساسا على القطاع الأول، مما يعكس عدم تجانس مسارات التنمية الاقتصادية داخل المجال الرحماني.

وتظهر المبيانات الخاصة بتطور الإنتاج الفلاحي أن الزراعة البورية، المعتمدة أساسا على الحبوب وتربية الماشية، تظل رهينة بالتقلبات المناخية، مما يؤدي إلى تذبذب واضح في المردودية. وفي المقابل، تبقى أنماط الإنتاج العصرية، كالمكننة واستعمال المدخلات الحديثة، محصورة في نطاق ضيق يقتصر على مشاركات كبار الفلاحين المعتمدة على السقي بواسطة الآبار، ولا تسهم إلا بشكل محدود في إحداث تحول اقتصادي شامل بالمنطقة.

وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار هشاشة الدخل الفلاحي، ودفع جزء من الساكنة إلى البحث عن مصادر بديلة للعيش، سواء عبر الأنشطة غير الفلاحية أو الهجرة. وهكذا، يبرز التحليل الاقتصادي وجود اقتصاد ريفي مزدوج، يجمع بين قطاع تقليدي ضعيف الدينامية ومحاولات تحديث محدودة الأثر المجالي.

1.3. التحولات العمرانية وإعادة تنظيم المجال الريفي على مستوى الجماعات الثلاث

تشهد الجماعات الترابية الثلاث موضوع الدراسة (صخور الرحامنة، أولاد حسون حمري، جعافرة) تحولات عمرانية متفاوتة في وتيرتها ودرجاتها، تتمثل أساسا في توسع النسيج العمراني للمراكز القروية وبروز أنماط جديدة من السكن الريفي العصري، خاصة السكن الإسمنتي، في مقابل تقلص تدريجي للبناء التقليدي. وقد ارتبطت هذه الدينامية بتحسين نسبي في البنيات التحتية الأساسية، لاسيما فك العزلة عبر الطرق القروية، وتوسيع شبكات الكهرباء، وتحسين التزود بالماء الصالح للشرب، إلى جانب تطور نسبي في عدد المساكن داخل هذه الجماعات.

غير أن هذه التحولات لا تتوزع بشكل متجانس بين الجماعات الثلاث؛ إذ تسجل جماعة صخور الرحامنة دينامية عمرانية أكثر تقدما، حيث يعرف مركزها توسعا ملحوظا في النسيج السكني وتزايدا في الوظائف التجارية والخدماتية، بما يعكس بداية تشكل فضاء شبه حضري داخلها. في حين ما تزال جماعتي أولاد حسون حمري وجعافرة تحتفظان بطابع ريفي واضح، حيث يظل التوسع العمراني فيهما محدودا ومتمركزا حول الدواوير الرئيسية، مع هيمنة السكن التقليدي إلى جانب انتشار تدريجي للبناء الحديث دون أن يحدث قطيعة مجالية حقيقية مع البنية الريفية التقليدية، وهو معطى يتماشى مع خاصية التحضر في المغرب عموما التي لم تعد حكرًا على المدن الكبرى أو المراكز الحضرية التقليدية، بل أضحت تمتد تدريجيا داخل المجالات الريفية، نتيجة تغير أنماط العيش، وانتشار السكن الإسمنتي، وتوسع الأنشطة التجارية والخدماتية، إلى جانب إعادة توجيه الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القروية. هذه التحولات تعكس ما يسمى

ب «التحضر القروي»، حيث تشهد القرى تحولات شكلية ووظيفية دون أن تبلغ بعد مرتبة المدينة الكاملة من حيث التجهيزات والبنىات (بوليف، 2017، ص. 61).

غير أن هذا التحول العمراني داخل المجال المدروس لم يكن نتيجة تخطيط ترابي صارم أو سياسة مجالية موجهة بشكل كاف، بقدر ما ارتبط بديناميات تلقائية ناتجة عن الضغط الديمغرافي المحلي، وتحسن نسبي في الظروف السوسيواقتصادية، وتمركز بعض الخدمات الأساسية في نقط محددة. وقد أدى ذلك إلى بروز اختلالات مجالية داخل الجماعات الثلاث، سواء على مستوى تفاوت توزيع التجهيزات أو من حيث جودة النسيج السكني، مما يعكس استمرار هشاشة التنظيم العمراني في المجال الريفي الرحماني.

1.4. التحولات البيئية في ظل ندرة الموارد وتغير المناخ

يشكل العامل البيئي أحد المحددات الأساسية للتحول المجالي بالجماعات الثلاث المدروسة، باعتبارها مجالاً ينتمي إلى النطاق شبه الجاف. فقد أدى توالي سنوات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، إلى تفاقم ندرة الموارد المائية، وتدهور التربة، وتراجع الغطاء النباتي.

يمثل البعد البيئي أحد المحركات الأساسية للتحول المجالي في الإقليم الذي تتصوي تحت لوائه الجماعات الثلاث، فهو يصنف ضمن المجالات الأكثر هشاشة من حيث الموارد المائية (Agence du Bassin Hydraulique d'Oum Er-Rbia, 2019). وهو ما أكدته دراسة حالة المجال البيئي بالمجال شبه الجاف لإقليم الرحامنة حسب مقياس كوبن-جيجر (هو نظام تصنيف مناخي عالمي ابتكره عالم المناخ الألماني فرديناند كوبن، وطوره لاحقاً رودولف جيجر. بغرض تصنيف المناخ في كل منطقة على الأرض بناء على: المتوسط السنوي والشهري لدرجة الحرارة، وكمية المطر السنوي، توزيع الأشهر الرطبة والجافة). إذ تظهر المعطيات المناخية الخاصة بمحطة بن جرير أن متوسط التساقطات السنوية يبلغ 268 مم خلال الفترة المرجعية 1991-2020، مع اتجاه تنازلي ثابت في كمية الهطولات (9.9 مم/عقد فترة زمنية تغطي عشر سنوات) (جدول رقم 1)، مما يدل على تفاقم ندرة المياه على المدى الطويل وبالتالي زيادة هشاشة المجال البيئي وتأثيرها المباشر على الأنشطة الزراعية والرعية.

جدول 1: الخصائص المناخية لمحطة بنجير (1991-2020) وفق تصنيف كوبن □ جيجر

المؤشر المناخي	القيمة
متوسط التساقطات السنوية (1991-2020)	268 ملم
اتجاه التغير في التساقطات	9.9-ملم/ عقد
التصنيف المناخي (كوبن-جيجر)	BSh: شبه جاف

المصدر: Climate Report – Ben Guerir (Morocco)

انطلاقا مما سبق فإن تحليل التحولات الأربعة (الديمغرافية، الاقتصادية، العمرانية، البيئية) يظهر أن جماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة تعيش حالة انتقال مجالي معقد، تتقاطع فيها عوامل داخلية (الهجرة، تغير البنية الاجتماعية، التحول الزراعي) مع عوامل خارجية (سياسات الدولة، تقلبات المناخ). ويشكل هذا الانتقال دينامية غير متوازنة تنعكس بقوة على الجماعات الترابية الثلاثة التي ستم دراستها بشكل مفصل في القسم الثاني.

2- تجليات التحول المجالي عبر نماذج محلية

يمثل اختيار جماعات صخور الرحامنة - اولاد حسون حمري - جعافرة مقارنة مجالية دقيقة نتيج فهم الاختلافات في أنماط التحول المجالي بأرياف الرحامنة الشمالية، باعتبارها نماذج تعكس ثلاث مسارات متباينة:

1. مسار شبه حضري،

2. مسار فلاحي رعوي،

3. مسار هش مرتبط بالهجرة.

ويسمح تحليل هذه النماذج بتبين كيف تتفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية على المستوى المحلي، وكيف تنتج فضاءات متفاوتة من حيث الاستقرار والاندماج في شبكة الديناميات الإقليمية.

1-2- جماعة صخور الرحامنة: مجال ريفي في طريق التحضر

تعد جماعة صخور الرحامنة نموذجا واضحا لجماعة يشهد مركزها تحولا من مركز قروي إلى مركز شبه حضري، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنوية والوظيفية المرتبطة بموقعها الجغرافي، شبكة الطرق، والبنيات الاقتصادية والاجتماعية. وتشير بيانات الإحصاء العام 1994 و 2024 إلى أن جماعة

صخور الرحامنة سجلت نمو سكانيا مضطردا، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 10.060 نسمة سنة 1994 إلى ما يقارب 15.575 نسمة سنة 2024. (HCP, 2022, p. 58) ويعزى هذا النمو لسببين رئيسيين:

1. الهجرة الداخلية من الدواوير المجاورة نحو المركز بحثا عن الخدمات الأساسية.
 2. عودة بعض الأسر المهاجرة للاستقرار في المجال الريفي مع الاستثمار في السكن والتجارة. وتعرف هذه الظاهرة بأنها "تزييف للمدينة" مقابل "تمدين للقرية"، في إشارة إلى اختلاط الأنماط الاجتماعية والاقتصادية داخل مراكز قروية صاعدة (Pascon, 1980, p. 155).
- عرف مركز صخور الرحامنة نمو مهما في الأنشطة التجارية والخدمات على وجه التحديد، تجلت في: توسع المحلات التجارية والخدمات، ونشاط النقل الريفي وشبه الحضري، إضافة إلى انتشار الحرف الصغيرة (نجارة، حدادة، إصلاح السيارات). ووفق دراسة وزارة الداخلية حول المراكز القروية الصاعدة، فإن صخور الرحامنة تعد من بين 17 مركزا قرويا على الصعيد الوطني سجلت تحولا في وظائفها الاقتصادية خلال العقد الأخير.

خريطة 2: دينامية التوسع العمراني بمركز صخور الرحامنة بين 1985 و 2025



المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على صور جوية للفترات 1985 - 2005 - 2025

شهد مركز الجماعة توسعا عمرانيا ملحوظا ظل محافظا على تمركزه بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 9، التي شكلت بفضل أهميتها ضمن محور الدار البيضاء - مراكش عاملا حاسما في تعزيز التواصل والحركية السكانية، مما جعل مركز صخور الرحامنة فضاء وسيطا بين الريف والحضري. ويتضح من خلال الخريطة رقم 2، أن هذا التوسع العمراني حافظ عبر الفترة المرجعية الممثلة التي غطت أربعة عقود

على توسعه بمحيط هذا المحور الطرقي الاستراتيجي. وبالتالي فالإقليم يمر بتحول عمراني مهم، رغم كونه مجالا ريفيا في غالبيته. وتؤكد دراسات التخطيط الترابي أن الرحامنة تمثل "مجالا قرويا في طور التمدين"، خاصة في المحاور الطرقية الرئيسية (Ministère de l'Aménagement du Territoire, 2015) كما هو الحال بالنسبة لمركز صخور الرحامنة.

يشهد هذا المركز توسعا على شكل تجزئات سكنية ومساكن فردية مبنية بالإسمنت، مع توسع أفقي على حساب الأراضي الفلاحية. منسجما مع نظرية التحضر الصامت الغير مصحوب بتغيير قانوني لوضعية المجال "urbanisation silencieuse" (Bergel, 2012, p. 48). وبذلك تمثل صخور الرحامنة مثالا لمركز قروي يعبر مرحلة انتقالية غير مكتملة نحو التحضر.

صورة 1: نموذج لتجزئات سكنية بمركز صخور الرحامنة



المصدر: النقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

2-2- جماعة اولاد حسون حمري: مجال فلاحى رعوي بين الجفاف واستراتيجيات التأقلم

تمثل جماعة اولاد حسون حمري نموذجا لمجال يعاني من هشاشة بيئية واضحة، ويقوم اقتصاده على تربية الماشية وزراعة بورية محدودة، مع توجه نحو اعتماد كبير لاستراتيجيات التكيف أمام تقلبات المناخ. وبذلك فهو مجال يعكس صورة صادقة للمجالات الريفية شبه الجافة بالمغرب الداخلي، حيث تتقاطع ندرة التساقطات وتواتر سنوات الجفاف مع ضعف البنيات البيئية في إنتاج منظومة طبيعية متدهورة. فتقلب المناخ وتزايد حدة الفترات الجافة، وتراجع الغطاء النباتي بشكل كبير، أدى إلى تقلص المراعي وتدهور قاعدة الرعي التي تمثل عماد الاقتصاد المحلي (امعيز، 2026، ص: 141).

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

تتميز الجماعة بارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض معدل النمو الديمغرافي، حيث سجلت أقل من 0.8% سنويا بين 2014 و 2021. (HCP, 2021, p. 33) ويعود ذلك إلى الهجرة القوية للشباب نحو المدن الكبرى مثل: مراكش، وابن جرير، والدار البيضاء.

تعتمد الجماعة على زراعة الحبوب أساسا (شعير وقمح)، وهي زراعة شديدة الحساسية لتقلبات المطر. كما يعاني المجال من توالي سنوات الجفاف، وقلة نقط الماء، وضعف الفرشة الجوفية. غير أن مستواها انخفض بمعدل 1.4 متر سنويا بين 2012 و 2020 (ABHT, 2022, p. 29).

لوحة صور 2: أنواع الأنشطة الزراعية بجماعة أولاد حسون حمري
(بورية أعلى ومسقية أسفل)



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

يبقى الرعي النشاط الاقتصادي الأكثر استقرارا نسبيا، خاصة رعي الأغنام والماعز. لكن نظرا لضعف الغطاء النباتي، يعتمد الكسابون على: اقتناء الأعلاف المركبة خلال فترات الجفاف، والتنقل نحو المراعي الموسمية، إلى جانب تقليص عدد الرؤوس. ويسمى هذا النمط بـ"التكيف القسري"، لأنه لا ينبع من وفرة الموارد بل من غيابها (Bouderbala, 1996, p. 148).

شهدت الجماعة بعض المشاريع من قبيل توسيع نطاق زراعة الصبار في إطار عملية إحياء غراسه هذه النبتة التي قضت عليها الحشرة القرمزية منذ مطلع سنة 2016، بعد أن كانت تشكل دعامة أساسية في النسيج السوسيواقتصادي بأرياف الرحامنة، إذ كانت تعود بالنفع الاقتصادي في فصل الصيف مع نضج الثمار وبيعها في الأسواق كما مهد العمل التعاوني للرفع من هذه الأرباح عبر تثمين الصبار واستخلاص أكثر من منتج، وحاليا تجري غراسه نوع جديد مقاوم لهذه الحشرة بالجماعة تحت إشراف معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة على مساحة 300 هكتار مع تتبع لمختلف عمليات التخليف من غرس وسقي وغيرها.

صورة 3: غراسه الصبار ضمن مشروع إعادة الإحياء بالجماعة



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

فيما يخص التنظيم التعاوني فإنه لازال محتشما ويتطلع إلى تطوير أدائه بهدف المساهمة في تحريك عجلة التنمية، وكنموذج لهذا العمل التعاوني نستحضر تجربة تعاونية أمل حنيضر العائلية لتربية الأرنب التي تجسد بشكل جلي المبادرة الذاتية أمام إكراهات المجال المتعددة. وتندرج هذه التعاونية الفلاحية ضمن المبادرات العائلية الصغرى المتخصصة في تربية الأرنب، حيث يقتصر النشاط فيها على صاحب المشروع وأفراد عائلته، في إطار نمط إنتاج تقليدي يعتمد على العمل الذاتي والخبرة المكتسبة ميدانيا. تتمحور أشغال التعاونية أساسا حول مقر الإنتاج الملحق بمسكن الأسرة، وهو ما يسهل المراقبة اليومية ويقلص تكاليف التشغيل، لكنه في المقابل يحد من إمكانيات التوسع المجالي والطاقت الإنتاجية.

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

وقد استفاد صاحب التعاونية من تكوين شخصي وتجربة ذاتية في مجال تربية الأرانب، خاصة ما يتعلق بشروط النظافة الصارمة، ونوعية التغذية، وتهوية الأقفاس، والوقاية من الأمراض، بالنظر إلى حساسية هذا النشاط وتأثره السريع بالعوامل الصحية والبيئية. كما يعتمد المشروع على تدبير يومي دقيق يوازن بين الحفاظ على صحة القطيع وضمان مردودية اقتصادية مقبولة في ظل محدودية الإمكانيات. أما على مستوى التسويق، فتوجه منتجات التعاونية أساسا نحو الأسواق الداخلية القريبة، خاصة مدن مراكش وسطات والدار البيضاء، غير أن هذا المسار يواجه عدة إكراهات، في مقدمتها ضعف البنية الطرقية الرابطة بين الدوار ومدينة بنجرير، مما يرفع كلفة النقل ويؤثر على جودة المنتج وسلاسة توزيعه. كما تعاني التعاونية من إشكالات تسويقية وهيكلية مرتبطة بندرة أو ضعف المجازر البلدية المتخصصة في ذبح الأرانب، وهو ما يحد من ولوجها المنظم إلى الأسواق ويجعلها رهينة لقنوات غير مستقرة. ورغم هذه الصعوبات، يعبر أصحاب التعاونية عن طموح واضح لتطوير المشروع وتحسين كفاءته الإنتاجية والتنظيمية، عبر الاستفادة من الدعم المادي واللوجيستي، وتوسيع النشاط ليشمل تنويع المنتجات ذات الصلة، بما يسمح بخلق فرص شغل لفائدة شباب الجماعة، وتحويل التعاونية من مجرد مبادرة عائلية معيشية إلى فاعل محلي مساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجال الريفي المحلي (مقابلة مع صاحب تعاونية أمل حنيضر لتربية الأرانب بتاريخ: 20/10/2025).

صورة 4: مقر تعاونية أمل حنيضر لتربية الأرانب

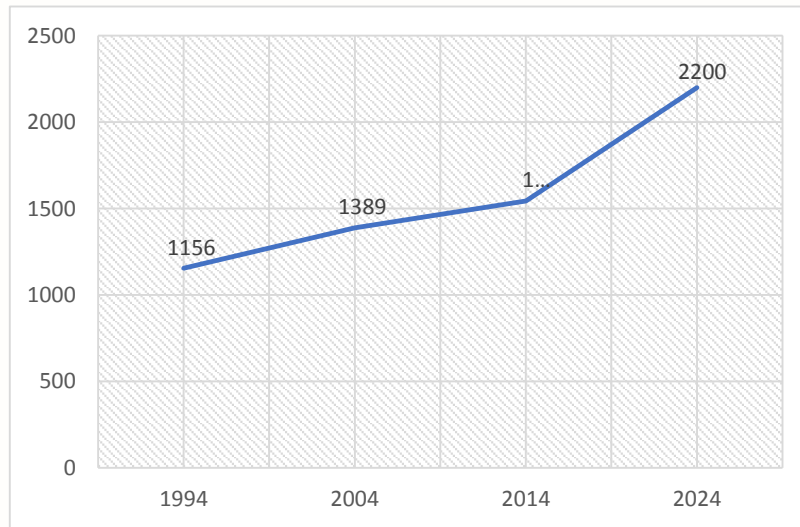


المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

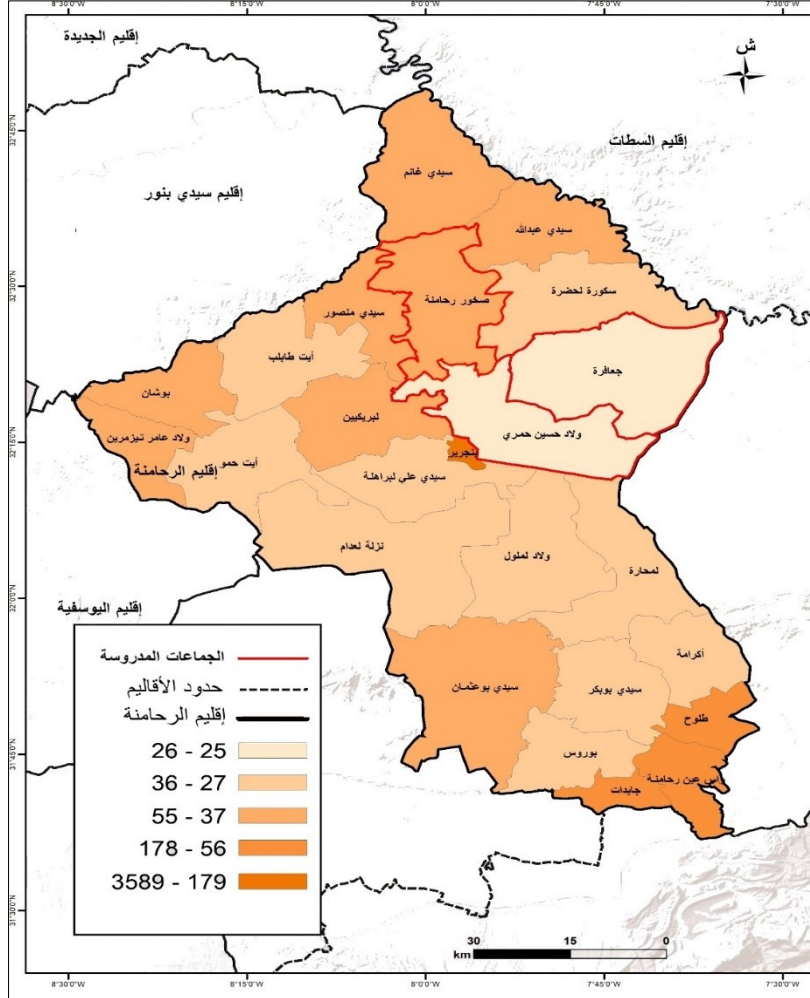
3-2- جماعة جعافرة: مجال ريفي هش بين العزلة الطرقية والهجرة والتحويلات المالية

تمثل جماعة جعافرة نموذجا واضحا للمجالات الريفية الهشة، حيث تتجلى هشاشة المجال المحلي في انخفاض الكثافة السكانية، ضعف البنية التحتية، وعزلة مجالية نسبية. وتلعب الهجرة والتحويلات المالية دورا محوريا في دعم الأسر المحلية وتعويض نقص الموارد الاقتصادية المحلية. وتوضح سلسلة البيانات الرسمية لجماعة جعافرة (مبيان رقم 1) أن الجماعة شهدت نموا سكانيا بين 1994 و 2014، تلاه تراجع طفيف بين 2014 و 2024. ويعكس هذا التراجع عند الربط بالمعطيات الخاصة بعدد الأسر (مبيان رقم 3)، هجرة صافية للفئات النشيطة نحو المدن أو الخارج. كما أن ارتفاع عدد الأسر مقابل ثبات وتراجع السكان يشير إلى زيادة الأسر الصغيرة أو التفكك الأسري، وهو مؤشر واضح على هشاشة المجال المحلي، والتي تتضح أكثر من خلال ضعف الكثافة السكانية بالجماعة التي توجد ضمن الجماعات التي تسجل أدنى معدل في الكثافة السكانية بقيمة تتراوح بين 25 و 26 نسمة/كلم مربع (خريطة رقم 3).

مبيان 5: تطور عدد الأسر بجماعة جعافرة (1994-2024)



خريطة 3: توزيع الكثافة السكانية بإقليم الرحامنة سنة 2024

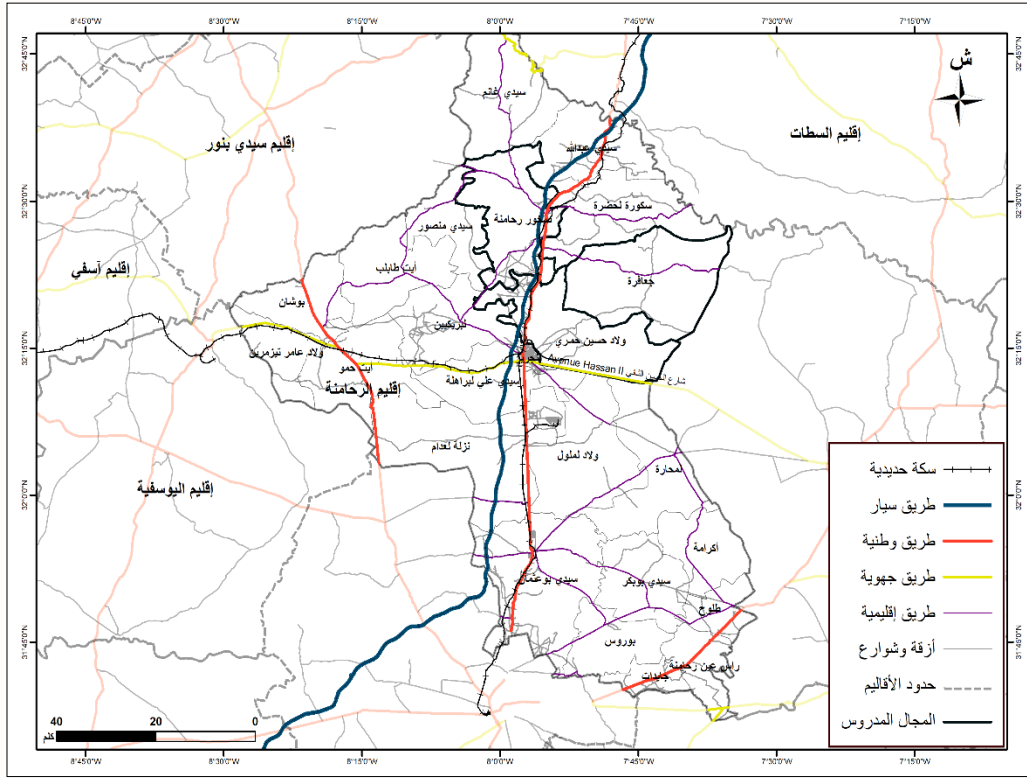


المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الإحصاء الوطني للسكان والسكنى، 2024.

تعكس جماعة جعافرة نموذجا واضحا للشهاشة المجالية الناتجة عن ضعف شبكة الطرق، حيث تتوفر الجماعة على محور طريقي وحيد يتمثل في الطريق الإقليمية الرابطة بين الجماعة ومركز صخور الرحامنة. ويظهر تحليل الخريطة رقم 4 الخاصة بالمحاور الطرقية أن هذا الطريق يشكل صلة الوصل الأساسية الوحيدة بين الجماعة وبقية النسيج الإقليمي، بينما يقتصر ربط الدواوير المجاورة بمسالك طرقية غير مصنفة وغالبا ماتكون متدهورة.

يساهم ضعف الربط الطرقي في العزلة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يحد من وصول السكان إلى الأسواق والخدمات الصحية والتعليمية، ويجعل نقل المنتجات الفلاحية محدودا. وهو معطى يفسر تراجع عدد السكان وارتفاع عدد الأسر الصغيرة نتيجة هجرة الشباب إلى المراكز الحضرية بحثا عن فرص أفضل. نتيجة لذلك، أصبح الاعتماد على الهجرة والتحويلات المالية من الخارج أو من المدن الكبرى رافدا أساسيا للحفاظ على مستوى المعيشة في الجماعة، وهو ما يبرز تداخل الهشاشة المجالية مع العزلة الطرقية. هذا الربط بين التحليل الديموغرافي والعمراني والخريطة الطرقية يوضح كيف يمكن لشكل البنية التحتية أن يحدد مسارات التحول المجالي ودرجة اندماج الجماعة في الديناميات الإقليمية.

خريطة 4: الشبكة الطرقية بإقليم الرحامنة



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الشبكة الطرقية من OpenStreetMap

على الرغم من غياب معطيات مباشرة عن الهجرة والتحويلات المالية على مستوى الجماعة، يمكن الاستدلال على أهميتها عبر المؤشرات الديمغرافية السابقة إضافة إلى التحولات العمرانية التي لمسناها انطلاقا من الزيارة الميدانية، حيث يتضح أن التطور العمراني يظل شكليا أكثر منه وظيفيا، كونه لا يترافق مع مرافق ذات صلة بأنشطة اقتصادية منتجة من قبيل حظائر واسطبات البهائم. وهو ما يدعم الفكرة

القائلة بأن التحولات العمرانية في الجماعة مرتبطة أساسا بتحويلات الهجرة وليس بالإنتاج المحلي الذي يظل محدودا جدا أمام اعتماد فلاحية معاشية تأثرت سلبا بتوالي سنوات الجفاف. ويبقى اعتماد الأسر على هذه التحويلات بالغ الأهمية لتعويض ضعف الإنتاج المحلي، وتمويل السكن، التعليم والخدمات الصحية، ما يجعل الهجرة عاملا محوريا في دينامية المجال المحلي.

صورة 5: نموذج لسكن عصري بأرياف جماعة جعافرة



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

وهكذا يتبين أن التحول المجالي بالجماعات المدروسة ليس خطيا ولا موحدا، بل متعدد المسارات ويرتبط بخصوصيات كل مجال وقدرته على مقاومة هشاشة أو الاندماج في الديناميات الإقليمية. فبينما تمثل جماعة صخور الرحامنة نموذجا للتحضر القروي التدريجي نتيجة تفاعل العوامل الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية، تبرز جماعة اولاد حسون حمري قدرة السكان على التأقلم مع هشاشة الموارد والجفاف عبر استراتيجيات فلاحية-رعوية، في حين تعكس جماعة جعافرة هشاشة مجالية مرتبطة بالعزلة الطرقية والاعتماد على الهجرة والتحويلات المالية. وتؤكد هذه النماذج المحلية ضرورة تبني سياسات تنمية تراعي

اختلاف خصائص الجماعات وتعزز قدرات المجالات الهشة على التكيف والاندماج في الديناميات الإقليمية بشكل متوازن وعادل.

II. مناقشة النتائج

توضح نتائج البحث أن التحول المجالي بإقليم الرحامنة يتسم بتفاوت كبير بين الجماعات المدروسة، وهو ما يعكس تباين الخصائص الطبيعية والبشرية لكل جماعة. ففي جماعة صخور الرحامنة، أسهم النمو الديمغرافي والتحول الاقتصادي والعمرانية في دفع مسار التحضر القروي التدريجي، مدعوماً بالربط الطرقي والشبكات التجارية والخدماتية. أما جماعة اولاد حسون حمري، فهي نموذج لمجال فلاحى-رعوي هش، يعتمد بشكل كبير على استراتيجيات التكيف مع ندرة المياه والجفاف، مع استمرار هجرة الشباب إلى المدن الكبرى وخارج البلاد. في المقابل، تعكس جماعة جعافرة هشاشة مجالية واضحة، تتمثل في انخفاض الكثافة السكانية، العزلة الطرقية، ضعف الموارد الاقتصادية، والاعتماد على التحويلات المالية والهجرة لتعويض محدودية الإنتاج المحلي.

يبرز تحليل هذه النتائج أن التحولات المجالية ليست موحدة ولا خطية، بل تتأثر بشدة بتفاوت الموارد، الإمكانيات المحلية، وعوامل البنية التحتية. كما يظهر أن التفاعل بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يؤثر على إعادة توزيع السكان واستخدامات الأرض، فيما تلعب التحولات البيئية ونقص الموارد المائية دوراً مهماً في إنتاج أنماط متباينة من التأقلم والهشاشة داخل الإقليم.

خاتمة

في ضوء التحليل المجالي الذي اعتمده هذا البحث، يتضح أن التحولات التي تشهدها جماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة لا يمكن فهمها إلا ضمن مقاربة شمولية تستحضر تفاعل العوامل البشرية والطبيعية، وتباين السياقات المحلية داخل كل جماعة. فقد أبانت الدراسة أن التحول المجالي هو سيرورة دينامية تتخذ أشكالاً متعددة تبعا لاختلاف الموارد، البنيات التحتية، وأنماط الاستقرار البشري. وفي هذا الإطار، تؤكد نتائج البحث صحة الفرضية الأولى التي تفيد بأن تفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يسهم في إعادة تشكيل البنية المجالية عبر إعادة توزيع السكان، وتغيير استعمالات الأرض، وارتفاع الطلب على السكن والبنيات التحتية، بما يدفع بعض الجماعات نحو مسارات تحضر متفاوتة. كما تؤكد الدراسة الفرضية الثانية، التي ترى أن التحولات البيئية المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ،

إلى جانب التباين في الموارد والقدرات المحلية، تنتج أنماطاً مختلفة من التأقلم والهشاشة داخل المجال الرحماني، وهو ما يعكسه النماذج الثلاث المدروسة: التحضر الريفي بجماعة صخور الرحامنة، والتأقلم الفلاحي-الرعي بجماعة أولاد حسون حمري، ووضعية الهشاشة المجالية المرتبطة بالهجرة والعزلة الطرقية بجماعة جعافرة.

البيبلوغرافيا

➤ المراجع باللغة العربية

- الخليلي، عبد الله (2016)، الهجرة القروية والتحويلات الديمغرافية بالمغرب. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الصديقي، محمد (2019)، التنمية المجالية بالمغرب: الإكراهات والرهانات، الدار البيضاء: منشورات مطبعة إفريقيا الشرق.
- العمراني، عبد السلام (2020)، الجغرافيا والتنمية: مقاربات في التحليل المجالي، الرباط: دار الأمان للنشر.
- بوليف، نجيب (2017)، التحويلات الحضرية والمجالات القروية بالمغرب، الرباط: منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
- المندوبية السامية للتخطيط (2004)، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004: النتائج النهائية. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- المندوبية السامية للتخطيط (2014)، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014: النتائج النهائية، الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- المندوبية السامية للتخطيط (2024)، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 (معطيات أولية)، الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- امعيز، عبد الرزاق، (2026)، الهشاشة البيئية بالأوساط الريفية شبه الجافة بالمغرب بين التدهور الطبيعي وضعف التنمية الترابية: حالة جماعة سيدي غانم (إقليم الرحامنة)، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 108، ص 131 - 151.

➤ المراجع باللغة الفرنسية

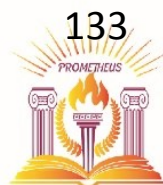
- Bergel, P. (2012). Urbanisation silencieuse et mutations des espaces ruraux (p. 48). Paris: CNRS Éditions.



مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

- Bouderbala, H. (1996). Les stratégies d'adaptation des populations rurales aux contraintes climatiques au Maroc (p. 148). Rabat: Université Mohammed V.
- Pascon, P. (1980). Trier et tissages: Mutations rurales et périurbanisation au Maroc (p. 155). Paris: Karthala.
- Agence du Bassin Hydraulique de Tansift (ABHT). (2022). Rapport sur l'état de la ressource en eau et le suivi des nappes phréatiques dans le bassin Tansift (p. 29). Rabat: ABHT.
- Agence du Bassin Hydraulique d'Oum Er-Rbia. (2019). Rapport sur la gestion des ressources en eau. Rabat: ABH Oum Er-Rbia.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. (2015). État des lieux et planification du territoire national. Rabat: MAPMDREF.
- الويبوغرافيا
- StatsClimat. (2025, October 22). Climate report for Ben Guerir, Morocco: 1970–2024 climate statistics and trend analysis (1991–2020 climatenormals). Retrieved from https://statsclimat.com/Africa/Morocco/report_Ben_Guerir%20StatsClimat تم الاطلاع على هذا الموقع بتاريخ: 2025/10/22



المعجمية التخصصية في التراث العربي: بين إشكالية التبسيط والتعقيد والاستجابة

الوظيفية

المصطفى اجناح/ طالب باحث في سلك الدكتوراه

m.ajnah.ced@uca.ac.ma

كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض بمراكش

إشراف: د. حسبية الدار

الملخص

يناقش البحث إشكالية المعاجم العربية المتخصصة في التراث، ويتغىي الكشف عن طبيعتها الوظيفية من خلال مساءلة ثنائية التبسيط والتعقيد. وتتعلق الدراسة من قراءة دلالية للجزر اللغوي (ع ج م)، إذ تكشف أن المعجم في أصله اللغوي وسيلة لإزالة الغموض لا لتوليده، وهو ما يؤسس لأطروحة البحث المركزية. ويُعالج البحث ماهية المعاجم المتخصصة وآليات وضعها من اشتقاق ونحت ومجاز وتعريب وترجمة، مُبرزاً منهجية علماء العربية في التصنيف المعجمي. ثم يرصد في محوره الثاني مسار نشأة هذه المعاجم في التراث العربي، بدءاً من الرسائل اللغوية الجاهلية التي وثقت البيئة الصحراوية، مروراً بالعصر الإسلامي الذي أفرز منظومتين مصطلحيتين: دينية وحضارية علمية. ويستعرض المحور الثالث تعدد مجالات هذه المعاجم وثورها في الفقه والحديث والتصوف وعلوم اللغة والفلسفة والطب والرياضيات. أما المحور الرابع فيُتمن قوة هذه المصنفات ومكانتها، مُحتمجاً بأنها استجابة وظيفية لحاجات معرفية حقيقية لا نزوعاً نخبويّاً. وتخلص الدراسة إلى أن "التعقيد الظاهري" في المعاجم التخصصية هو في عمقه تبسيط للواقع المعرفي، وأن ثنائية التبسيط والتعقيد وجهان لعملة واحدة في تاريخ المعجمية العربية.

الكلمات المفتاحية: المعاجم المتخصصة | المصطلح العربي | علم المعجم | التراث اللغوي

العربي | اللغة للأغراض الخاصة

Abstract

This paper examines the problematic of specialized lexicography in the Arabic heritage, questioning the binary of simplification versus complexity. The study begins with a semantic analysis of the Arabic root ('-j-m), demonstrating that the term ma'jam (dictionary) etymologically denotes the removal of ambiguity rather than its creation, thereby grounding the paper's central thesis.

The first axis addresses the nature and methodology of specialized lexicons, examining the mechanisms of Arabic terminology formation—derivation, blending (naħt), metaphor, arabicization, and translation—and highlighting the systematic approach of classical Arab lexicographers. The second axis traces the genesis of specialized dictionaries in the Arabic heritage, from pre-Islamic linguistic treatises documenting desert ecology, through the Islamic era's dual terminological corpus: religious-jurisprudential and civilizational-scientific. The third axis surveys the diversity and richness of these works across jurisprudence, hadith sciences, Sufism, linguistics, philosophy, medicine, and mathematics.

The fourth and final axis assesses the scholarly stature and functional power of these lexicographical works, arguing that they constituted a direct response to genuine cognitive needs rather than elitist distinction. The study concludes that apparent "complexity" in specialized lexicography is, at depth, a simplification of cognitive reality, and that the simplification–complexity binary represents two faces of the same coin in the history of Arabic specialized lexicography.

Keywords: Specialized Lexicography | Arabic Terminology | Lexicology | Arabic Linguistic Heritage | Language for Specific Purposes

مقدمة:

يزخر التراث العربي بإسهامات وجهود لغوية كبيرة، بذلها العلماء سعياً إلى الحفاظ على هوية الأمة واستمرار وجودها، وتعد اللغة العربية أحد أبرز جوانب الشخصية العربية التي طالما اعتر بها العربي وسعى إلى حفظها وصونها من كل ما يهددها، فكان المعجم إحدى أهم هذه الاجتهادات التي بذلت لتحقيق هذه الغاية المثلى.

ولقد كان للقرآن الكريم والحديث النبوي دور كبير في زيادة هذا الاهتمام بها، والعمل على حفظها وتعلمها، لاسيما في ما يتعلق بالجانب اللغوي، الذي يتوزع ما بين جانب صوتي صرفي، وآخر نحوي تركيبى، وثالث بياني أسلوبى، إلا أن الجانب المعجمي يحتل حصة مهمة من اهتمامات اللغويين القدامى، والشاهد على ذلك كثرة ما صنف من معاجم وقواميس على امتداد الثقافة العربية، فقد برع الأقدمون وتفوقوا في اختراع وصناعة المعجم فكان "معجماً ليس لأمة من الأمم مثله سعة آفاق وغزارة مادة وتنوع

أبواب ... وهذا ما لا يخفاه به على ذي نُهية⁵⁴، وقد شهد الغربيون للعرب بهذا السبق والتميز وانبهروا بهذا التفوق، قال هاي وود (Haywood): "إن العرب في مجال المعجم يحتلون مكان المركز، زمانا ومكانا، قديما وحديثا، شرقا غربا"، واستمر هاجس الإبداع والتفوق والابتكار عند من جاء بعدهم.

فكان للجانب المعجمي العربي دور كبير في تحصين المفردات والألفاظ اللغوية وحفظ اللغة وتطويرها على مر العصور، حيث ظهرت المعاجم في سياقات متعددة لتلبية حاجات المجتمع المختلفة، سواء كانت لغوية أو علمية أو أدبية، ومن بين هذه المعاجم، نجد المعاجم المتخصصة التي جاءت لتغطية مجالات علمية ومعرفية معينة، وتوثيق المصطلحات العلمية أو توحيد المفردات المستخدمة في مختلف العلوم.

لكن يبقى السؤال مطروحا: هل أسهمت هذه المعاجم في تبسيط المعرفة والعلوم وتيسيرها وجعلها في متناول الجميع، أم أنها أضافت تعقيدا إلى المنظومة اللغوية والفكرية وجعلتها بعيدة عن غير المتخصصين؟ وهل كان التخصص المعجمي استجابةً وظيفية للحاجات المعرفية، أم منطلقا نخبويًا للتمييز العلمي؟

تستمد هذه الإشكالية راهنيتها من سياق أوسع يتصل بعلم المصطلح الحديث (Terminology) الذي يُعنى بدراسة المصطلحات التخصصية وعلاقتها بالتواصل المعرفي؛ فالمعاجم المتخصصة في التراث العربي تُمثل في حقيقتها إرھاصًا مبكرًا لما باتت تُعرف اليوم بـ"معجمية اللغات للأغراض الخاصة" (LSP Lexicography – Language for Specific Purposes)، وهو الأمر الذي يستوجب قراءة مزدوجة: تاريخية تعيد التراث إلى سياقه، ونقدية تضعه في ضوء المعايير المنهجية الحديثة.

وتسعى هذه الورقة إلى كشف الحجب عن هذا الإشكال من خلال تتبع مكانة المعاجم المتخصصة في التراث العربي، وجعلتها في مقدمة ومحورين، خُصَّصَ الأول لبيان ماهية المعاجم المتخصصة وأسس وضعها، وجاء الثاني في مكانة المعاجم المتخصصة في التراث العربي، وختمت بخاتمة تناولت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

⁵⁴ - المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1994، ص 11.

المحور الأول: ماهية المعاجم المتخصصة وأسس وضعها

1. تعريف المعجم

□ لغة: يرجع الأصل الاشتقاقي للفظ "معجم" إلى الجذر اللغوي (ع ج م)، الذي يحمل دلالات الغموض والإبهام وعدم الإفصاح والبيان، ويحضر هذا المعنى بوضوح في كلام علماء اللغة المتقدمين،

□ ففي معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: "الأعجم: الذي لا يُفصِح... والأعجم: كل كلام ليس بلغة عربية... والمعجم حروف الهجاء المقطعة، لأنها أعجمية⁵⁵". وقد صرح ابن جني بأن مادة: "ع ج م" إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح، من ذلك قولهم رجل أعجم وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما⁵⁶.

أما كلمة "معجم" فتدل على خلاف ذلك وهو الإفصاح الإبانة، أي إزالة الغموض واللبس والإعجام، ذلك أن "المعجم" اسم مفعول مشتق من "أعجم"، والهمزة الزائدة في صيغة "أعجم" همزة سلب وإزالة، لأنها أزلت الغموض والإبهام، وفي هذا الصدد يقول ابن جني: "فإن قال قائل فيما بعد: إن جميع ما قدمته يدل على أن تصريف "ع ج م" في كلامهم موضوع للإبهام، وخلاف الإفصاح، وأنت إذا قلت: أعجمت الكتاب، فإنما معناه أوضحته وبينته، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما قدمته؟ فالجواب: أن قولهم أعجمت وزنه أفعلت، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيدا، أي أوجبت له الكرامة، وأحسنيت إليه، أثبتت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له - فقد تأتي أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو: أشكيت زيدا: إذا زلت له عما يشكوه... ومثله قوله عز و جل (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) تأويله والله أعلم عند أهل النظر أكاد أظهرها وتلخيص حال هذه اللفظة أي أكاد أزيل عنها خفاءها⁵⁷.

- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: 170 هـ، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم 55 السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادة [عجم]

- سر صناعة الإعراب، ابن جني (392هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 56 (2000م)، ج 1، ص: 36.

- سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 57.50

هذه الدلالة اللغوية الجوهرية —إزالة الغموض— تُشكّل في الواقع الأساس الأبستيمي الذي تقوم عليه الإجابة عن إشكالية البحث؛ إذ إن المعجم بطبيعة تسميته نفسها هو أداة إزالة الإبهام لا أداة توليده. وهذا ما يدعم الأطروحة المركزية للدراسة من منطلق الاشتقاق اللغوي ذاته، فالمعجم —قبل أن يكون ظاهرة علمية— هو خيار لغوي يعبر عن غاية تيسيرية بالضرورة.

ير. اصطلاحا

اتفق العلماء على أنّ المعجم عملية جمع لمفردات اللّغة مرتبة بطريقة معيّنة شارحاً كلا منها وممثلاً له أحيانا، وذاكرا الأصل الذي اشتق منها، وقد يتخصّص مصنّف المعجم في شرح المصطلحات الفنية الخاصة بفرع من فروع المعارف أو في ترجمة كلمات لغة إلى لغة أخرى، ومن أشهر مصنّفي المعاجم من العرب: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجوهري، الأزهري، ابن منظور، والفيروزآبادي ... ، وقد كان علم تصنيف المعاجم يعرف عند العرب باسم «علم اللّغة»⁵⁸.

ويعرّف المعجم بأنه "ديوان لمفردات اللّغة مُرتّب على حُرُوف المعجم"⁵⁹، فهو كتاب يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضح معناها ويرتبها بشكل معين. وتكون تسمية هذا النوع من الكتب معجما إما لأنه مرتب على حروف المعجم، وإما لأنه قد يزيل أيّ إبهام أو غموض منه، فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض وإبهام.⁶⁰

وقد استعملت لفظة قاموس التي تعني في اللغة "البحر العظيم أو وسطه" كمرادف لكلمة معجم لدى معظم المهتمين باللّغة، ويرجع إطلاق لفظة قاموس على المعجم بسبب شيوع القاموس المحيط للفيروزآبادي، إذ أصبحت كلمة قاموس تقابل المعجم في الاستعمال، فصار كل معجم قاموساً⁶¹.

- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، وجدي وهبة، كامل المهندس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 58-1984 ص 368.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، مادة (عجم) 59.

- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009، صص 19-20.

- ينظر، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، هشام خالدي، دار الكتب العلمية، 61-بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص 39.

II. ماهية المعجم المتخصص

تُعنى المعاجم المتخصصة بالمدونة المصطلحية الخاصة بحقل معرفي بعينه، سواء أكان علماً تطبيقياً كالهندسة والطب، أم إنسانياً كعلوم التربية وعلم النفس وغيرها من التخصصات، وتقوم منهجيتها على استقصاء مصطلحات ذلك الحقل واستيفائها، ثم شرحها وفق الاستعمال الفعلي المعتمد لدى أهله والمشتغلين به، بما يكفل الدقة الدلالية ويُرسخ الضبط الاصطلاحي.

كما تنصبّ عناية هذه المعاجم على ضرب واحد من ضروب المعرفة، إذ تُنتقى مداخلها وفق انتمائها إلى الحقل المعرفي الذي تُعالجه، وفي هذا السياق يرى أحمد معتوق أنها "محددة ومختصرة نسبياً يُكرس فيها الجهد والوقت لدى مؤلفيها على جانب معيّن أو جزء محدّد من اللّغة، وبذلك من المنتظر من هذه المعاجم أن تكون أكثر استيعاباً لما خُصّصت له وأكثر دقة في التحليل والوصف، وأشدّ إحكاماً تتبعا فيما تقدم من معارف وتفسيرات لمجموعة المفردات التي تشمل عليها، ونتيجة لذلك يمكن القول إنّ الاستفادة منها في مجالها أسرع وأكثر وربما كانت أوسع وأدق وأعمق من حيث النوع⁶².

وتكاد تجمع الدراسات المعجمية الحديثة على أن المعجم المتخصص "يعالج قسماً واحداً من المفردات، ويختص بأحد فروع المعرفة ... وهدفه مساعدة القارئ على معرفه معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته، مثل ذلك معجم حتّي للمصطلحات الطبية (انجليزي عربي) ومعجم الشهابي للمصطلحات الزراعية، والمعجمات التي ينشرها تباعاً مكتب مكتب تنسيق التعريب بالرباط⁶³.

III. المعجم العام والمتخصص:

يُقسّم المعجم إلى صنفين رئيسيين: المعجم العام والمعجم المتخصص. ويتميز هذان الصنفان تمايزاً جوهرياً؛ فبينما يستوعب المعجم العام المجالات اللغوية كافة دون أن يُفرّق بين حقل ولغوي وآخر، ينحو المعجم المتخصص منحى مغايراً، إذ يُركّز عنايته على حقل معرفي محدد، فيجمع ألفاظه

- المعاجم اللغوية العربية (المعاجم العامة وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة دراسة وصفية 62 تحليلية نقدية)، أحمد محمود معتوق، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 1999\1420، ص 31.
 - علم اللغة وصناعة المعاجم، علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط 2، 63
 1411 هـ - 1991 م، ص 46.

ومصطلحاته الخاصة به، مثل معجم الألفاظ القضائية، ومعجم المصطلحات الاقتصادية، ومعجم الألفاظ النحوية والصرفية، وما إلى ذلك مما تستدعيه التخصصات العلمية المختلفة. وقد ميّز أحمد مختار عمر في مؤلفه "صناعة المعجم الحديث" بين جملة من الأنواع المعجمية، مستنداً في تصنيفه إلى معايير متعددة، تشمل: نقطة الانطلاق، وطريقة الترتيب، ومعيار العموم والخصوص، وعدد اللغات. وبالنظر إلى معيار العموم والخصوص تحديداً، ينقسم المعجم إلى "معاجم عامة ومعاجم خاصة: اشتقاقات، معرّبات، سياق، مترادفات، شخص أو نص، معجم للنطق، لهجة أو لهجات، ومعجم تخصصي"⁶⁴.

ويذهب علي القاسمي عند تفريقه بين المعجم العام والمعجم المتخصص إلى أن "المعجم العام هو ذلك الذي يحاول تغطية أكبر عدد ممكن من الألفاظ، بينما يعالج المعجم المتخصص قسماً واحداً من تلك المفردات يختص بأحد فروع المعرفة. ويجب أن تكون جميع فروع المعرفة ممثلة في المعجم العام، كما ينبغي أن تُطَّلَع مقدّماً على الكتب والمجالات التي يقرؤها أولئك الذين يهدف المعجم إلى خدمتهم، لتتخذ مصدراً يُستقى منه مفردات ذلك المعجم. أما هدف المعجم المتخصص، فهو مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته"⁶⁵.

ويضطلع المعجم المتخصص في العصر الراهن بدور محوري متنامٍ، تغذّيه حركة الترجمة المتسارعة وما أفرزته من تشعب في التخصصات المعرفية وتكاثرها. يُضاف إلى ذلك أن توسع المعجمية التخصصية من شأنه أن يُخفّف العبء الكمي الملقى على عاتق المعاجم العامة، مما يُتيح لها أن تُركّز جهودها على وظيفتها الجوهرية المتمثلة في تفسير معاني الألفاظ وبيان دلالاتها.

IV. آليات ووسائل صناعة المعاجم المتخصصة

إن وضع المعجم المتخصص وإعداده إعداداً وافياً يلبي متطلبات البحث العلمي، يستلزم الإحاطة بمجمل العمليات المنهجية المرتبطة بجمع المصطلحات وتحليلها وتنسيقها، فضلاً عن استيعاب مرادفاتها وضبط تعريفاتها في اللغة الأصل، وتحديد مقابلاتها في اللغات الأخرى. وفي هذا السياق، انكبّ

- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 1، 1998\1418، ص 64.35

- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 65.46

علماء المعجم العرب على مواكبة ما تشهده الأمم الأخرى من تقدم معرفي وتكنولوجي متسارع، فعمدوا إلى استيعاب كل ما يستجد على الساحة العلمية واستثماره في الإنتاج المعجمي⁶⁶.
 وتنفرد اللغة العربية بثروة مفردية هائلة، تتوافر فيها منظومة متكاملة من الآليات اللغوية الكفيلة بوضع المصطلحات وتوليدها، مما يهيئ لها القدرة على تجديد رصيدها اللغوي بما يواكب حاجيات المتكلمين المعاصرة، ويُرسّخ مكانتها في صفوف لغات العلم الحديث. وسيعنى هذا البحث بدراسة هذه الآليات وطرق وضع المصطلحات المتخصصة في أبرز الحقول المعرفية شيوعاً، كالنفسية والطبية والهندسية وسواها.

تتميّز اللغة العربية بكمّ هائل من المفردات التي تتوفر فيها منظومة متكاملة من الآليات اللغوية الكفيلة بوضع المصطلحات وتوليدها، تسمح لها بتجديد مفرداتها لتلبية حاجيات المتكلمين العصرية، ولجعل اللغة العربية في مصاف اللغات العلمية العصرية، ومن أبرز آليات وضع المصطلحات المتخصصة في أكثر المجالات شيوعاً النفسية والطبية والهندسية وغيرها:

- الاشتقاق:
- النحت
- المجاز
- التعريب
- الترجمة

المحور الثاني: مكانة المعاجم المتخصصة في التراث العربي

تشكل المعاجم المتخصصة جزءاً لا يتجزأ من الإرث الثقافي العربي، حيث نشأت لتلبية الحاجة إلى تنظيم المصطلحات وتوثيقها، سواء في المجالات الدينية أو العلمية أو الثقافية، وتعكس هذه المعاجم عمق اللغة العربية وقدرتها على التكيف مع التحولات الحضارية والتكنولوجية على مر العصور.

- ينظر: إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة، شرنان وسيلة، دار هومة للطباعة 66 والتوزيع، د.ط، 2013، ص 46.

وتعود جذور التأليف المعجمي عند العرب إلى القرن الثاني الهجري، حين أرسى الخليل بن أحمد الفراهيدي دعائم هذا الصرح بوضعه معجم "العين"، الذي شكّل منطلقاً تأسيسياً لتدوين اللغة العربية وصونها. ثم ما لبث هذا التأليف أن اتسعت آفاقه لتستوعب مجالات معجمية شتى؛ من تدوين الأنساب، إلى استجلاء غريب القرآن الكريم والحديث النبوي، وصولاً إلى الرسائل اللغوية التي عالجت موضوعات كخلق الإنسان والحيوان والنبات والأشجار وسواها. وقد تطورت هذه الجهود تدريجياً لتُقضي إلى ظهور معاجم الموضوعات، ثم المعاجم المتخصصة التي بلغ فيها العرب شأواً بعيداً من الإتقان والإبداع والمعجم المتخصص في حقيقته حصيلة لغوية وافية لمنظومة المصطلحات التي يضمها ويؤطرها. والناظر في التراث العربي يُدرك أن المصطلح العربي قطع مسيرته عبر مرحلتين متميزتين: أولاهما مرحلة الجاهلية، التي تشكّلت فيها المصطلحات في رحاب الحياة البدوية ومفرداتها، وتجمّعت في رسائل لغوية صغيرة تُعدّ باكورة المعجمية التخصصية في العربية. وثانيتها مرحلة الإسلام، التي أفرزت منظومة مصطلحية جديدة في الحقلين الديني والحضاري معاً، ثم أخذت هذه المصطلحات تتراكم وتتطور حتى دُوّنت في معاجم متخصصة متنوعة، وهو ما سينكشف بيانه والتفصيل فيه في ثنايا هذا المبحث.

أولاً: كتب الرسائل تمهيد للمعاجم الخاصة

أ. البيئة العربية وأصل المعاجم المتخصصة:

نشأت المصطلحات الأولى في البيئة العربية قبل الإسلام، وقد تميزت بارتباطها الوثيق بالطبيعة الصحراوية التي عاش فيها العرب، واعتمد العلماء آنذاك على جمع الألفاظ من أفواه العرب الخُلص الأقحاح ممن سلمت ألسنتهم من الخطأ أو الاختلاط بالأعاجم، مما جعل لغتهم وسيلةً تعبير دقيقةً وشاملة عن بيئتهم ومحيطهم، وانعكست هذه البيئة على المفردات التي وَثَّقت عناصر الحياة الصحراوية من إنسان، وحيوان، ونبات، ومراحل تطورها⁶⁷.

وصل إبداع العرب في اللغة إلى حدّ جعلهم يخصصون أسماءً لكل مرحلة من مراحل نمو الإنسان والحيوان والنبات، وقد اقتصرت مفردات اللغة، قبل العصرين الأموي والعباسي، على ما كان مألوفاً لدى أهل البادية من مظاهر الحياة اليومية، وما تقع عليه أبصارهم من الإبل، والخيل، والسيوف،

- ينظر: مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990، ص 2. 67

والرماح، والكتبان الرملية، ومختلف أنواع الحيوان، إضافة إلى مظاهر الكهانة، والعرافة، والفأل، والطير، وما شابهها⁶⁸.

II. الرسائل المتخصصة وتنوع مجالاتها:

كانت الرسائل الخاصة أولى خطوات التأليف في مجال المعاجم المتخصصة، حيث بدأ العلماء بجمع المصطلحات المرتبطة بمجالات محددة، مثل الحيوان والنبات والجماد، فهي "من أقدم ما ألف الدارسون في اللغة العربية إن لم يكن أقدمها، وكانوا يجمعون في الكتاب منها الألفاظ التي تنتمي إلى موضوع واحد، فأصدروا كتباً خاصة بالنبات والحيوان والجماد، بل بأصناف منها كالخيل والإبل والحشرات والمواضع"⁶⁹، فكانت هذه الرسائل نواة أولية لمعاجم لاحقة، ومن أشهرها:

- خلق الإنسان والخيول، لأبي مالك الأعرابي (يجهل تاريخ مولده ووفاته)
- الحشرات، لأبي خيرة الأعرابي العدوي (يجهل تاريخ مولده ووفاته)
- السلاح، للنظر بن شميل التميمي (122 هـ - 203 هـ)
- خلق الإنسان، الخيل، الإبل، النخلة، لأبي عمرو الشيباني (94هـ-206هـ)
- الإنسان الزرع لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي (110 هـ - 209هـ)
- خلق الإنسان، المطر، المياه، الشجر، غريب الأسماء، لأبي زيد الأنصاري (119هـ - 215هـ)
- خلق الإنسان، الإبل، النحل، النبات، الخيل، للأصمعي (122هـ-216هـ)
- أسماء الخيل، البئر، النواذر، الدرع، لابن الأعرابي (150هـ - 231هـ)
- ...

وغيرها كثير⁷⁰.

- ينظر: علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص 208 \ 68
دراسات في اللسانيات التطبيقية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م، ص 292.
- معاجم على الموضوعات، حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1405 هـ - 1985م، ص 69.5
- ينظر: علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص 208 \ 70
دراسات في اللسانيات التطبيقية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م، ص 292.

والناظر في هذه الرسائل يلاحظ أنها لم تكن مجرد قوائم إحصائية للألفاظ، بل كانت توثيقاً معرفياً لعلاقة الإنسان العربي ببيئته الطبيعية، وهذا ما يجعل منها باكورة ما يُسمى في اللسانيات الحديثة بـ "الحقول الدلالية" (champs sémantiques)، إذ يضم كل حقل مجموعة من الألفاظ ذات مكّون دلالي مشترك.

ثانياً: تعدد مجالات المصطلح في العصر الإسلامي

أسهم انتشار الإسلام وازدهار الحضارة الإسلامية في إحداث تحول حضاري عميق، إذ انتقل العرب في أمد وجيز لم يتجاوز القرن الأول الهجري من بيئة الجزيرة العربية الصحراوية إلى عواصم الحضارات الكبرى كالعراق والشام ومصر وبلاد فارس. وقد اقترن هذا الانتقال بتحوّلات شاملة وجذرية طالت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية على حدّ سواء. وكلما توسعت رقعة العرب واتسعت دائرة احتكاكهم بتلك الحضارات العريقة، تعاظمت الحاجة إلى تطوير اللغة العربية وتأهيلها لاستيعاب المصطلحات الوافدة والتعبير عنها، فنشأت معاجم متخصصة تغطي الجانب الديني بشقيه الفقهي والتفسيري، إلى جانب العلوم الطبيعية والطبية، مما أسهم في إثراء الرصيد اللغوي العربي وتنويع مصنفاته المعجمية التخصصية.

وقد توزعت المفاهيم المستحدثة على اتجاهين رئيسيين:

أولهما: المفاهيم الإسلامية، وهي تلك التي أفرزتها الشريعة الإسلامية، وانتظمت في مصطلحات قرآنية ونبوية، إلى جانب ما استحدثه العلماء من مفاهيم لتفصيل مسائل العقيدة وأحكام الفقه، وقد ارتبطت بها علوم اللغة ارتباطاً عضوياً بوصفها الوعاء الحامل لتراث الدين ولغته.

وثانيهما: المفاهيم الحضارية والعلمية، وهي التي أملتتها ضرورة استيعاب العلوم المختلفة كالفلك والطب والهندسة والكيمياء، مما استدعى صياغة منظومة مصطلحية دقيقة قادرة على التعبير عن هذه الحقول المعرفية والإحاطة بمضامينها.

وقد شكلت المصطلحات المعبرة عن مفاهيم الاتجاهين في مجملها لغة جديدة في تاريخ العربية لم تعرفها من قبل، وسميت بلغة العلم في الإسلام، وهذه اللغة لم تنتشأ دفعة واحدة بل نمت وتنوعت على مر الزمن، بُدّرت بذورها في القرن الأول الهجري، وظهرت مصطلحات في الفقه والتفسير والكلام، وتلتها في القرن الثاني مصطلحات في علوم اللغة والتاريخ، في الأخلاق والسياسة، في الطب والكيمياء، في

الفلك والهندسة، واستكملت العلوم العربية في القرن الثالث لعتها، وتوفرت لها أسباب الحياة، وما أن حلَّ القرن الرابع الهجري وهو العصر الذهبي في تاريخ الثقافة الإسلامية حتى استقر المصطلح العلمي...⁷¹

ثالثاً: ثراء المعاجم المتخصصة في التراث العربي

1. تعدد مجالات المعاجم المتخصصة

شهدت اللغة العربية في أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية دخول سيل من المصطلحات الجديدة، الأمر الذي دفع نخبة من العلماء إلى تصنيفها وترتيبها وفق مجالات تخصصها، ثم تدوينها في معاجم متخصصة، "بدأت هذه الجهود بالعلوم الدينية واللغوية، ثم امتدت إلى العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية"⁷².

وقد تميزت هذه المعاجم عن المعاجم العامة باتباع منهجية علمية دقيقة تركز على بيان الدلالات الاصطلاحية للألفاظ، مع الإشارة أحياناً إلى معناها اللغوي لبيان العلاقة بينهما.⁷³ تنوعت معاجم التخصص من حيث المادة والترتيب؛ فقد تناول بعضها علماً واحداً، بينما شملت أخرى عدة علوم. واعتمدت في ترتيبها إما النهج الموضوعي أو الترتيب الهجائي، وفي شرحها تراوحت بين الإيجاز والتفصيل. وقد توسعت هذه المعاجم لتشمل مجالات متنوعة، مثل معاجم الأعلام التي تناولت التراجم والطبقات، وبرزت فيها معاجم طبقات الفقهاء والمعتزلة والنحاة والأطباء. كما حظيت الأماكن باهتمام كبير، وتميزت معاجمها بطابع موسوعي جغرافي، أبرزها "معجم البلدان" لياقوت الحموي⁷⁴.

ورغم تنوع المعاجم المتخصصة، حظيت معاجم الفقه بالصدارة في الشبوع والدقة. وقد أثار غنى المعاجم المتخصصة، خاصة في مجال النبات، إعجاب المستشرقين، حيث وصف أحدهم ملاحظات أبي حنيفة الدينوري بأنها دقيقة للغاية وتستحق التقدير⁷⁵.

- لغة العلم في الإسلام، إبراهيم مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 29، 1972، ص 71.15
- المرجع السابق، ص 16 - 72.17
- ينظر: تراث المعاجم الفقهية في العربية، خالد فهمي، ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 2003، ص 73.49
- لغة العلم في الإسلام، إبراهيم مذكور، ص 74.16
- المعجم العربي، نشأته وتطوره، د. حسين نصار، دار الكتاب العربي، مصر، 1956 م، ص 75.57

II. أهم مصنفات المعاجم المتخصصة في التراث العربي

إن المتأمل في التراث العربي وما خلفه العلماء الأقدمون من إرث فكري وثقافي، يجد أن المعاجم المتخصصة قد شغلت مكانة بارزة في هذا التراث، حيث عكست مدى اهتمام الحضارة الإسلامية بتنظيم المعرفة وضبطها، وقد تميزت هذه المعاجم بشموليتها وتنوعها، إذ لم تقتصر على مجال علمي أو فني واحد، بل امتدت لتشمل مختلف العلوم والفنون.

لقد أولى العلماء العرب اهتماماً بالغاً بالعلوم الدينية، فوضعوا معاجم متخصصة في الفقه والحديث والتصوف، بغية توضيح المصطلحات الدقيقة وتفسير المفاهيم التي شكلت أساساً للفهم الديني.

1- كتب مصطلحات العلوم الشرعية وأنواعها

أ- كتب المصطلحات الفقهية

- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري (370 هـ)
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي (537 هـ)
- تحرير التتبيه للنووي (676 هـ)
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي
- الحدود والأحكام الفقهية للبساطامي (875 هـ)
- الحدود الأنيقة التعريفات الدقيقة لأنصاري (626 هـ)
- التوقيف على مَهَمَّات التعاريف للمناوي (1031 هـ)

ب- كتب المصطلحات الحديثية

- علوم الحديث لابن الصلاح (643 هـ)
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (733 هـ)
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (744 هـ)
- الديباج المذهب للجرجاني (816 هـ)
- نزاه النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني (852 هـ)
- جواهر الأصول في علم حديث الرسول للفارسي (873 هـ)
- شرح المنظومه البيقونية في مصطلح الحديث للبيقوني (1080 هـ)

ف - كتب المصطلحات الصوفية

- الرساله القشيرية لعبد الكريم القشيري (465 هـ)
- اصطلاحات الشيخ محي الدين بن عربي (638 هـ)
- اصطلاحات الصوفية للكاشاني (730 هـ)

2- كتب مصطلحات علوم اللغة

أما المعاجم المتخصصة المصنفة في علوم اللغة فلم تكن أقل أهمية من سابقتها، فقد تناولت مختلف فروع اللغة من عروض وقافية ونحو ودلالة، سعياً إلى توثيق قواعد اللغة وأصواتها ودلالاتها، مما أسهم في الحفاظ على هوية اللغة العربية ونقلها للأجيال اللاحقة بشكل دقيق ومضبوط.

أ- مصنفات في العروض والقافية

- كتاب القوافي للأخفش (215 هـ)
- مختصر القوافل لابن جني (392 هـ)
- عروض الورقة للجوهري (393 هـ)
- الوافي في العروض والقوافي للتبريزي (502 هـ)
- المعيار في أوزان الأشعار، والكافي في علم القوافي للشنتريني (549 هـ)

ب- مصنفات في الحدود النحوية

- الحدود للرماني (384 هـ)
- الحدود في النحو للجبراني (668 هـ)
- الحدود في النحو للفاكهي (972 هـ)
- شرح الحدود في النحو للفاكهي

ج- مصنفات في الأصوات وصفاتها

- مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان (560 هـ)

د- مصنفات في الدلالة وتطورها وتأصيلها

- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية للرازي (322 هـ)

• التعبير في التذكير للشيرى (465 هـ)

3- كتب مصطلحات الفلسفة و علم الكلام

ولم تتوقف هذه العناية عند العلوم الدينية واللغوية، بل امتدت لتشمل الفلسفة، حيث قام العلماء بتحديد المفاهيم والمصطلحات الفلسفية التي استوردوها من الثقافات الأخرى، وصاغوها في قوالب عربية تتناسب مع السياق الثقافي الإسلامي.

• رساله الحدود لجابر بن حيان (200هـ)

• رساله الحدود والرسم للكندي (260هـ)

• رساله الحدود الفلسفية للخوارزمي الكاتب (387هـ)

• رسالة الحدود لابن سينا (428هـ)

• رسالة الحدود للغزالي (505 هـ)

• كتاب الحدود والرسم لإخوان الصفا

• كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (631هـ)

4- كتب المصطلحات الطبية

في الطب، نجد معاجم متخصصة عالجت المصطلحات الطبية، سواء المتعلقة بالأدوية المفردة أو الأمراض وطرق علاجها، مما أسهم في تقدم العلوم الطبية في الحضارة الإسلامية.

أ- المصنفات الاصطلاحية العامة

• التتوير في الاصطلاحات الطبية للقمرى (380 هـ)

• مفيد العلوم ومبيد الهموم لابن الحشاء (647هـ)

• بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية من العربية واليونانية واللاتينية (944 هـ)

• قاموس الأطباء وناموس الألبا للفؤصوني (1044هـ)

ب- المصنفات الاصطلاحية الخاصة

• كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن إسحاق (264هـ)

• المرشد في طب العين للغافقى (ق 7 هـ)

ج- مصنفات في الأدوية المفردة

- كتاب الأدوية المفردة لإسحاق ابن عمران (279 هـ)
- كتاب التلخيص في الأدوية المفردة لدونش بن تميم اليهودي (360 هـ)
- كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزار (369 هـ)
- كتاب الأدوية المفردة لأبي الصلت أمية بن عبد العزيز (529 هـ)
- شرح أسماء العُقَّار لأبي عمران موسى بن عبد الله الإسرائيلي (621 هـ)
- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (641 هـ)
- منتخب كتاب جامع المفردات للغافقي (560 هـ) انتخبه أبو الفرج غريغور يوس (684 هـ)
- المعتمد في الأدوية المفردة ليوسف ابن عمران الغساني (694 هـ)

5- كتب المصطلحات الرياضية

كما برزت معاجم متخصصة في الرياضيات والجبر، حيث قدم العلماء شروحات دقيقة لمصطلحات هذا العلم.

- اللمعة الماردينية في شرح الياسينية في الجبر والمقابلة للمارديني (912 هـ)

6- كتب التصنيف العلمي الابيستيمولوجي

وأخيرا نجد التصنيف العلمي الذي يعد بمثابة تنظيم شامل للمعارف الإنسانية وتصنيفها، من خلال وضع مصطلحات محددة لكل علم وفن، مما يُظهر عبقرية المنهجية العلمية عند العرب والمسلمين

أ- كتب عنيت بتصنيف العلوم والفنون

الاهتمام ببعض العلوم والفنون والترجمة لأعلام المصنفين والمؤلفين منها:

- الفهرست لابن النديم (385 هـ)

الاهتمام بتصنيف العلوم وذكر مصطلحاتها

- التعريفات للجرجاني (816 هـ)

- الكليات لأبي البقاء الكفوي (1094 هـ)

- كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (1158هـ)
- جامع العلوم الملقب بدستور العلماء لأحمد نكري (ق 12هـ)
- مفاتيح العلوم للخوارزمي (387هـ)
- الاهتمام بالعلوم وذكر أسماء الكتب والتعريف بها والترجمة لأعلام المصنفين
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كوبري زادة (962هـ)
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لحاجي خليفة (1067هـ)
- **ب- كتب خصصت لتصنيف العلوم وإحصائها**
- إحصاء العلوم للفارابي (339هـ)
- إرشاد القاصد إلى أسماء المقاصد للابن الأكفاني (749هـ)
- إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي (911هـ)

يمكن القول إن هذه المصنفات مثلت استجابة واعية لتحديات العصر الذي ظهرت فيه، حيث لم تكن الغاية منها تعقيد العلوم، بل تبسيطها وتقديمها في قوالب واضحة تناسب المتخصص وغير المتخصص. ومن هنا، يظهر أن المعاجم المتخصصة كانت خطوة أساسية نحو تطوير العلوم وتعزيز التواصل العلمي، مما يجعلها إرثاً غنياً يجب دراسته وتطويره في ضوء مستجدات العصر الحديث.

يتضح من هذا الجرد الثري أن المعاجم المتخصصة لم تكن ترفاً فكرياً أو نزوعاً نخبياً، بل كانت استجابة وظيفية مباشرة لحاجات معرفية حقيقية، ومن اللافت للنظر أن معاجم الفقه والحديث جاءت في مقدمة هذه الجهود زمنياً وكمياً، مما يؤكد أن الباعث الديني كان المحرك الأول لنشأة

المعجمية التخصصية العربية، ومن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أن بعض هذه المعاجم— كالتعريفات للجرجاني وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي— كانت تستهدف صراحةً القارئ غير المتخصص بهدف تيسير الاطلاع على العلوم المختلفة، وهو ما يُفند القول بأن التخصص المعجمي أفضى إلى التعقيد دون التبسيط.

رابعاً: قوة المعاجم المتخصصة ومكانتها في التراث العربي

المصنفات المعجمية المتخصصة في التراث العربي ليست مجرد مجموعة من الكتب أو القواميس التي جمعت المصطلحات وفسرتها، بل هي شهادة على عبقرية العلماء العرب والمسلمين في تنظيم المعرفة وتطوير أدواتها. لقد برهنت هذه المصنفات على قدرة الحضارة الإسلامية على استيعاب العلوم المختلفة، توثيقها، وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع السياق الثقافي واللغوي العربي.

كانت هذه المصنفات ردًا منهجيًا على الحاجة إلى ضبط المفاهيم وضمان استيعابها بشكل واضح، خاصة في عصر ازدهرت فيه التخصصات العلمية والدينية والفلسفية. فهي لم تكن محاولة لإضافة المزيد من التعقيد، بل جاءت كخطوة نحو التبسيط والتنظيم، إذ وُضعت بطريقة منهجية تجعل من السهل على العلماء والطلاب فهم المصطلحات المتخصصة دون الحاجة إلى الغوص في تفاصيل معقدة أو مبهمّة.

وتظهر قوة المصنفات المعجمية المتخصصة في:

1- توحيد المفاهيم وبناء المعايير

شكلت المصنفات المعجمية وسيلة لتوحيد المصطلحات وضبطها، وأداة لرفع اللبس والغموض، وتقليل الاختلافات الناتجة عن تعدد الفهوم، وذلك في عصر تعددت فيه المدارس الفكرية والمناهج العلمية، وفي هذا يذهب القاسمي إلى أن المعجم المتخصص يهدف إلى "مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته"⁷⁶.

2- ربط العلوم وتكاملها

أتاحت هذه المعاجم إمكانية ربط مختلف التخصصات العلمية ببعضها البعض، سواء في العلوم الدينية أو اللغة أو الفلسفة أو الطب، حيث كان العلماء يعتمدون عليها لفهم المصطلحات المستخدمة في حقول مختلفة.

- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 76.46

3- التيسير والتبسيط للمتخصصين وغير المتخصصين

رغم أن هذه المعاجم ألفت في أصلها للعلماء والباحثين، إلا أنها صيغت بلغة ميسرة ومنهجية واضحة، مما جعلها متاحة لغير المتخصصين أيضاً، وهو ما يضمن إيصال المعرفة إلى أوسع شريحة ممكنة من المجتمع.

4- تطوير اللغة العربية باعتبارها أداة علمية

هذه المصنفات لم تُعَنَّ فقط بالمصطلحات، بل ساعدت في تطوير اللغة العربية نفسها كوسيلة للتعبير عن أدق المفاهيم العلمية والفكرية. فمن خلال هذه المصنفات، تمكنت العربية من استيعاب العلوم الوافدة، مثل الفلسفة والطب والرياضيات، مما جعلها لغة عالمية للعلم في ذلك العصر.

5- الحفاظ على التراث العلمي وضمان استمراريته

لقد حفظت هذه المصنفات المعرفة للأجيال القادمة، مما جعلها أساساً للنهضة العلمية والثقافية في العالم الإسلامي. فدون هذه المصنفات، لربما ضاعت العديد من المفاهيم أو أُسيء فهمها، وهو ما يبرز قيمتها الاستثنائية في توثيق العلوم ونقلها.

6- المعاجم المتخصصة خطوة نحو التبسيط لا التعقيد

إن النظر بتمعن في هذه المصنفات يُظهر بوضوح أنها لم تكن وسيلة لزيادة التعقيد، بل خطوة جريئة نحو تبسيط العلوم وتسهيل تعلمها. كانت تهدف إلى إزالة الغموض عن المصطلحات، وتنظيم المعرفة بطريقة تتيح للجميع الاستفادة منها.

بدلاً من خلق فجوة بين العلماء والمتعلمين، كانت هذه المصنفات جسراً يعبر به الطلاب والباحثون إلى عوالم جديدة من المعرفة. لقد وضعت حجر الأساس لنظام تعليمي قائم على الوضوح والدقة، مما جعلها نموذجاً يُحتذى به في مختلف الحضارات.

إن القارئ الناقد لهذه المصنفات يُدرك أن إشكالية "التبسيط مقابل التعقيد" إشكالية نسبية بامتياز؛ فما يبدو تعقيداً من منظور القارئ العادي هو في حقيقته دقة منهجية لا غنى عنها في السياق العلمي. فالتعريف الاصطلاحي الدقيق حتى - وإن بدا عسيراً لغير المتخصص - يُضفي على التواصل العلمي صفة الوضوح والإحكام في نظر المتخصصين. ومن هنا يمكن القول إن التعقيد الظاهري في المعاجم المتخصصة هو تبسيط في العمق: تبسيط لتعقيد الواقع المعرفي وكثرة مصطلحاته. وهذا ما يُجَلِّي المفارقة الجوهرية في عنوان البحث: أن التبسيط والتعقيد وجهان لعملة واحدة في تاريخ المعجمية العربية المتخصصة.

خاتمة

وختاماً فإن المعاجم المتخصصة شكلت محورا مهما في المعاجم العربية فكانت بدايتها الرسائل المتخصصة التي جمعت ما دار على ألسنة العرب في الجاهلية من مصطلحات تصف محيطهم وبيئتهم، ثم اكتملت بالمعاجم المتخصصة التي تضمنت مصطلحات العصر الإسلامي بشقيها الديني والعلمي الحضاري، فتوسع التأليف فيها في شتى المجالات مثل ما بيناه

لقد تجاوزت هذه المصنفات حدود التخصص الواحد، لتشمل جميع العلوم والفنون، بدءاً من العلوم الدينية واللغوية، مروراً بالفلسفة والطب، ووصولاً إلى الرياضيات والتصنيف العلمي. هذه الكثرة والتنوع لم تكن عبئاً، بل دليلاً على عناية العلماء بتنظيم المعرفة وتيسير فهمها، ما جعل هذه المصنفات خطوة أساسية في تبسيط العلوم وتوضيحها، لا تعقيدها.

من خلال هذه المعاجم، تمكن العلماء من توحيد المفاهيم وتطوير لغة علمية دقيقة، قادرة على استيعاب المستجدات العلمية والفكرية. كما أن شمولية هذه المصنفات للعلوم المختلفة عكست روح الحضارة العربية التي ربطت بين المعارف المتعددة، وجعلتها في خدمة الإنسانية.

هذه المصنفات لم تكن مجرد شرح للمصطلحات أو تفسيرها فحسب، بل ساهمت في تأصيل المفاهيم وتطويرها، مما جعلها أداة مهمة للبحث العلمي ومصدر إلهام للأجيال اللاحقة. كثرتها وتنوعها دليلٌ على الثراء العلمي والثقافي للحضارة العربية، وشاهد على قدرة اللغة العربية على احتضان مختلف العلوم والفنون.

إن النظر إلى هذه المصنفات اليوم يُظهر قيمتها الفائقة وأثرها البالغ في تطوير العلوم وتيسير فهمها، مما يجعلها إرثاً خالداً يُظهر عبقرية الفكر العربي وإبداعه المنهجي.

وهكذا كانت المصنفات المعجمية المتخصصة إحدى أعظم إنجازات التراث العربي، إذ جمعت بين العلم والدقة والمنهجية، وكانت ركيزة أساسية لبناء حضارة متكاملة. لم تكن هذه المصنفات عبئاً على الباحثين، بل كانت مصدر إلهام لهم، وساعدتهم على المضي قدماً نحو تحقيق المزيد من الإبداع والابتكار. هي بحق، خطوة نحو التبسيط والتنظيم، وليست إضافة إلى التعقيد أو الغموض.

بيبليوغرافيا المصادر والمراجع:

1. إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة ، شرنان وسيلة، دار هومة للطباعة والتوزيع، د.ط، 2013.
2. تراث المعاجم الفقهية في العربية، خالد فهمي، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 2003.
3. دراسات في اللسانيات التطبيقية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م.
4. سر صناعة الإعراب، ابن جني (392هـ)، تح: د. حسن هندأوي، دار الكتب العلمية، ط، 1 بيروت، (2000م).
5. صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث ، هشام خالدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، 2012.
6. صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998\1418.
7. صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.
8. علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.
9. علم اللغة وصناعة المعاجم، علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط 2، 1411 هـ - 1991 م.
10. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: 170هـ، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

11. لغة العلم في الإسلام، إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد 29، 1972.
12. المعاجم اللغوية العربية (المعاجم العامة وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة دراسة وصفية تحليلية نقدية)، أحمد محمود معتوق، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 1999\1420.
13. معاجم على الموضوعات، حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1405 هـ - 1985 م.
14. المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1994.
15. المعجم العربي، نشأته وتطوره، د. حسين نصار، دار الكتاب العربي، مصر، 1956 م.
16. معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب ، وجدي وهبة ، كامل المهندس ، مكتبة لبنان ، الطبعة الثانية، 1984.
17. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
18. مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990.



مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية
 PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

L'intelligence artificielle comme moteur de la transformation numérique des organisations : une revue de littérature conceptuelle

Artificial Intelligence as a Driver of Organizational Digital Transformation: A Conceptual Literature Review

Fekkak Azzeddine

Docteur en économie et gestion
 Faculté d'Économie et de Gestion -Kenitra
 Ibn Tofail Maroc
ORCID: 0009-0005-7681-8858
azzeddine.fekkak1@uit.ac.ma

El asadi abdessamad

Doctorant
 Faculté polydisciplinaire-Khouribga
 Sultan Moulay Slimane Maroc
 Laboratoire d'Économie et de Gestion
elasadiabdessamad@gmail.com

Résumé

La transformation numérique représente aujourd'hui un enjeu stratégique majeur pour les organisations confrontées à l'évolution rapide des technologies, à l'intensification de la concurrence et à l'augmentation des volumes de données. Dans ce contexte, l'intelligence artificielle s'impose comme un levier essentiel de transformation grâce à sa capacité à automatiser les processus, à exploiter les données à grande échelle et à améliorer la prise de décision. Toutefois, les recherches portant sur les interactions entre intelligence artificielle et transformation numérique demeurent fragmentées.

Cette étude propose une revue de littérature conceptuelle visant à analyser le rôle de l'intelligence artificielle dans la transformation numérique des organisations. À partir d'une synthèse des travaux récents en systèmes d'information, management et innovation numérique, elle examine les mécanismes de création de valeur associés à l'adoption de l'IA ainsi que les principaux enjeux organisationnels et de gouvernance.





Les résultats montrent que l'intelligence artificielle contribue à améliorer l'efficacité opérationnelle, la qualité des décisions, l'innovation et l'agilité organisationnelle. Cependant, les bénéfices obtenus dépendent fortement des capacités organisationnelles, de la qualité des données, des compétences numériques et des mécanismes de gouvernance mis en place. L'étude met également en évidence l'importance croissante des questions liées à la transparence algorithmique, à la protection des données et à l'intelligence augmentée dans les stratégies de transformation numérique.

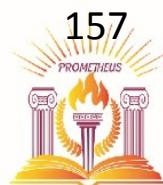
Mots-clés : Intelligence artificielle ; Transformation numérique ; Systèmes d'information ; Création de valeur ; Gouvernance de l'IA.

Abstract

Digital transformation has become a major strategic challenge for organizations facing rapid technological advancements, increasing competitive pressure, and growing volumes of data. In this context, artificial intelligence (AI) has emerged as a key driver of transformation due to its ability to automate processes, leverage large-scale data, and enhance decision-making. However, research examining the relationship between artificial intelligence and digital transformation remains fragmented across different theoretical and disciplinary perspectives.

This study presents a conceptual literature review aimed at analyzing the role of artificial intelligence in organizational digital transformation. Drawing on recent contributions from information systems, management, and digital innovation research, it examines the value creation mechanisms associated with AI adoption as well as the main organizational and governance challenges related to its implementation.

The findings indicate that artificial intelligence contributes to improving operational efficiency, decision quality, innovation, and organizational agility. However, the benefits derived from AI largely depend on organizational capabilities, data quality, digital skills, and governance mechanisms. The study also highlights the growing importance of issues related to algorithmic transparency, data protection, and augmented intelligence within digital transformation strategies.



Keywords: Artificial Intelligence; Digital Transformation; Information Systems; Value Creation; AI Governance.

1. Introduction

La transformation numérique s'est imposée comme un enjeu stratégique majeur pour les organisations évoluant dans un environnement marqué par l'accélération des innovations technologiques, l'intensification de la concurrence et la croissance exponentielle des données. L'émergence de nouvelles technologies numériques a profondément modifié les modèles d'affaires, les processus organisationnels et les modes de création de valeur. Dans ce contexte, les entreprises et les institutions publiques sont amenées à repenser leurs stratégies, leurs structures et leurs pratiques de gestion afin de maintenir leur compétitivité et leur capacité d'innovation (Vial, 2019 ; Verhoef et al., 2021).

Parmi les technologies qui alimentent cette transformation, l'intelligence artificielle occupe une place centrale. Définie comme un ensemble de techniques permettant à des systèmes informatiques d'exécuter des tâches nécessitant habituellement des capacités cognitives humaines, telles que l'apprentissage, le raisonnement ou la prise de décision, l'IA est aujourd'hui considérée comme l'un des principaux moteurs de la transformation numérique (Russell & Norvig, 2021). Les progrès réalisés dans les domaines du machine learning, du deep learning et de l'intelligence artificielle générative ont considérablement renforcé les capacités des systèmes intelligents et favorisé leur diffusion dans de nombreux secteurs d'activité.

L'intérêt croissant pour l'intelligence artificielle s'explique par son potentiel à améliorer l'efficacité opérationnelle, à optimiser l'exploitation des données et à soutenir la prise de décision. Les organisations utilisent désormais ces technologies pour automatiser des processus, personnaliser les services, améliorer l'expérience client et développer de nouveaux modèles économiques fondés sur les données (Davenport & Ronanki, 2018). Dans le domaine des systèmes d'information, l'IA contribue à renforcer les capacités analytiques des organisations et à accélérer les initiatives de transformation numérique.

Toutefois, l'intégration de l'intelligence artificielle ne se limite pas à des enjeux technologiques. Son adoption soulève également des défis liés à la gouvernance des données, à la cybersécurité, à la transparence algorithmique et à l'éthique des systèmes intelligents. Par ailleurs, la réussite des projets d'IA dépend largement de facteurs organisationnels tels que les compétences

numériques, la qualité des données, le leadership et la capacité des organisations à adapter leurs ressources et leurs processus aux nouvelles exigences du numérique. Ainsi, les bénéfices potentiels de l'intelligence artificielle sont étroitement liés aux capacités organisationnelles mobilisées pour son intégration.

Malgré l'abondance des travaux consacrés à l'intelligence artificielle et à la transformation numérique, la littérature demeure relativement fragmentée. Les recherches existantes abordent souvent ces phénomènes sous des angles distincts, ce qui limite la compréhension globale des mécanismes par lesquels l'IA contribue à la transformation numérique et à la création de valeur organisationnelle. Dans cette perspective, une revue de littérature apparaît pertinente afin de synthétiser les connaissances existantes et de proposer une vision intégrée des interactions entre intelligence artificielle et transformation numérique.

Comment l'intelligence artificielle contribue-t-elle à la transformation numérique des organisations et à la création de valeur organisationnelle ?

Afin de répondre à cette question, l'article est structuré en quatre sections. La première présente les fondements théoriques relatifs à la transformation numérique, à l'intelligence artificielle et aux principaux enjeux organisationnels et de gouvernance associée à son intégration. La deuxième expose la méthodologie de recherche fondée sur une revue de littérature conceptuelle. La troisième présente et analyse les principaux résultats issus de la littérature. Enfin, la dernière section discute les contributions théoriques et managériales de l'étude, met en évidence ses limites et propose des pistes de recherche futures.

2. Revue de la littérature

2.1. La transformation numérique : concepts, dimensions et enjeux organisationnels

La transformation numérique est aujourd'hui considérée comme un processus stratégique de changement organisationnel reposant sur l'intégration des technologies numériques dans l'ensemble des activités de l'entreprise afin d'améliorer sa performance, son agilité et sa capacité à créer de la valeur (Vial, 2019 ; Verhoef et al., 2021). Contrairement à la simple numérisation, qui consiste à convertir des informations analogiques en format numérique, la

transformation numérique implique une reconfiguration profonde des processus organisationnels, des modèles d'affaires et des mécanismes de gouvernance.

La littérature identifie généralement trois dimensions complémentaires de la transformation numérique : la dimension technologique, la dimension organisationnelle et la dimension stratégique. La dimension technologique concerne l'adoption d'innovations telles que le cloud computing, le Big Data, l'Internet des objets, la blockchain et l'intelligence artificielle. La dimension organisationnelle renvoie à la transformation des structures, des compétences et des pratiques de travail. Enfin, la dimension stratégique porte sur l'évolution des modèles économiques et la création de nouvelles sources de valeur pour les parties prenantes (Warner & Wäger, 2019).

Dans ce contexte, la transformation numérique apparaît comme un phénomène multidimensionnel qui dépasse largement la seule adoption technologique. Son succès dépend de la capacité des organisations à aligner leurs ressources technologiques, humaines et organisationnelles afin de répondre aux exigences d'un environnement de plus en plus numérique et concurrentiel.

2.2. L'intelligence artificielle comme levier de transformation numérique et de création de valeur

L'intelligence artificielle est définie comme un ensemble de technologies permettant aux systèmes informatiques d'exécuter des tâches nécessitant habituellement des capacités cognitives humaines telles que l'apprentissage, le raisonnement, la perception ou la prise de décision (Russell & Norvig, 2021). Les progrès réalisés dans les domaines du machine learning, du deep learning et du traitement automatique du langage naturel ont considérablement renforcé les capacités des systèmes intelligents et favorisé leur diffusion dans les organisations (LeCun et al., 2015 ; Jordan & Mitchell, 2015).

La littérature considère désormais l'intelligence artificielle comme l'un des principaux moteurs de la transformation numérique. Les systèmes intelligents contribuent à l'automatisation des processus, à l'amélioration de la prise de décision et au développement de nouvelles formes d'innovation organisationnelle (Davenport & Ronanki, 2018 ; Mikalef et al., 2023). Grâce à



leurs capacités analytiques avancées, ils permettent de traiter des volumes massifs de données, d'anticiper les évolutions du marché et d'optimiser les performances organisationnelles.

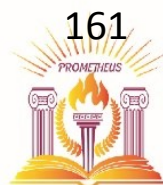
L'intelligence artificielle constitue également une source importante de création de valeur. Sur le plan opérationnel, elle améliore l'efficacité des processus et réduit les coûts. Sur le plan informationnel, elle favorise une meilleure exploitation des données et renforce la qualité des décisions. Sur le plan stratégique et relationnel, elle soutient l'innovation, personnalise l'expérience client et contribue au développement de nouveaux modèles économiques fondés sur les données (Brynjolfsson et al., 2023 ; Wamba et al., 2024). Ces différentes formes de valeur expliquent pourquoi l'IA est devenue un élément central des stratégies contemporaines de transformation numérique.

2.3. Les enjeux organisationnels, éthiques et théoriques de l'intégration de l'intelligence artificielle

Malgré les bénéfices associés à son adoption, l'intégration de l'intelligence artificielle soulève plusieurs défis organisationnels et sociétaux. La qualité des données, la cybersécurité, la transparence algorithmique et la protection de la vie privée figurent parmi les principaux enjeux identifiés dans la littérature récente (Floridi et al., 2018 ; Jobin et al., 2019). La dépendance croissante des systèmes intelligents à l'égard des données renforce également les préoccupations liées à la gouvernance de l'information et à la conformité réglementaire.

Par ailleurs, l'intelligence artificielle transforme les compétences et les modes de travail au sein des organisations. Alors que certaines activités sont automatisées, de nouvelles compétences deviennent nécessaires dans les domaines de l'analyse de données, de la gouvernance numérique et de l'éthique de l'IA. Cette évolution favorise l'émergence du concept d'intelligence augmentée, selon lequel les technologies intelligentes complètent les capacités humaines plutôt qu'elles ne les remplacent totalement (Rai et al., 2022).

Plusieurs cadres théoriques permettent d'expliquer ces transformations. La théorie des ressources et compétences (Barney, 1991) souligne que les données, les infrastructures numériques et les compétences analytiques constituent des ressources stratégiques créatrices d'avantage concurrentiel. La théorie des capacités dynamiques (Teece, 2018) met l'accent sur la capacité des organisations à reconfigurer leurs ressources face aux changements technologiques. Enfin, l'approche sociotechnique rappelle que la réussite des projets



d'intelligence artificielle dépend de l'alignement entre les dimensions technologiques, humaines et organisationnelles. Ensemble, ces perspectives contribuent à une meilleure compréhension du rôle de l'intelligence artificielle dans les processus de transformation numérique.

3. Méthodologie de recherche

Cette recherche adopte une approche qualitative fondée sur une revue de littérature conceptuelle visant à analyser les interactions entre l'intelligence artificielle et la transformation numérique des organisations. La revue de littérature constitue une démarche méthodologique particulièrement pertinente pour examiner des phénomènes complexes, émergents et multidisciplinaires, puisqu'elle permet de synthétiser les connaissances existantes, d'identifier les principaux courants théoriques et de mettre en évidence les lacunes de la recherche (Snyder, 2019 ; Jaakkola, 2020). Dans cette perspective, l'étude cherche à développer une compréhension intégrée du rôle de l'intelligence artificielle dans les processus de transformation numérique en examinant les mécanismes de création de valeur, les enjeux organisationnels et les perspectives futures identifiés dans la littérature scientifique. Cette approche s'inscrit dans une logique de conceptualisation et d'intégration des connaissances plutôt que dans une démarche de validation empirique (Torraco, 2016).

La collecte des publications a été réalisée à partir de bases de données académiques reconnues, notamment Scopus, Web of Science, ScienceDirect et Google Scholar. Les critères de sélection retenus concernaient les articles évalués par les pairs, publiés entre 2018 et 2025, en anglais ou en français, et portant explicitement sur les relations entre intelligence artificielle et transformation numérique. Après la phase de sélection, les études retenues ont fait l'objet d'une analyse thématique permettant d'identifier les concepts récurrents, les mécanismes de création de valeur, les enjeux de gouvernance, les implications organisationnelles ainsi que les perspectives de recherche futures (Braun & Clarke, 2022). Afin d'assurer la rigueur scientifique de l'étude, les critères de sélection ont été appliqués de manière systématique et les résultats ont été comparés entre les différentes contributions afin d'identifier les convergences et les divergences de la littérature. Cette démarche a conduit à structurer l'analyse autour de trois axes principaux : le rôle de l'intelligence artificielle dans la transformation numérique,

les mécanismes de création de valeur associés à son adoption et les enjeux organisationnels, éthiques et stratégiques liés à son intégration.

4. Résultats

L'analyse des publications sélectionnées met en évidence le rôle central de l'intelligence artificielle dans les processus de transformation numérique des organisations. Les travaux examinés convergent vers l'idée que l'IA constitue non seulement une innovation technologique, mais également un levier stratégique capable de transformer les systèmes d'information, les modèles d'affaires et les mécanismes de création de valeur. Les résultats de la revue de littérature s'articulent autour de deux axes majeurs : (1) les contributions de l'intelligence artificielle à la transformation numérique et à la création de valeur organisationnelle ; et (2) les enjeux organisationnels, éthiques et humains associés à son intégration.

4.1. Les contributions de l'intelligence artificielle à la transformation numérique et à la création de valeur

Les travaux analysés montrent que l'intelligence artificielle constitue aujourd'hui l'un des principaux moteurs de la transformation numérique des organisations. Grâce à ses capacités d'apprentissage, d'analyse et d'automatisation, l'IA permet de moderniser les processus organisationnels, d'améliorer l'efficacité opérationnelle et d'accélérer la prise de décision (Verhoef et al., 2021 ; Mikalef et al., 2023). Les systèmes intelligents facilitent le traitement en temps réel de volumes massifs de données, l'identification de schémas complexes et la production de recommandations permettant aux organisations de mieux anticiper les évolutions de leur environnement. Cette capacité contribue à renforcer l'agilité organisationnelle et la réactivité face aux changements technologiques et concurrentiels.

Par ailleurs, la littérature met en évidence l'importance des capacités organisationnelles dans la création de valeur associée à l'intelligence artificielle. Les bénéfices obtenus ne dépendent pas uniquement de la sophistication des algorithmes, mais également de la capacité des organisations à mobiliser efficacement leurs ressources technologiques, humaines et informationnelles (Rai et al., 2022 ; Wamba et al., 2024). La qualité des données, le développement des compétences numériques, l'engagement du leadership et l'existence d'une

culture d'innovation apparaissent comme des facteurs déterminants de succès. Dans cette perspective, l'intelligence artificielle génère plusieurs formes de valeur : une valeur opérationnelle à travers l'automatisation et l'optimisation des processus, une valeur informationnelle grâce à l'exploitation avancée des données, ainsi qu'une valeur stratégique liée à l'innovation et au développement de nouveaux modèles économiques fondés sur les données (Brynjolfsson et al., 2023).

4.2. Les enjeux de gouvernance, d'éthique et d'intelligence augmentée

Au-delà des bénéfices observés, la littérature récente souligne l'importance croissante des enjeux de gouvernance et d'éthique dans les projets d'intelligence artificielle. Alors que les premières recherches se concentraient principalement sur les performances technologiques des systèmes intelligents, les travaux contemporains accordent une attention particulière à la gouvernance des données, à la transparence algorithmique et à la responsabilité des décisions automatisées (Floridi et al., 2018 ; Jobin et al., 2019). La qualité, la sécurité et la conformité des données sont désormais considérées comme des facteurs critiques de réussite, tandis que les risques liés aux biais algorithmiques, à la discrimination automatisée et à la protection de la vie privée occupent une place centrale dans les débats académiques et professionnels. Ces observations confirment que la gouvernance constitue aujourd'hui une dimension stratégique de la transformation numérique fondée sur l'IA.

Les résultats mettent également en évidence une évolution significative des relations entre les individus et les technologies intelligentes. Contrairement aux approches initiales centrées sur l'automatisation et la substitution du travail humain, les recherches récentes privilégient le concept d'intelligence augmentée, fondé sur une complémentarité entre les capacités humaines et artificielles (Rai et al., 2022 ; Dwivedi et al., 2023). Les systèmes intelligents sont de plus en plus conçus pour assister les utilisateurs dans leurs activités en fournissant des analyses, des prédictions et des recommandations, tout en laissant la responsabilité des décisions finales aux acteurs humains. Cette logique de collaboration homme-machine apparaît particulièrement pertinente dans les environnements caractérisés par une forte complexité décisionnelle. Enfin, l'émergence de l'intelligence artificielle générative ouvre de nouvelles perspectives en matière d'innovation, de création de connaissances et de transformation des systèmes d'information,

tout en soulevant de nouveaux défis liés à la gouvernance, à la qualité de l'information et à la propriété intellectuelle (Dwivedi et al., 2023 ; Wamba et al., 2024).

Synthèse des résultats

Les résultats de cette revue de littérature montrent que l'intelligence artificielle constitue un catalyseur majeur de transformation numérique et de création de valeur organisationnelle. Toutefois, les bénéfices associés à son adoption dépendent fortement des capacités organisationnelles, de la qualité des données et des mécanismes de gouvernance mis en place. La littérature souligne également que les enjeux éthiques, la transparence algorithmique et le développement de l'intelligence augmentée représentent désormais des dimensions essentielles pour assurer une intégration responsable et durable des technologies intelligentes au sein des organisations.

5. Discussion

Les résultats de cette revue de littérature confirment que l'intelligence artificielle constitue aujourd'hui l'un des principaux moteurs de la transformation numérique des organisations. Au-delà de son rôle technologique, l'IA apparaît comme une ressource stratégique capable de transformer les processus organisationnels, les mécanismes de prise de décision et les modèles de création de valeur. Cette observation rejoint les travaux de Verhoef et al. (2021), qui considèrent la transformation numérique comme un processus multidimensionnel impliquant des changements technologiques, organisationnels et stratégiques. Les résultats montrent que l'intelligence artificielle contribue à renforcer l'agilité organisationnelle, à améliorer la performance opérationnelle et à favoriser l'innovation, confirmant ainsi son importance croissante dans les stratégies de transformation numérique.

L'analyse met également en évidence que la valeur créée par l'intelligence artificielle ne dépend pas uniquement de la performance des technologies utilisées, mais également de la capacité des organisations à mobiliser efficacement leurs ressources et compétences. Cette conclusion s'inscrit dans la perspective de la théorie des ressources et compétences (Barney, 1991), selon laquelle les ressources technologiques ne constituent une source d'avantage concurrentiel durable que lorsqu'elles sont associées à des capacités organisationnelles spécifiques. La qualité des données, les compétences analytiques, le leadership numérique et la culture d'innovation

apparaissent ainsi comme des facteurs déterminants de réussite. Ces résultats corroborent également les travaux de Teece (2018), qui soulignent l'importance des capacités dynamiques permettant aux organisations d'adapter continuellement leurs ressources aux évolutions de l'environnement numérique.

Par ailleurs, cette revue met en évidence l'importance croissante des enjeux de gouvernance dans les projets d'intelligence artificielle. Alors que les premières recherches se concentraient principalement sur les performances techniques des algorithmes, les travaux récents accordent une attention particulière à la qualité des données, à la transparence algorithmique et à la responsabilité des décisions automatisées (Floridi et al., 2018 ; Jobin et al., 2019). Ces préoccupations traduisent une évolution du débat scientifique vers une approche plus responsable de l'intelligence artificielle, dans laquelle les dimensions éthiques et réglementaires deviennent des facteurs essentiels de création de confiance et d'acceptabilité sociale. Dans ce contexte, la gouvernance de l'IA apparaît comme une composante stratégique indispensable à la réussite des initiatives de transformation numérique.

Enfin, les résultats révèlent une évolution significative des relations entre les individus et les systèmes intelligents. Contrairement aux approches centrées sur la substitution du travail humain, la littérature récente privilégie le concept d'intelligence augmentée, fondé sur une complémentarité entre les capacités humaines et artificielles (Rai et al., 2022 ; Dwivedi et al., 2023). Les technologies intelligentes sont de plus en plus conçues pour soutenir les utilisateurs dans leurs activités décisionnelles plutôt que pour les remplacer. Cette évolution est particulièrement visible avec l'émergence de l'intelligence artificielle générative, qui ouvre de nouvelles perspectives en matière de gestion des connaissances, de créativité et d'innovation organisationnelle. Toutefois, elle soulève également de nouveaux défis relatifs à la fiabilité des contenus générés, à la propriété intellectuelle et à la gouvernance des systèmes intelligents. Ces enjeux constituent des pistes de recherche prometteuses pour les futurs travaux consacrés aux interactions entre intelligence artificielle et transformation numérique.

6. Conclusion

Cette étude avait pour objectif d'analyser le rôle de l'intelligence artificielle dans les processus de transformation numérique des organisations à travers une revue de littérature conceptuelle.



L'analyse des travaux scientifiques récents montre que l'intelligence artificielle constitue un levier majeur de transformation organisationnelle capable d'améliorer l'efficacité opérationnelle, de renforcer la qualité des décisions et de stimuler l'innovation. Les résultats soulignent également que la création de valeur associée à l'IA repose non seulement sur les capacités technologiques des systèmes intelligents, mais également sur la qualité des données, les compétences numériques, le leadership organisationnel et les mécanismes de gouvernance mis en place.

Cette revue met également en évidence l'importance croissante des dimensions éthiques et réglementaires dans les stratégies d'intégration de l'intelligence artificielle. Les questions liées à la gouvernance des données, à la transparence algorithmique, à la cybersécurité et à la responsabilité des décisions automatisées apparaissent désormais comme des facteurs critiques de succès. Dans ce contexte, les organisations doivent adopter une approche globale et responsable de l'intelligence artificielle afin de maximiser les bénéfices associés à son utilisation tout en limitant les risques potentiels.

Sur le plan théorique, cette recherche contribue à la littérature en proposant une synthèse intégrée des connaissances relatives à l'intelligence artificielle et à la transformation numérique. Elle met en évidence les mécanismes de création de valeur associés à l'IA et souligne l'importance des capacités organisationnelles et de la gouvernance dans les processus de transformation numérique. Elle permet également de mieux comprendre les interactions complexes entre les dimensions technologiques, humaines et organisationnelles qui conditionnent la réussite des projets de transformation numérique.

Sur le plan managérial, les résultats invitent les organisations à investir simultanément dans les infrastructures technologiques, les compétences numériques et les mécanismes de gouvernance afin de tirer pleinement parti du potentiel des technologies intelligentes. Plus largement, les dirigeants sont appelés à développer une vision stratégique de l'intelligence artificielle intégrée aux objectifs globaux de l'organisation, en favorisant une culture de l'innovation, de l'apprentissage continu et de l'adaptation au changement. La réussite de la transformation numérique dépend ainsi de la capacité des organisations à concilier performance technologique, développement des compétences humaines et responsabilité éthique.

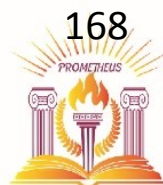




Cette étude présente néanmoins certaines limites inhérentes aux revues de littérature conceptuelles. L'absence de validation empirique ne permet pas d'évaluer directement les effets observés dans différents contextes organisationnels ou sectoriels. Les recherches futures pourraient ainsi approfondir l'analyse des impacts de l'intelligence artificielle générative, des mécanismes de gouvernance algorithmique et des nouvelles formes de collaboration homme-machine. Elles pourraient également examiner les différences d'adoption et de création de valeur entre secteurs d'activité, tailles d'entreprises et contextes institutionnels. Des études comparatives internationales permettraient également de mieux comprendre l'influence des environnements réglementaires et culturels sur les stratégies de transformation numérique fondées sur l'intelligence artificielle. Ces perspectives contribueront à enrichir la compréhension des transformations induites par l'intelligence artificielle et à accompagner les organisations dans leur transition vers une économie de plus en plus numérique, connectée et intelligente.

Références

- Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120.
- Davenport, T. H., & Ronanki, R. (2018). Artificial intelligence for the real world. *Harvard Business Review*, 96(1), 108–116.
- Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. *Nature Machine Intelligence*, 1(9), 389–399.
- Jordan, M. I., & Mitchell, T. M. (2015). Machine learning: Trends, perspectives, and prospects. *Science*, 349(6245), 255–260.
- LeCun, Y., Bengio, Y., & Hinton, G. (2015). Deep learning. *Nature*, 521(7553), 436–444.
- Mikalef, P., Gupta, M., Pappas, I. O., & Krogstie, J. (2023). Artificial intelligence capability and organizational performance: A dynamic capability perspective. *Information & Management*, 60(1), 103693.
- Rai, A., Constantinides, P., & Sarker, S. (2022). Next-generation digital platforms: Toward human–AI hybrids. *MIS Quarterly*, 46(1), iii–x.
- Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (4th ed.). Pearson.





- Snyder, H. (2019). Literature review as a research methodology: An overview and guidelines. *Journal of Business Research*, 104, 333–339.
- Teece, D. J. (2018). Business models and dynamic capabilities. *Long Range Planning*, 51(1), 40–49.
- Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2021). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. *Journal of Business Research*, 122, 889–901.
- Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *The Journal of Strategic Information Systems*, 28(2), 118–144.
- Wamba, S. F., Queiroz, M. M., Trinchera, L., & Guthrie, C. (2024). Generative artificial intelligence in organizations: Opportunities, challenges, and future research directions. *Technological Forecasting and Social Change*, 199, 123456.



**L'étude sémio-anthropologique de
 « Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa » de Georges
 Spilmann: *Signe, pouvoir et identité amazighe dans l'ethnographie coloniale
 française***

Dr Lahcen OUKHOUYA ALI
 Spécialité en Sémiotique et Communication
 La faculté pluridisciplinaire, Errachidia, Maroc
 Université : Moulay Ismail - Maroc
Oukhouya1ali@gmail.com
 06661555094
<https://orcid.org/0009-0002-6921-0252>

Résumé

Le présent article propose une étude sémio-anthropologique de l'ouvrage de l'officier et ethnographe français Georges Spilmann, *Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa*, publié en 1936. En situant ce texte à l'intersection de l'ethnographie coloniale, du rapport politico-militaire et du document culturel, l'analyse met en évidence les systèmes de signes : corporels, spatiaux, rituels, identitaires et politiques qui traversent la société attauite telle qu'elle est observée, codifiée et représentée par Spilmann. Mobilisant les apports de la sémiotique de Peirce (1931-1958), de l'anthropologie structurale de Lévi-Strauss (1958, 1962), de la théorie des rites de passage de Van Gennep (1909), de la critique postcoloniale de Said (1978) et Bhabha (1994), ainsi que des travaux de Khatibi (1971) sur le corps comme surface d'écriture, cet article démontre que le texte de Spilmann est à la fois un dispositif de savoir-pouvoir colonial et une archive sémiotique irremplaçable sur l'organisation sociale et symbolique des confédérations berbères du Maroc présaharien. L'article interroge également les tensions entre la richesse descriptive du texte et ses limites épistémologiques, notamment en matière de représentation du genre et d'agency des sujets colonisés.

Mots-clés : sémiotique peircienne, anthropologie, Aït Atta, identité amazighe, colonisation, résistance.

Abstract

This article proposes a semio-anthropological study of French officer and ethnographer Georges Spilmann's work, *Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa*, published in 1936. Situating this text at the intersection of colonial ethnography, political-military reporting, and cultural documentation, the analysis uncovers the sign systems:

bodily, spatial, ritual, identity-based, and political that run through Aït Atta society as observed, codified, and represented by Spilmann. Drawing on Peircean semiotics (1931-1958), Lévi-Strauss's structural anthropology (1958, 1962), Van Gennep's theory of rites of passage (1909), Said's and Bhabha's postcolonial critique (1978, 1994), and Khatibi's work on the body as a writing surface (1971), this article demonstrates that Spilmann's text functions simultaneously as a colonial knowledge-power apparatus and as an irreplaceable semiotic archive of the social and symbolic organization of Berber confederations in pre-Saharan Morocco. The article also interrogates the tensions between the text's descriptive richness and its epistemological limitations, particularly regarding gender representation and the agency of colonized subjects.

Keywords: Peircean semiotics, anthropology, Aït Atta, Amazigh identity, colonialism, resistance.

Introduction

Publié en 1936 aux Éditions Felix Moncho à Rabat, l'ouvrage de Georges Spilmann (1895-1983), *Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa*, s'inscrit dans une tradition d'ethnographie militaire propre au Protectorat français du Maroc. Officier des Affaires indigènes, Spilmann a été l'un des acteurs directs de la pacification du Maroc méridional et l'un des rares à avoir combattu et étudié simultanément les sociétés qu'il avait pour mission de soumettre. Son ouvrage constitue ainsi un document d'une nature particulièrement complexe : à la fois rapport de terrain, mémoire ethnographique, analyse politique et témoignage personnel.

L'intérêt de cet ouvrage pour l'anthropologie contemporaine ne réside pas seulement dans ses données empiriques, aussi précieuses soient-elles, mais dans ce qu'il révèle, souvent à son insu, de la logique symbolique et sémiotique d'une société tribale berbère au seuil de sa transformation forcée. La confédération des Aït Atta, qui s'étend sur les vastes espaces du Jbel Saghro, de la vallée du Drâa et des marges sahariennes, présente une organisation sociale, politique et rituelle d'une remarquable cohérence, que Spilmann décrit avec une minutie qui témoigne à la fois de son intelligence du terrain et de sa fascination pour son objet.

La présente étude propose de relire le texte de Spilmann à travers une double grille : celle de la sémiotique et celle de l'anthropologie critique. Il s'agit, d'une part, de dégager les systèmes de signes qui structurent la société attauite: signes identitaires, spatiaux, corporels, rituels et politiques, et, d'autre part, d'interroger les mécanismes par lesquels le discours de Spilmann construit, représente et, parfois, déforme ces systèmes. Cette double lecture permettra de montrer que le texte de Spilmann est à la fois

une source sémiotique irremplaçable et un dispositif de pouvoir au sens de Foucault (1975), c'est-à-dire un instrument de production de savoirs au service d'une pratique de domination.

Le cadre théorique mobilisé articule quatre approches complémentaires :

- La sémiotique triadique de Charles Sanders Peirce (1931-1958), qui distingue icône, indice et symbole et qui offre des outils précis pour analyser les signes culturels ;
- L'anthropologie structurale de Claude Lévi-Strauss (1958, 1962, 1964), qui permet de dégager les structures binaires sous-jacentes aux pratiques et aux représentations ;
- La critique postcoloniale d'Edward Said (1978) et Homi Bhabha (1994), qui interroge les modes de construction de l'altérité dans le discours colonial ;
- L'anthropologie du corps et de l'écriture d'Abdelkébir Khatibi (1971, 1983) et de Michel de Certeau (1980), qui permettent d'appréhender le corps et l'espace comme des textes culturels.

L'article s'organise en cinq parties : une présentation de l'auteur et du contexte de production de l'ouvrage ; une analyse de la sémiotique de l'espace et du territoire ; une étude des systèmes identitaires et politiques ; une exploration des signes corporels, rituels et matériels ; et enfin une réflexion critique sur les limites épistémologiques du texte et sur son héritage pour la recherche contemporaine.

1- Georges Spilmann et le paradigme de l'ethnographie militaire coloniale

1.1. Biographie intellectuelle et contexte d'énonciation

Georges Spilmann appartient à la génération des officiers des Affaires indigènes formés dans l'esprit de la politique berbère du Maréchal Lyautey. Né en 1895, il intègre le corps des officiers d'interprètes et des Affaires indigènes après la Première Guerre mondiale. Sa carrière au Maroc le conduit dans les régions les plus reculées du Sud marocain, où il dirige des opérations de pacification tout en menant des enquêtes ethnographiques approfondies. Outre Les Aït Atta, il publiera notamment Origines et formation du Maroc (1966) et de nombreux articles dans les revues spécialisées du Protectorat (Hesperis, Revue des études islamiques).

La double position de Spilmann : celle du militaire qui pacifie et de l'ethnographe qui observe, détermine fondamentalement la nature de son texte. Comme le souligne Burke III (1972, p. 178) dans son analyse de la sociologie coloniale française au Maroc, ces officiers-ethnographes développèrent une forme de connaissance qui était indissociable du projet de domination : « connaître pour gouverner » était leur devise implicite. Le savoir ethnographique qu'ils produisaient avait une valeur opératoire directe :

il permettait de cartographier les réseaux d'allégeance, d'identifier les points de résistance et de concevoir des stratégies de soumission adaptées aux structures sociales locales.

Cette instrumentalisation du savoir ne signifie pas pour autant que les observations de Spilmann soient dénuées de valeur ethnographique. Bien au contraire : la proximité physique et temporelle avec son objet d'étude, la maîtrise de la langue berbère tamazight et des codes culturels locaux, et la durée de sa présence sur le terrain confèrent à ses descriptions une précision et une richesse que les études ultérieures menées à distance n'ont pas toujours pu égaler. C'est cette tension située entre la valeur empirique du texte et ses déterminations idéologiques, qui en fait un objet d'analyse particulièrement fécond.

1.2. Le texte comme dispositif de savoir-pouvoir

Michel Foucault (1975), dans *Surveiller et punir*, a forgé le concept de « dispositif de savoir-pouvoir » pour désigner ces configurations où la production de connaissance et l'exercice du pouvoir sont indissociables. L'ouvrage de Spilmann répond précisément à cette définition : il produit un savoir sur les Aït Atta à partir de leur organisation sociale, leur géographie, leurs pratiques rituelles et leurs stratégies militaires comme un savoir au service de leur contrôle et de leur soumission.

Edward Said (1978), dans *L'Orientalisme*, a montré que le discours colonial construit l'Orient, et par extension l'Afrique du Nord comme un espace d'altérité radicale, à la fois fascinante et menaçante, qu'il faut à la fois connaître et dominer. Chez Spilmann, cette ambivalence est particulièrement perceptible : les Aït Atta sont décrits avec une admiration non dissimulée pour leur bravoure, leur organisation politique et leur attachement à la liberté, mais cette admiration coexiste avec une conviction que leur soumission est inévitable et nécessaire pour leur propre « civilisation ».

Bhabha (1994, p. 66) a conceptualisé cette ambivalence sous le terme de « mimicry » coloniale : le colonisé est invité à se rapprocher du colonisateur tout en restant irréductiblement différent - « almost the same, but not quite ». Dans le texte de Spilmann, cette logique est inversée : c'est le regard de l'ethnographe colonial qui oscille entre l'identification fascination et la distance hiérarchique, entre la reconnaissance de la valeur culturelle de l'Autre et la confirmation de sa position subordonnée.

1.3. La question de la fiabilité et de l'interprétation des sources

Toute utilisation scientifique de l'ouvrage de Spilmann doit nécessairement passer par une évaluation critique de sa fiabilité. Clifford (1988, p. 25) rappelle que « les comptes rendus ethnographiques sont des fictions partielles » non au sens du mensonge, mais au sens d'une construction sélective et partielle de la réalité observée. Plusieurs facteurs limitent la représentativité des observations de Spilmann :

la barrière linguistique (malgré sa maîtrise du berbère, certaines nuances culturelles lui échappent nécessairement) ; le contexte de violence de la pacification qui fausse les interactions ; la sélection des informateurs (généralement des hommes adultes occupant des positions de pouvoir) ; et la prégnance des catégories analytiques coloniales qui orientent l'observation.

Ces limites n'invalident pas le texte ; elles invitent à le lire avec un double regard : d'une part, comme une source de données ethnographiques à confronter avec d'autres sources (les traditions orales,

les archives chérifiens, les travaux ultérieurs des chercheurs marocains) ; d'autre part, comme un texte autonome dont les silences, les déformations et les angles morts sont eux-mêmes révélateurs des structures de pouvoir dans lesquelles il s'inscrit.

2- Sémiotique de l'espace : le territoire comme texte vivant

2.1. La production symbolique de l'espace des Aït Atta

Le territoire des Aït Atta est l'un des plus vastes que contrôle une confédération berbère dans l'histoire du Maroc précolonial. Il s'étend du Jbel Saghro au nord jusqu'aux confins du Sahara au sud, de la vallée du Drâa à l'ouest jusqu'aux oasis de Tafilalet à l'est. Spilmann en donne une description géographique et ethnographique précise qui constitue, pour le sémiologue, un matériau de premier ordre.

Henri Lefebvre (1974, p. 48), dans *La Production de l'espace*, distingue trois dimensions de l'espace : l'espace perçu (les pratiques spatiales quotidiennes), l'espace conçu (les représentations abstraites de l'espace par les planificateurs et les savants) et l'espace vécu (l'espace des représentations, chargé de symboles et de significations). Le territoire des Aït Atta, tel que Spilmann le décrit, opère simultanément à ces trois niveaux : il est un espace pratiqué (parcouru par les transhumances saisonnières), un espace conçu (organisé par les droits coutumiers sur les parcours et les points d'eau) et un espace vécu (investi de mémoires collectives, de références mythiques et de sacralités locales).

D'un point de vue sémiotique peircien, le territoire Aït Atta est structuré par les trois modalités du signe. Il est icônique dans la mesure où certains éléments géographiques — la silhouette du Jbel Saghro, la ligne du Drâa, les formes des ergs sahariens — ressemblent aux représentations mentales et cartographiques que les Aït Atta en ont. Il est indiciel dans la mesure où les traces laissées dans l'espace - les campements abandonnés, les tombeaux des ancêtres, les balises des pistes caravanières - signalent une présence passée et orientent les déplacements présents. Et il est symbolique dans la mesure où certains lieux - le Jbel Saghro comme forteresse naturelle, le Drâa comme axe vital - ont acquis, par convention culturelle, une signification identitaire et politique qui dépasse leur réalité géographique.

2.2. La transhumance comme texte : sémiotique des déplacements

L'un des apports les plus précieux de l'ouvrage de Spilmann est sa description détaillée des mouvements de transhumance des Aït Atta. Ces déplacements saisonniers — entre les pâturages d'altitude du Saghro en été et les bas-fonds du Drâa et des oasis en hiver — ne sont pas de simples stratégies économiques d'adaptation aux contraintes climatiques. Ce sont des pratiques symboliques complexes qui reproduisent, actualisent et négocient les droits territoriaux, les alliances tribales et les mémoires collectives.

Michel de Certeau (1980, p. 148), dans *L'invention du quotidien*, distingue la « stratégie » -propre aux institutions établies qui occupent un lieu fixe - de la « tactique » - propre aux acteurs mobiles qui opèrent dans l'espace de l'autre. Les déplacements des Aït Atta sont des tactiques au sens de de Certeau : ils constituent une forme de réappropriation symbolique d'un territoire que le Protectorat cherche à fixer et à cloisonner. La mobilité elle-même est un acte de résistance sémiotique : elle refuse l'assignation à résidence que la logique coloniale tente d'imposer.

Spilmann perçoit cette dimension sans toutefois en saisir pleinement la portée symbolique. Sa description des itinéraires de transhumance est précise et détaillée, mais il les analyse principalement sous l'angle de la rationalité économique (recherche des pâturages) et politique (maintien de la cohésion tribale). La dimension mémorielle et symbolique des parcours, le fait que chaque étape soit chargée d'une histoire et d'une signification collective, reste dans l'angle mort de son analyse.

2.3. Les frontières et les seuils : sémiotique de la limite

La question des frontières est centrale dans l'ouvrage de Spilmann, qui cherche précisément à définir les limites territoriales et politiques de la confédération aït attienne pour mieux la contrôler. Mais les frontières des Aït Atta ne sont pas des lignes abstraites tracées sur une carte : ce sont des espaces de vie, des zones de négociation et des seuils symboliques au sens de Van Gennep (1909).

Van Gennep avait montré que tout espace social est structuré par des seuils (limen) qui marquent la transition entre des zones de statuts différents. Ces seuils ne sont pas seulement des réalités géographiques : ce sont des réalités sémiotiques qui signalent un changement de registre - entre le monde du groupe et le monde de l'autre, entre le sacré et le profane, entre la protection et le danger. Dans le cas des Aït Atta, ces seuils prennent des formes multiples : les limites des parcours de transhumance reconnus par les conventions inter-tribales, les zones tampons entre la confédération et ses voisins, mais aussi les frontières internes qui séparent les différentes fractions (khomos) de la confédération.

Spilmann décrit avec précision les mécanismes de négociation et de gestion de ces frontières, notamment les conventions coutumières (izerf) qui régissent les droits de passage et d'accès aux ressources.

Ces conventions sont des systèmes symboliques au sens plein du terme : elles valent par la force de leur reconnaissance collective et non par une réalité matérielle immédiatement visible. La violation d'une frontière coutumière est un acte sémiotique; une offense à l'ordre symbolique de la confédération , autant qu'un acte politique.

3- Systèmes identitaires et politiques : la confédération comme système signifiant

3.1. La structure pentadique des Aït Atta : le khoms comme unité sémiotique

L'une des caractéristiques les plus frappantes de l'organisation des Aït Atta, telle que Spilmann la décrit, est sa structure pentadique : la confédération est divisée en cinq grandes fractions (khoms), dont chacune regroupe plusieurs tribus (taqbilin), elles-mêmes subdivisées en clans et en familles étendues. Cette structure en emboîtement n'est pas seulement une réalité administrative : c'est un système sémiotique qui organise les identités et les allégeances à plusieurs niveaux simultanément.

Lévi-Strauss (1958, p. 72), dans son analyse des systèmes de filiation et d'alliance, a montré que les structures d'organisation sociale sont des « systèmes de transformation » qui permettent de gérer les contradictions fondamentales de la vie sociale — entre l'individuel et le collectif, entre la consanguinité et l'alliance, entre la cohésion interne et l'ouverture vers l'extérieur. La structure pentadique des Aït Atta est précisément un tel système : le nombre cinq (khoms, « cinq » en arabe) est lui-même une unité symbolique qui renvoie à la fois à l'organisation pratique de l'armée (cinq compagnies) et à une symbolique culturelle plus profonde liée au chiffre cinq dans les cultures amazighe et islamique.

Peirce (CP 2.249) définirait la taqbilt en tant qu'unité de base de l'organisation tribale, comme un symbole : elle signifie par convention culturelle une appartenance, une obligation de solidarité et un droit à la protection, et cette signification est maintenue par la communauté qui la reconnaît et la pratique. Mais la taqbilt est aussi un indice : l'appartenance à un groupe spécifique laisse des traces matérielles sur le corps (tatouages distinctifs), dans l'espace (campements, tombeaux des ancêtres) et dans la langue (généalogies orales, appellations tribales).

3.2. Amghar : sémiotique du leadership et du pouvoir délégué

La figure d'Amghar en tant que chef tribal élu, occupe une place centrale dans l'analyse de Spilmann. Ce qui retient l'attention de l'ethnographe colonial, c'est précisément le caractère non héréditaire et rotatif du pouvoir chez les Aït Atta : contrairement aux dynasties arabes du Nord marocain, le chef Aït Atta est élu par ses pairs, révocable, et son mandat est limité dans le temps. Cette organisation politique,

que Spilmann qualifie de « démocratie berbère », fascine l'observateur colonial tout en le désarçonnant, car elle ne correspond pas aux catégories politiques habituelles.

D'un point de vue sémiotique, la figure d'Amghar est un signe complexe qui condense plusieurs dimensions symboliques. Son élection est un rite de passage au sens de Van Gennep (1909) : elle comporte une phase de séparation (le candidat est distingué de la masse des guerriers), une phase liminale (la délibération collective pendant laquelle son statut est ambigu) et une phase d'agrégation (l'investiture qui lui confère son nouveau statut). L'investiture elle-même est performative au sens d'Austin (1962) : elle ne décrit pas un état de fait mais le crée en le nommant.

Les attributs matériels d'Amghar ? son burnous de cérémonie, son fusil, son cheval sont des signes qui fonctionnent à la fois comme icônes (ils ressemblent aux attributs du guerrier accompli) et comme symboles (ils signifient par convention culturelle l'autorité et le statut). Barthes (1957, p. 230) analyserait ces attributs comme des « mythologies » tribales : des signes qui naturalisent un rapport de pouvoir en le présentant comme une évidence culturelle immémoriale.

3.3. La loi coutumière (izerf) : un code symbolique entre tradition et négociation

Spilmann consacre de longs développements à la description de l'izerf, la loi coutumière des Aït Atta. Distincte du droit islamique (fiqh) et du droit du Makhzen chérifien, l'izerf est un corpus de règles non écrites transmises oralement de génération en génération, qui régit les relations entre groupes, les droits sur les ressources naturelles, les modalités de résolution des conflits et les obligations de solidarité entre membres de la confédération.

L'izerf est, au sens plein du terme peircien, un système symbolique : ses règles valent par la convention de la communauté qui les reconnaît, et non par une nécessité naturelle ou une autorité externe. Mais il comporte aussi une dimension indicielle forte : les violations de l'izerf laissent des traces dans la mémoire collective sous forme de dettes de sang, d'honneur ou de biens qui structurent les relations intergroupes sur plusieurs générations. Mauss (1950) analyserait l'izerf comme un système d'échange généralisé : il organise la circulation des obligations et des droits selon une logique de réciprocité qui garantit la cohésion de l'ensemble.

La manière dont Spilmann décrit l'izerf révèle une tension caractéristique de l'ethnographie coloniale : il reconnaît la sophistication et l'efficacité de ce système juridique coutumier, mais il le présente simultanément comme un obstacle à la « modernisation » que le Protectorat entend apporter. Cette double posture d'admiration et de relativisation, est elle-même un signe de l'ambivalence du regard colonial sur ses objets.

3.4. La Jemâa : la parole comme acte politique et sémiotique

L'assemblée tribale (tjemâa ou jemâa) est l'institution politique centrale des sociétés berbères du Maroc, et Spilmann en donne une description ethnographique précieuse. Ces assemblées - réunions des chefs de famille et des guerriers au sein d'un espace délimité (souvent à proximité d'un sanctuaire local) - sont des espaces de délibération, de résolution des conflits et de réactualisation de la mémoire collective.

La tjemâa est un dispositif sémiotique complexe. L'espace dans lequel elle se tient est lui-même symbolique : souvent situé à la frontière du territoire tribal, à proximité d'un sanctuaire (marabout), il est un espace liminaire qui marque la suspension temporaire des divisions internes et l'unité du groupe face à l'extérieur. La parole prononcée lors de la tjemâa n'est pas une simple communication : c'est un acte performatif au sens d'Austin (1962), elle crée les obligations qu'elle énonce, elle lie les parties qu'elle met en présence et elle actualise la mémoire collective qu'elle invoque.

Spilmann perçoit la dimension politique de la tjemâa, mais il sous-estime sa dimension proprement symbolique et rituelle. La tjemâa n'est pas seulement un parlement primitif : c'est un rite de cohésion sociale qui mobilise l'ensemble du répertoire symbolique de la confédération: les généalogies, les récits d'origine, les obligations de solidarité, pour réaffirmer l'identité collective face aux menaces extérieures.

4- Corps, rite et matérialité : sémiotique des signes corporels et des objets culturels

4.1. Le corps tatoué : inscription identitaire et mémoire vivante

Spilmann mentionne, de manière éparse dans son texte, la pratique du tatouage chez les femmes attaouites. Ces tatouages — motifs géométriques stylisés sur le visage (tempe, menton, lèvre supérieure), les mains et les pieds — sont des signes identitaires d'une grande complexité sémiotique. Bien que Spilmann ne leur consacre pas d'analyse systématique, leur présence dans le texte invite à une lecture sémio-anthropologique approfondie.

Khatibi (1971, p. 45), dans *La Blessure du nom propre*, a développé une réflexion fondatrice sur le tatouage berbère comme forme d'écriture primaire : « Le tatouage n'est pas un ornement secondaire : c'est une inscription fondatrice qui précède et conditionne toute autre forme d'écriture. Le corps tatoué est un texte avant la lettre. » Cette conception du corps comme surface d'inscription culturelle est

confirmée par les analyses de Bourdieu (1972) sur l'hexis corporelle : le corps est le lieu d'une mémoire sociale incorporée qui échappe en grande partie à la conscience réflexive.

En termes peirciens, les motifs de tatouage amazi ont fonctionné selon les trois modalités du signe. Ils sont icônes dans la mesure où certains motifs tels que l'étoile, le croissant, le losange, représentent des formes cosmiques ou naturelles par ressemblance stylisée. Ils sont indiciels dans la mesure où leur emplacement sur le corps signale un statut réel tribal, matrimonial, générationnel.

Et ils sont symboliques dans la mesure où leur signification précise dépend d'un code culturel partagé au sein de la communauté amazighe, code qui varie selon les régions, les groupes et les périodes.

La pratique apotropaïque du tatouage; sa fonction de protection contre le mauvais œil (aïn) et les forces malveillantes, constitue une dimension sémiotique supplémentaire. Les motifs protecteurs ne signifient pas par ressemblance avec le danger à repousser, ni par connexion physique avec lui, mais par une convention culturelle et religieuse qui leur attribue une puissance symbolique. Frazer (1890/1993) analyserait ces pratiques à travers le prisme de la magie sympathique : le signe protecteur agit sur la réalité qu'il représente.

4.2. Le vêtement et la parure : systèmes vestimentaires et construction de l'identité

La description des vêtements et des parures dans l'ouvrage de Spilmann constitue un matériau sémiotique particulièrement riche. Le système vestimentaire des Aït Atta n'est pas un simple ensemble fonctionnel de protections contre les éléments : c'est un code social complexe qui encode des informations sur le genre, le statut, l'appartenance tribale, l'état civil et les circonstances rituelles.

Barthes (1967), dans *Le Système de la mode*, a montré que le vêtement constitue un « système signifiant » autonome, structuré par des oppositions et des combinaisons réglées par un code culturel. Pour les Aït Atta, plusieurs éléments du système vestimentaire fonctionnent comme des marqueurs identitaires puissants. Le burnous masculin en tant que vêtement emblématique du guerrier berbère, encode par sa couleur (blanc pour les grandes occasions, brun pour le quotidien, noir pour le deuil), sa qualité de tissu et la manière dont il est porté des informations sur le statut social et les circonstances de port. Le fourreau du sabre, la qualité du harnachement du cheval, les bijoux en argent de la femme sont autant de variables signifiantes dans ce système.

Les parures féminines méritent une attention particulière. Les fibules (tizerzaï) en argent, broche majestueuse qui maintient le vêtement féminin sur l'épaule, sont des objets chargés d'une signification symbolique et économique. Leur poids en argent constitue une forme de capital portable que la femme emporte lors de son mariage. Leur forme souvent géométrique avec des éléments symboliques (main de Fatima, croix de Tifnagh) — les inscrit dans le répertoire sémiotique amazigh. Et leur présence sur le corps de la femme est à la fois un signe de statut, une marque d'appartenance et une protection symbolique.

4.3. La guerre comme rituel : sémiotique de la violence codifiée

L'une des dimensions les plus fascinantes de l'ouvrage de Spilmann est sa description des pratiques guerrières des Aït Atta. Le texte révèle que la guerre, chez les Aït Atta, n'est pas seulement une réalité physique et politique : c'est un rituel codifié, structuré par des règles symboliques précises qui en régulent le déclenchement, le déroulement et la conclusion.

Hubert et Mauss (1899/1968), dans leur analyse du sacrifice, avaient montré que la violence ritualisée obéit à une logique symbolique qui la distingue radicalement de la violence ordinaire. La guerre chez les Aït Atta présente des caractéristiques analogues : elle est précédée de rituels de préparation (purifications, invocations, présages), accompagnée de codes de conduite stricts (protection des femmes, des enfants et des marabouts, respect des trêves saisonnières) et suivie de rituels de clôture (partage du butin, règlement des indemnités, échanges de gages de paix). Ces codes font de la guerre un langage comme mode de communication entre groupes qui opère selon des règles sémiotiques partagées.

Spilmann, officier militaire lui-même, est particulièrement attentif à ces dimensions tactiques et rituelles de la guerre aït attienne. Sa description de la bataille de Bougafer (1933), dernier affrontement majeur entre les Aït Atta et les forces coloniales françaises, est à la fois un récit militaire précis et un document ethnographique sur les codes guerriers de la confédération. Cette bataille, où les Aït Atta tinrent pendant plusieurs semaines dans leurs retranchements rocheux du Saghro avant de capituler, est devenue un lieu de mémoire (Nora, 1984) au sens fort : un événement fondateur dont la signification symbolique dépasse largement sa réalité historique.

4.4. Les amulettes et objets de protection : sémiotique du signe apotropaïque

Spilmann mentionne dans son texte diverses formes d'amulettes et d'objets rituels utilisés par les Aït Atta pour se protéger des forces malveillantes. Ces pratiques — hijab coraniques cousus dans des pochettes de cuir, noix de cyprès portées sur soi, pierres de couleur particulière ramassées près de sources sacrées — constituent un système symbolique de protection qui articule les héritages berbères préislamiques et la tradition islamique.

D'un point de vue sémiotique, ces objets rituels sont essentiellement des symboles au sens de Peirce : leur efficacité protectrice repose non sur une ressemblance avec ce qu'ils repoussent (\neq icône), ni sur une connexion physique (\neq indice), mais sur une convention culturelle et religieuse qui leur attribue un pouvoir. Mauss (1950, p. 113), dans son Esquisse d'une théorie générale de la magie, avait montré que l'efficacité des pratiques magiques repose entièrement sur la croyance collective : « l'amulette n'a de

pouvoir que parce que tout le monde croit qu'elle en a ». Cette dimension performative du signe magique est précisément ce qui lui confère sa réalité sociale.

La coexistence de pratiques apotropaïques berbères préislamiques et de pratiques islamiques (récitation de versets coraniques, intervention du fqih) dans le système de protection des Aït Atta illustre ce que Rachik (2012) a appelé la « religion populaire » marocaine : un système syncrétique qui ne cherche pas la cohérence théologique mais l'efficacité pratique, et qui mobilise des ressources symboliques de registres différents en fonction des situations et des besoins.

5- Limites épistémologiques et perspectives contemporaines

5.1. Les angles morts : genre, subjectivité et agentivité des colonisés

Une lecture critique de l'ouvrage de Spilmann révèle plusieurs angles morts qui sont caractéristiques de l'ethnographie coloniale masculine de son époque. Le plus important est sans conteste la quasi-invisibilité des femmes attaouites comme sujets actifs. Elles apparaissent dans le texte principalement à travers leurs pratiques rituelles (tatouage, henné, amulettes), leurs parures (bijoux, fibules) et leur rôle dans la reproduction sociale et biologique de la confédération. Mais leur subjectivité, leur capacité d'action et leur rôle dans la vie politique et économique de la société restent dans l'angle mort de l'analyse.

Spivak (1988), dans son célèbre essai « Can the Subaltern Speak ? », a montré que le sujet colonial subalterne et a fortiori la femme colonisée ne peut se faire entendre dans le discours colonial que sous une forme médiatisée et déformée par les structures de domination. Les femmes des Aït Atta ne parlent pas dans le texte de Spilmann : elles sont parlées par lui, représentées à travers les catégories d'un regard masculin et colonial qui les réduit à leurs fonctions dans la reproduction de l'ordre social.

Le second angle mort concerne la résistance. Spilmann décrit avec précision les stratégies militaires des Aït Atta, mais il tend à réduire leur résistance à sa dimension tactique et à la présenter, in fine, comme un archaïsme condamné par l'évolution historique. Cette lecture téléologique masque la dimension symbolique et identitaire de la résistance aït attienne : ce que les Aït Atta défendent à Bougafer, ce n'est pas seulement un territoire, c'est un mode de vie, un système de valeurs et une conception du monde qui constitue leur identité la plus profonde.

5.2. L'héritage de Spilmann dans la recherche contemporaine

Malgré ses limites, l'ouvrage de Spilmann demeure une source irremplaçable pour l'étude des sociétés berbères du Maroc méridional. Sa précision descriptive, la richesse de son vocabulaire tamazight et



la profondeur de ses connaissances des pratiques et des institutions des Aït Atta en font un document fondamental que les chercheurs contemporains continuent de mobiliser, de nuancer et de critiquer.

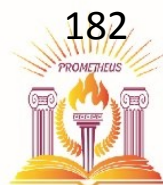
Les travaux de David Hart (1981) ont approfondi et complété l'analyse de Spilmann sur l'organisation tribale des Aït Atta, en ajoutant notamment une dimension comparative plus large et une attention plus soutenue aux transformations contemporaines. Hammoudi (1997) a interrogé les fondements symboliques de l'autorité dans les sociétés marocaines, ouvrant des perspectives nouvelles pour l'analyse des institutions politiques décrites par Spilmann. Rachik (2000, 2012), à travers ses travaux sur la religion populaire et l'identité berbère dans l'Anti-Atlas, a apporté des perspectives postcoloniales et des analyses de terrain actualisées qui permettent de mesurer les transformations de la société amazighe depuis l'époque de Spilmann.

Du côté des chercheurs marocains en études amazighes, les travaux de Oussous (1991) sur la poésie orale des Aït Atta et d'Amahan (1998) sur les changements culturels dans le Haut Atlas ont ouvert des perspectives complémentaires sur les dimensions littéraires et esthétiques de la culture aït attienne que Spilmann, dans sa posture de militaire-ethnographe, n'avait pas explorées. Ces travaux confirment que la richesse sémiotique de la société aït attienne dépasse largement ce que le regard colonial de Spilmann avait pu en saisir.

5.3. Vers une relecture sémio-anthropologique postcoloniale

La relecture sémio-anthropologique que nous proposons n'a pas pour ambition de liquider l'héritage de Spilmann, mais de le réinvestir dans un cadre critique renouvelé. Cette démarche s'inscrit dans ce que Mbembe (2000) appelle la « postcolonie » : un espace-temps où les héritages coloniaux et les dynamiques postcoloniales coexistent et se transforment mutuellement, sans que ni les uns ni les autres ne puissent être simplement effacés ou ignorés.

Une telle relecture impose de travailler à plusieurs niveaux simultanément. Au niveau textuel, elle exige une lecture symptomale du texte de Spilmann : lire non seulement ce qu'il dit, mais ce qu'il ne dit pas, ce qu'il ne peut pas dire, et ce que ses silences révèlent des structures de pouvoir dans lesquelles il s'inscrit. Au niveau empirique, elle invite à confronter les données de Spilmann avec les sources alternatives — archives chérifiennes, traditions orales, données archéologiques, études contemporaines — pour construire une image plus complexe et plus nuancée de la société aït attienne. Au niveau théorique, enfin, elle demande de mobiliser des outils conceptuels forgés après la décolonisation — la sémiotique poststructuraliste, la critique postcoloniale, les études de genre, les études amazighes — pour relire un texte produit dans et par le système colonial.





Cette démarche confirme la pertinence de l'approche sémio-anthropologique pour l'analyse des textes ethnographiques coloniaux : elle permet de dépasser la fausse alternative entre une lecture positiviste (qui prend le texte au pied de la lettre) et une lecture déconstructiviste (qui le réduit à un instrument de domination), pour y voir un texte complexe, traversé de contradictions, qui donne à lire à la fois le regard colonial et la résistance de son objet à ce regard.

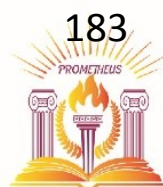
Conclusion

L'étude sémio-anthropologique de l'ouvrage de Georges Spilmann, *Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa* (1936), confirme la richesse et la complexité d'un texte qui dépasse largement sa fonction première de document militaro-administratif. En mobilisant les outils de la sémiotique peircienne, de l'anthropologie structurale, de la critique postcoloniale et de l'anthropologie du corps et de l'espace, cette étude a mis en évidence les multiples systèmes de signes qui traversent la société aït attienne telle qu'elle est observée et représentée par Spilmann.

Le territoire du Drâa et du Sahara s'est révélé être un espace sémiotique produit, investi de mémoires collectives, de droits coutumiers et de significations identitaires profondes. L'organisation politique de la confédération/ taqbilt, khoms, izerf, tijemâa? constitue un système signifiant cohérent qui organise les identités, les allégeances et les obligations selon une logique symbolique rigoureuse. Le corps, le vêtement, les parures et les objets rituels forment un vocabulaire visuel complexe qui donne à lire des informations sur le statut, l'appartenance et la cosmologie des acteurs. Et la guerre elle-même apparaît comme un rituel codifié, un langage entre groupes qui obéit à des règles sémiotiques partagées.

Simultanément, la relecture critique du texte de Spilmann a mis en évidence les limites et les angles morts d'une ethnographie inscrite dans le contexte de la domination coloniale : l'invisibilisation des femmes, la réduction de la résistance à sa dimension tactique, la téléologie du progrès qui sous-tend l'ensemble de l'analyse. Ces limites ne sont pas des défauts accidentels : elles sont constitutives d'un regard colonial qui ne peut appréhender l'Autre que dans les catégories de sa propre culture et de ses propres intérêts.

L'enjeu pour la recherche contemporaine est de poursuivre ce double mouvement : réinvestir la richesse empirique des sources coloniales tout en les soumettant à une critique épistémologique rigoureuse, et construire, sur cette base, une connaissance des sociétés amazighes du Maroc méridional qui fasse droit à la complexité, à la dynamique et à la subjectivité de ces sociétés. La question de la persistance, de la transformation et de la réappropriation des systèmes sémiotiques décrits par Spilmann dans les contextes





مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

contemporains traçant un espace entre mondialisation culturelle, affirmation identitaire amazighe et mutations sociales , reste largement ouverte à la recherche.

Références bibliographiques

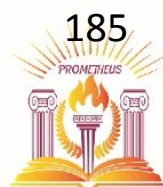
- Amahan, A. (1998). Mutations sociales dans le Haut Atlas : les Ghoujdama. Éditions de la Maison des sciences de l'homme / La Porte.
- Austin, J. L. (1962). How to Do Things with Words. Oxford University Press.
- Barthes, R. (1957). Mythologies. Éditions du Seuil.
- Barthes, R. (1967). Système de la mode. Éditions du Seuil.
- Bhabha, H. K. (1994). The Location of Culture. Routledge.
- Bourdieu, P. (1972). Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de trois études d'ethnologie kabyle. Droz.
- Bourdieu, P. (1980). Le sens pratique. Éditions de Minuit.
- Burke III, E. (1972). The Image of the Moroccan State in French Ethnological Literature. In E. Gellner & C. Micaud (Eds.), Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa (pp. 175-199). Duckworth.
- Certeau, M. de (1980). L'invention du quotidien. Vol. 1 : Arts de faire. Union Générale d'Éditions.
- Clifford, J. (1988). The Predicament of Culture: Twentieth-Century Ethnography, Literature, and Art. Harvard University Press.
- Clifford, J., & Marcus, G. E. (Eds.). (1986). Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography. University of California Press.
- Foucault, M. (1975). Surveiller et punir : Naissance de la prison. Gallimard.
- Frazer, J. G. (1993). Le Rameau d'or (Vol. 1-4, N. Ghnassia et al., trad.). Robert Laffont. (oeuvre originale publiée en 1890)
- Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. Basic Books.
- Hammoudi, A. (1997). Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism. University of Chicago Press.
- Hart, D. M. (1981). Dadda 'Atta and His Forty Grandsons: The Socio-Political Organisation of the Aït 'Atta of Southern Morocco. Middle East and North African Studies Press.
- Hart, D. M. (1984). The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif: An Ethnography and History. The University of Arizona Press.
- Hubert, H., et Mauss, M. (1968). Essai sur la nature et la fonction du sacrifice. In M. Mauss, Œuvres (Vol. 1, pp. 193-307). Éditions de Minuit. (Œuvre originale publiée en 1899)
- Ibn Khaldoun. (1967). Discours sur l'histoire universelle (Al-Muqaddima) (V. Monteil, trad., 3 vols.). Sindbad. (Œuvre originale publiée en 1377)





مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية
 PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

- Khatibi, A. (1971). La Blessure du nom propre. Denoël.
- Khatibi, A. (1983). Maghreb pluriel. Denoël.
- Lefebvre, H. (1974). La Production de l'espace. Éditions Anthropos.
- Lévi-Strauss, C. (1949). Les Structures élémentaires de la parenté. Presses Universitaires de France.
- Lévi-Strauss, C. (1958). Anthropologie structurale. Plon.
- Lévi-Strauss, C. (1962). La Pensée sauvage. Plon.
- Lévi-Strauss, C. (1964). Mythologiques I : Le Cru et le Cuit. Plon.
- Mauss, M. (1950). Sociologie et anthropologie (Recueil de textes 1902-1938, introduction de C. Lévi-Strauss). Presses Universitaires de France.
- Mbembe, A. (2000). De la postcolonie : Essai sur l'imagination politique dans l'Afrique contemporaine. Karthala.
- Montagne, R. (1930). Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe Chleuh). Félix Alcan.
- Nora, P. (Dir.). (1984). Les Lieux de mémoire (Tome I : La République). Gallimard.
- Oussous, A. (1991). La Poésie orale des Aït Atta du Sahara : Tamawayt et Tizrrarin. Université Mohammed V, Institut des études et recherches pour l'arabisation.
- Peirce, C. S. (1931-1958). Collected Papers of Charles Sanders Peirce (8 vols., C. Hartshorne, P. Weiss et A. Burks, Eds.). Harvard University Press.
- Rachik, H. (2000). Comment rester berbère : Étude sur le changement culturel dans l'Anti-Atlas marocain. Éditions Toubkal.
- Rachik, H. (2012). Le Proche et le Lointain : Un siècle d'anthropologie au Maroc. Marseille : Parenthèses / MMSH.
- Said, E. W. (1978). Orientalism. Pantheon Books.
- Spilmann, G. (1936). Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Drâa. Félix Moncho.
- Spilmann, G. (1966). Origines et formation du Maroc. Institut des hautes études marocaines.
- Spivak, G. C. (1988). Can the Subaltern Speak? In C. Nelson et L. Grossberg (Eds.), Marxism and the Interpretation of Culture (pp. 271-313). University of Illinois Press.
- Van Gennep, A. (1909). Les Rites de passage : Étude systématique des rites. Émile Nourry.





Langage marginal et production du sens : la diglossie à l'épreuve de la traduction dans *Al xubz al hâfi* de Mohamed Choukri

Marginal Language and Production of Meaning: Diglossia Subjected to the Test of Translation in Mohamed Choukri's *Al xubz al hâfi*

Daoudi Imane

Université Hassan II, Casablanca (Maroc)

imane.daoudi4-etu@etu.univh2c.ma

0659386853

<https://orcid.org/0009-0001-5194-0727>

Dr. Jadir Mohammed

Université Hassan II, Casablanca (Maroc)

jadirmohammed74@gmail.com

0618236603

<https://orcid.org/0000-0002-0483-5342>

Résumé

Cet article propose d'analyser le langage marginal dans le roman *Al xubz al hâfi* de Mohamed Choukri (1982), en tant que lieu de production du sens du quotidien. À travers le recours à des registres populaires, à un lexique cru et à des expressions dialectales, l'œuvre met en scène une réalité sociale marquée par la marginalité, où le langage constitue un vecteur privilégié de représentation des appartenances sociales et des expériences vécues. Dans cette perspective, la diglossie est envisagée non comme une simple variation linguistique, mais comme un dispositif structurant de production du sens. En s'appuyant sur les travaux de Jadir (2015 ; 2023 ; 2024a, b), l'étude montre que les formes non standardisées participent à la construction d'un imaginaire social, en inscrivant le discours dans les pratiques du quotidien. L'analyse se prolonge par une étude comparative des traductions française de Tahar Ben Jelloun (1980) et anglaise de Paul Bowles (1973), afin d'étudier la manière dont la traduction met à l'épreuve la diglossie. À partir des notions d'homogénéisation et d'hétérogénéisation (Berman, 1984 ; 1999), ainsi que de l'opposition sourcier / cibliste (Ladmiral, 1986 ; 2015), l'article met en évidence les stratégies traductives mobilisées et leurs effets sur la reconfiguration du sens. En revanche, dans l'optique de Jadir (2024a), la traduction est envisagée comme un « *continuum* » où les choix du traducteur oscillent entre adaptation et maintien de l'altérité aboutissant à un positionnement « sourcibliste ».





Mots clés : diglossie- traduction littéraire- homogénéisation- hétérogénéisation- sourcibliste

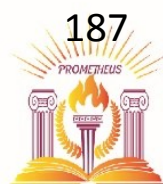
Abstract

This article aims to analyze marginal language in Mohamed Choukri's *Al xubz al hâfi* (1982) as a site for the production of meaning in everyday life. Through the use of popular registers, crude vocabulary, and dialectal expressions, the novel portrays a social reality marked by marginality, in which language serves as a privileged means of representing social belonging and lived experiences. From this perspective, diglossia is viewed not merely as a form of linguistic variation, but as a structuring mechanism in the production of meaning. Drawing on the works of Jadir (2015; 2023; 2024a, b), the study demonstrates that non-standard linguistic forms contribute to the construction of a social imaginary by embedding discourse within everyday practices. The analysis is extended through a comparative study of Tahar Ben Jelloun's French translation (1980) and Paul Bowles's English translation (1973) in order to examine how translation puts diglossia to the test. Based on the notions of homogenization and heterogenization (Berman, 1984; 1999), as well as the source-oriented/target-oriented opposition (Ladmiral, 1986; 2015), the article highlights the translation strategies employed and their effects on the reconfiguration of meaning. However, from Jadir's perspective (2024a), translation is conceived as a « continuum » in which the translator's choices oscillate between adaptation and the preservation of otherness, leading to an intermediate "source-target-oriented" (sourcibliste) position.

Keywords : Diglossia – Literary Translation – Homogenization – Heterogenization – source-target-oriented

Introduction

Cette étude s'inscrit dans les réflexions contemporaines sur le quotidien comme lieu de production du sens, dans un contexte où les pratiques ordinaires, le banal et le trivial apparaissent comme des espaces privilégiés de construction des significations sociales. Dans cette perspective, le langage ne peut être envisagé comme un simple système de signes, mais comme une pratique sociale située, inscrite dans des dynamiques culturelles et symboliques.



Le roman *Al xubz al hâfi* de Mohamed Choukri (1982) constitue un terrain d'analyse particulièrement pertinent à cet égard. L'œuvre se distingue par le recours à un langage marginal, composé de registres populaires, d'un lexique cru et d'expressions dialectales, qui participent à la représentation d'une réalité sociale marquée par la marginalité. Dans ce cadre, la diglossie, telle que définie par Jadir (2023, p. 17), ne se limite pas à une simple variation linguistique, mais renvoie à un écart par rapport à la norme conventionnellement reconnue. Elle se manifeste à travers des registres de langue différenciés (familier, populaire, argotique), qui permettent de baliser le statut social et géographique des personnages dans les productions romanesques.

Toutefois, la question du sens se complexifie dans le passage d'une langue à une autre. La traduction du langage marginal ne consiste pas uniquement à transférer des unités linguistiques, mais implique de restituer des formes discursives porteuses de significations sociales et culturelles. À partir d'une analyse comparative des traductions française de Tahar Ben Jelloun (1980) et anglaise de Bowles (1973), cette étude vise à examiner la manière dont la traduction reconfigure le sens porté par ce langage. Dans cette perspective, nous mobiliserons les apports de la traductologie, notamment les notions d'homogénéisation et d'hétérogénéisation évoqués par Berman (1984 ; 1999), ainsi que les concepts de domestication et d'étrangéisation proposés par Venuti (1995). Nous nous appuyerons également sur l'opposition sourcier / cibliste développée par Ladmiral (1986 ; 2015), envisagée comme un « *continuum* » (Jadir 2024a), afin d'analyser les stratégies traductives à l'œuvre. L'objectif est ainsi de montrer que la traduction du langage marginal constitue un espace de médiation où se jouent des enjeux de représentation du réel, de transmission des différences et de reconfiguration des formes du quotidien. Dès lors, plusieurs questions se posent : Comment le langage marginal, à travers ses formes populaires et non standardisées, participe-t-il à la production du sens du quotidien dans le texte source ? Dans quelle mesure la diglossie constitue-t-elle un dispositif révélateur des appartenances sociales et culturelles des personnages ? Comment la traduction reconfigure-t-elle le sens porté par ces formes linguistiques, notamment dans le passage de l'arabe vers le français et l'anglais ? Les stratégies traductives tendent-elles à atténuer la dimension sociale du langage marginal ou à en préserver l'altérité ? Dans quelle mesure les notions d'homogénéisation et d'hétérogénéisation

(Berman 1984 ; 1999), ainsi que l'opposition sourcier / cibliste (1986 ; 2015), permettent-elles de rendre compte de ces transformations ?

1. Diglossie et production du sens dans le langage marginal

1.1. Le langage marginal comme espace de production du sens

La notion de diglossie constitue un cadre théorique fondamental pour analyser les rapports entre langue, société et production du sens. Introduite par Ferguson (1959), elle vise à caractériser une situation linguistique structurée, dans laquelle plusieurs variétés coexistent au sein d'une même communauté selon des fonctions distinctes. Comme il le souligne, il s'agit de « caractériser une situation langagière particulière » à partir d'un modèle permettant de penser les usages sociaux de la langue (Ferguson, 1991, p. 34). Dans cette perspective, la diglossie repose sur une distribution fonctionnelle des usages linguistiques, où certaines variétés sont associées aux contextes formels et institutionnels, tandis que d'autres relèvent des interactions quotidiennes. Cette organisation ne constitue pas un simple phénomène linguistique, mais un système socialement structuré, fondé sur des normes implicites et des hiérarchies symboliques.

L'apport de Fishman (1967) permet d'approfondir cette approche en inscrivant la diglossie dans une perspective socioculturelle plus large. Il montre que la coexistence de plusieurs codes linguistiques dépend des fonctions sociales qui leur sont attribuées, notamment entre sphères institutionnelles et pratiques ordinaires (p. 29–30). Ainsi, la diglossie apparaît comme un dispositif sémiotique complexe, articulant langue, société et production du sens.

Appliquée au roman *Al xubz al hâfi* de Mohamed Choukri, cette approche permet de comprendre que le recours au langage marginal ne relève pas d'un simple effet stylistique. Les formes populaires et dialectales participent à la représentation d'une réalité sociale située. Elles révèlent les appartenances sociales des personnages et inscrivent le discours dans un espace marqué par la marginalité. Dans cette perspective, le langage marginal fonctionne comme un marqueur social et symbolique. Il correspond, comme le souligne Jadir (2023), à « l'écart par rapport à la norme conventionnellement reconnue » et se voit assigner un statut hiérarchiquement inférieur, tout en conservant une forte valeur expressive (p. 17). Il constitue ainsi un véritable outil de production du sens, en ce qu'il articule les dimensions linguistique et sociale du texte.

1.2. La diglossie comme dispositif structurant du sens

L'analyse du langage marginal ne peut être dissociée des pratiques sociales dans lesquelles il s'inscrit. Elle suppose de prendre en compte le quotidien comme espace de production du sens, dans la mesure où les formes linguistiques traduisent des expériences vécues et des appartenances collectives. Dans cette perspective, la diglossie ne constitue pas seulement une coexistence de variétés linguistiques, mais un mécanisme qui participe à la construction du sens. À cet égard, les travaux de Maffesoli permettent d'éclairer la dimension quotidienne du sens. En mettant l'accent sur la vie ordinaire, il souligne que celle-ci ne peut être réduite à une lecture strictement rationnelle, mais doit être appréhendée à partir des pratiques, des interactions et du vécu (Maffesoli, 1979, p. 16). Le quotidien apparaît ainsi comme un espace pluriel, marqué par l'hétérogénéité des expériences sociales. Dans cette optique, le langage marginal peut être envisagé comme une forme d'inscription du quotidien dans le discours. Il mobilise des registres issus de l'oralité, un lexique populaire et des expressions non standardisées qui permettent de restituer la matérialité du vécu. Ces formes linguistiques ne relèvent pas d'un simple écart par rapport à la norme, mais participent à la mise en discours d'une réalité sociale marquée par la marginalité.

Cette dimension apparaît de manière particulièrement *nette* dans *Al xubz al hâfi*, où le recours au langage cru et aux expressions injurieuses traduit directement les rapports sociaux et les tensions qui structurent le quotidien des personnages. Par exemple, l'expression « أولاد القحاب » (Choukri, 1982, p. 75) est traduite en français par « fils de pute » (Ben Jelloun, 1980, p. 48). Cette équivalence maintient la violence de l'énoncé et permet de restituer une forme d'interaction verbale ancrée dans un contexte social conflictuel. De même, l'expression « إمش لتأكل أمك القحبة » (Choukri, 1982, p. 53) traduite par « avance [...] que tu dévores la chair de ta putain de mère » (Ben Jelloun, 1980, p. 36), donne lieu à une reformulation en français qui conserve l'intensité injurieuse tout en s'adaptant aux structures de la langue cible. Ce type de transformation montre que le langage marginal ne constitue pas seulement un registre linguistique, mais un espace d'expression du vécu, dans lequel se manifestent des formes de socialité, de domination et de tension. Dans cette perspective, les pratiques linguistiques peuvent également être appréhendées à partir de leur dimension sociale. Comme le souligne

Bourdieu (1982), les échanges langagiers relèvent d'un « marché linguistique » dans lequel les productions discursives sont soumises à des rapports de force et à des mécanismes de valorisation différenciée (p. 9–10). Le langage marginal, associé à des groupes sociaux dominés, se trouve ainsi dévalorisé dans les normes linguistiques légitimes, tout en conservant une forte capacité d'expression du vécu.

Cette tension entre dévalorisation sociale et expressivité linguistique permet de comprendre que le langage marginal joue un rôle central dans la production du sens. Il ne constitue pas une simple déviation par rapport à une norme, mais un mode d'expression du quotidien, dans lequel se construisent des significations sociales et des formes d'appartenance. Ainsi, le banal et le trivial acquièrent une valeur signifiante, dans la mesure où ils permettent de restituer une expérience du réel. Le langage marginal devient un espace de médiation entre le vécu individuel et les dynamiques collectives, en inscrivant le discours dans une réalité sociale concrète. Dans cette perspective, l'analyse du langage marginal permet de dépasser une approche strictement linguistique pour appréhender le texte comme un lieu de production du sens du quotidien. C'est précisément cette dimension qui rend sa traduction particulièrement problématique, dans la mesure où elle implique de restituer non seulement des formes linguistiques, mais également des expériences sociales et culturelles.

2. La diglossie à l'épreuve de la traduction

2.1. Traduire le langage marginal diglossique

Si le langage marginal permet d'inscrire le discours dans le quotidien et de produire du sens à partir des expériences vécues, sa traduction, dans un contexte diglossique, pose des enjeux spécifiques. Elle ne consiste pas à transférer des unités linguistiques d'une langue à une autre, mais implique une reconfiguration des rapports entre variétés linguistiques et des effets de sens qu'elles produisent. À cet égard, la traduction du langage marginal engage une transformation des mécanismes de production du sens. Comme le souligne Jadir (2023), « la traduction des registres linguistiques est sans nul doute un défi à relever » (p. 17). Les formes non standardisées traduisent des expériences du quotidien, des rapports sociaux et des implicites pragmatiques qui ne peuvent être reproduits de manière équivalente dans la langue cible.



Cette difficulté apparaît de manière particulièrement saillante dans le traitement des énoncés implicites. L'expression « فقط نحن مرحان ونريد أن ننعم معها » (Choukri, 1982, p. 42), comporte une connotation implicite liée à une situation précise du contexte narratif. Or, sa traduction en anglais par « I explained that we were only a little happy » (Bowles, 1973, p. 31), neutralise largement cette dimension. Le contenu implicite est atténué, et l'énoncé devient une formulation vague, détachée de son ancrage situationnel. Cette transformation montre que la traduction ne se limite pas à un transfert de sens, mais implique une reconfiguration des implicites. Le non-dit, qui joue un rôle essentiel dans la production du sens dans le texte source, est ici reformulé selon les normes discursives de la langue cible. Il en résulte une modification de la portée de l'énoncé, qui perd en intensité et en précision. Un phénomène similaire peut être observé dans la traduction française de certaines structures implicites. L'énoncé « لم يبق في الحساب إلا أنت » (Choukri, 1982, p. 37), est traduit par « Il ne manquait plus que ça... » (Ben Jelloun, 1980, p. 25). Cette reformulation explicite le sens implicite et modifie la valeur pragmatique initiale, ce qui participe à une uniformisation du discours.

Par ailleurs, les analyses de Berman permettent d'éclairer ces phénomènes. Il montre que la traduction constitue une « épreuve de l'étranger » (Berman, 1984, p. 1), dans laquelle le traducteur est confronté à l'altérité du texte. Cependant, cette altérité est souvent atténuée par des « tendances déformantes » qui visent à adapter le texte aux normes de la langue d'arrivée (Berman, 1984, p. 3). Ainsi, traduire le langage marginal revient à arbitrer entre le maintien de l'altérité et l'adaptation au lecteur. Ce choix influence directement la production du sens. Dans cette optique, la traduction du langage marginal apparaît comme une opération d'interprétation. Le traducteur doit non seulement comprendre le sens des énoncés, mais également reconstruire les implicites, les sous-entendus et les effets discursifs. Cette opération implique des choix qui influencent directement la manière dont le quotidien est représenté dans le texte traduit. Ainsi, la traduction ne consiste pas à préserver un sens stable, mais à le reconfigurer en fonction de contraintes linguistiques, culturelles et pragmatiques. Elle transforme les modalités de production du sens en adaptant les énoncés aux attentes du lecteur cible, ce qui peut entraîner une atténuation de la dimension sociale et quotidienne du texte.



2.2. Stratégies traductives : entre homogénéisation et hétérogénéisation

La traduction du langage marginal repose sur des choix stratégiques qui déterminent la manière dont le texte est reconfiguré dans la langue d'arrivée. Dans cette perspective, l'homogénéisation peut être définie, à la suite de Berman, comme une tendance à unifier le tissu du texte en réduisant son hétérogénéité afin de l'adapter aux normes de la langue cible (Berman, 1999, p. 60). À l'inverse, l'hétérogénéisation renvoie à une orientation visant à préserver les différences linguistiques et culturelles du texte source, en laissant apparaître l'« étranger » dans la langue d'accueil (Berman, 1984, p. 15–16). Ces orientations peuvent être rapprochées de l'opposition entre domestication et étrangisation proposée par Venuti (1995), qui distingue entre une traduction fluide, adaptée au lecteur cible et qui tend à effacer l'altérité, et une traduction qui maintient les spécificités du texte source en introduisant une forme de résistance à cette fluidité (Venuti, 1995, p. 1–20). Elles s'inscrivent enfin dans un « *continuum* » traductif, dans la mesure où, comme le souligne Jadir, les pratiques de traduction relèvent d'ajustements variables plutôt que d'oppositions strictes (Jadir, 2024a, p. 17). En terme de la dichotomie sourcier vs cibliste, il est possible d'adopter la notion de « sourcibliste » développée dans l'ouvrage *Traduction et langue-culture* par Jadir (2024a et b).

Dans le roman *Al xubz al hâfi*, les choix traductifs ne peuvent être analysés indépendamment des conditions de production et de réception du texte. La version arabe n'a été publiée officiellement qu'en 1982 en raison de la censure, tandis que les traductions anglaise (*For Bread Alone*, 1973) et française (*Le pain nu*, 1980) ont contribué à sa diffusion antérieure. Comme le souligne Jadir, les écarts observés entre les versions s'expliquent notamment par les différences de public cible : « Une lecture comparative [...] les paramètres du "proche et du lointain" » (Jadir, 2023, p. 29).

Sur le plan des procédés traductifs, l'homogénéisation se manifeste concrètement par des opérations de simplification, de généralisation et de reformulation, qui tendent à réduire les spécificités linguistiques et culturelles du texte source. Elle implique ainsi une adaptation du discours aux normes de la langue d'arrivée, au prix d'une atténuation de son hétérogénéité initiale. Un premier procédé d'homogénéisation concerne la suppression ou la neutralisation

des images. Ainsi, l'expression « واشتد جسمي مثل طبل » (Choukri, 1982, p. 39) est traduite en français par « Mon corps se raffermir » (Ben Jelloun, 1980, p. 27). Le texte source recourt à une comparaison concrète et populaire, qui confère à l'énoncé une dimension figurative marquée. Dans la traduction française, cette comparaison disparaît au profit d'une formulation plus neutre, ce qui entraîne une atténuation de la dimension expressive et participe à une normalisation stylistique du discours. Cette tendance apparaît également dans le traitement des expressions culturelles. Le terme « الحمام » (Choukri, 1982, p. 51), qui renvoie à une pratique sociale et culturelle spécifique, est traduit par « bain » (Ben Jelloun, 1980, p. 35). Ce choix rend le terme accessible au lecteur cible, mais réduit son épaisseur culturelle en effaçant la dimension collective et rituelle du hammam. De même, l'expression « خليفة الله في الأرض » (Choukri, 1982, p. 93) devient « héritier de Dieu sur cette terre » (Ben Jelloun, 1980, p. 58), ce qui modifie la portée religieuse et symbolique du terme original. L'homogénéisation se manifeste aussi à travers l'explicitation du non-dit (Jadir, 2018). L'énoncé « لم يبق في الحساب إلا أنت » (Choukri, 1982, p. 37) est rendu par « Il ne manquait plus que ça... » (Ben Jelloun, 1980, p. 25). La traduction restitue l'effet pragmatique, mais remplace une structure implicite par une expression idiomatique française. Le non-dit est ainsi reconstruit selon les normes discursives de la langue cible, ce qui montre que la traduction ne transfère pas simplement le sens, mais le réorganise.

À l'inverse, l'hétérogénéisation vise à préserver les spécificités du texte source en maintenant ses marqueurs linguistiques et culturels. Dans la traduction anglaise, cette orientation se manifeste par la conservation de nombreux référents religieux et culturels. Des expressions telles que « بسم الله الرحمن الرحيم », « الله أكبر », « الحمام » sont maintenues sous forme d'emprunts « Bismillah rahman er rahim! », « Allahu akbar », « the hammam », ce qui permet de conserver l'ancrage culturel du texte et d'exposer le lecteur à une forme d'altérité. Cette stratégie apparaît également dans le maintien des images. Le texte source met en œuvre une métaphore dans l'expression « قلبي في حلقي » (Choukri, 1982, p. 38), qui exprime une tension émotionnelle intense à travers une image corporelle. La traduction anglaise reprend cette métaphore « My heart in my throat » (Bowles, 1973, p. 29), préservant ainsi la structure figurative et la charge expressive de l'énoncé. De même, la comparaison « ملفوف مثل رأس الملفوف » (Bowles, 1973, p. 21), repose sur une image concrète issue du quotidien, qui participe à l'ancrage sensible du discours. Sa reprise dans la traduction « was like the outer leaves of

a cabbage » (Bowles, 1973, p. 16) permet de maintenir la dimension figurative et de conserver l'effet de proximité avec le réel.

Cependant, ces orientations ne sont pas exclusives. La traduction anglaise recourt également à des formes d'atténuation. L'expression « الجمال عذاب » (Choukri, 1982, p. 47) est traduite par « Too much beauty is bad for you » (Bowles, 1973, p. 34), ce qui affaiblit la charge affective de l'énoncé. De même, l'image « كأنها تمشي على البيض » disparaît dans « She went, taking her steps with great care » (Bowles, 1973, p. 24), où la comparaison est remplacée par une formulation descriptive. L'atténuation peut aller jusqu'à la neutralisation du sous-entendu. Ainsi, l'énoncé « فقط نحن مرحان ونريد أن ننعم معها » (Choukri, 1982, p. 42), comportant une connotation sexuelle implicite, est traduit par « I explained that we were only a little happy » (Bowles, 1973, p. 31), ce qui entraîne une neutralisation du contenu implicite et une atténuation de la portée transgressive de l'énoncé. La traduction opère ici un effacement du sous-entendu, constituant ainsi un cas de « non-dit du non-dit » (Jadir, 2018). Enfin, la généralisation des référents identitaires montre que l'hétérogénéisation de Bowles connaît aussi des limites. L'énoncé « يعايرني بأني قبائلي » est traduit par « he treated me as a peasant » (Bowles, 1973, p. 39). Le terme « قبائلي » renvoie à une identité géographique, sociale et culturelle précise. Sa traduction par « peasant » généralise le référent et réduit sa spécificité. Le lecteur anglais comprend l'idée de dévalorisation sociale, mais perd l'ancrage identitaire du terme.

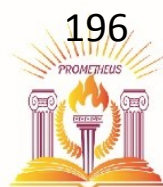
Ainsi, l'analyse des exemples montre que les deux traductions ne relèvent pas d'orientations absolues. La traduction française de Ben Jelloun tend globalement vers l'homogénéisation, notamment par la simplification des images, l'adaptation des référents culturels et l'explicitation des implicites. Toutefois, elle maintient parfois la crudité lexicale et certains termes culturels comme « derbouga » (Ben Jelloun, 1980, p. 54), « kaftan » (p. 21), « kif » (p. 121) et « tajine » (p. 38), qui sont intégrés tels quels dans le texte traduit. La traduction anglaise de Bowles, quant à elle, privilégie davantage l'hétérogénéisation par la conservation des référents religieux, culturels et imagés, mais elle recourt aussi à l'atténuation, à la généralisation et à la neutralisation de certains implicites. Ces oscillations confirment la pertinence de la notion de « continuum » à laquelle est associée celle de « sourcibliste » (Jadir 2024a, b). Les traducteurs ne sont ni exclusivement sourciers ni exclusivement ciblistes. Ils adoptent des positions variables selon la nature du segment traduit : lexique cru, image, référent



culturel, expression religieuse ou implicite sexuel. La traduction du langage marginal apparaît donc comme une opération de reconfiguration du sens, dans laquelle chaque choix traductif peut préserver, atténuer ou déplacer la valeur sociale du texte source. C'est précisément dans cette tension que se joue la transmission du quotidien comme lieu de production du sens.

Conclusion

L'analyse du langage marginal dans *Al xubz al hâfi* a permis de mettre en évidence son rôle central dans la production du sens du quotidien. À travers l'usage de registres populaires, d'un lexique cru et d'expressions dialectales, le texte inscrit le discours dans une réalité sociale marquée par la marginalité, révélant ainsi les appartenances sociales et les conditions d'existence des personnages. Dans cette perspective, la diglossie, telle qu'elle est conceptualisée et mobilisée dans le champ traductologique par Jadir (2023), apparaît non comme un simple phénomène linguistique, mais comme un dispositif participant à la construction des significations sociales et culturelles. Elle permet d'articuler les dimensions linguistique et sociale du texte, en inscrivant le langage dans les pratiques du quotidien. L'étude comparative des traductions française et anglaise a montré que la traduction de ce langage marginal engage une reconfiguration du sens. Les stratégies traductives observées oscillent entre homogénéisation et hétérogénéisation, telles que définies par Berman (1984 ; 1999), traduisant des choix qui influencent directement la manière dont le lecteur accède à la dimension sociale et symbolique du texte. Dans ce cadre, la traduction apparaît comme un espace de médiation, où se redéfinissent les formes du quotidien et les représentations du réel. L'opposition entre approches sourcière et cibliste, développée par Ladmiral (1986 ; 2015), est envisagée comme un « *continuum* » exprimé par la position intermédiaire « sourcibliste » (Jadir 2024a, b). Cette notion permet de rendre compte de la complexité des choix traductifs et de leur impact sur la production du sens. Ainsi, le langage marginal, en tant qu'expression du quotidien, constitue un lieu de production du sens dont la traduction implique nécessairement une transformation qui met en évidence le rôle du traducteur dans la reconfiguration des formes du quotidien et dans la circulation des imaginaires sociaux.



Bibliographie

Berman A. *L'épreuve de l'étranger*. Paris : Gallimard. 1984. 311 p.

Berman A. *La traduction et la lettre ou l'auberge du lointain*. Paris : Seuil. 1999. 141 p. Bowles P. (trad.). 1973. *For Bread Alone*. London : Peter Owen (Choukri, M. *Al xubz al hâfi*, 1982/2020).

Ben Jelloun T. (trad.). 1980. *Le Pain nu*. Paris : Seuil, 159 p. (Choukri, M. *Al xubz al hâfi*, 1982/2020).

Bourdieu P. *Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques*. Paris : Fayard. 1982.

Choukri M. *Al xubz al hâfi*. Beyrouth : Dar al-Saqi. 1982. 154 p.

Ferguson C. A. 2020. « Épilogue : la diglossie revisitée (1991) ». *Langage & Société*, n°171, p. 135–152. (Trad. Garnier L. & Matthey M.).

Fishman J. A. 1967. « Bilingualism with and without diglossia; Diglossia with and without bilingualism ». *Journal of Social Issues*, vol. 23, n°2, p. 29–38.

Jadir M. 2015. « Aspects linguistiques, inter-culturels et psychologiques de la traduction : le cas de Traduire... ». In Jadir M. & Ladmiral J.-R. (dir.), *L'expérience de traduire*. Paris : Honoré Champion, p. 151–170.

Jadir M. & Ladmiral J.-R. (dir.). 2015. *L'expérience de traduire*. Paris / Genève : Honoré Champion.

Jadir M. 2018. « La traduction du non-dit. Incrémentalisation ou entropie ? ». *Des mots aux actes*, n°7, p. 365–397.

Jadir M. 2023. « Traduire la diglossie : homogénéisation et/ou hétérogénéisation ? ». *Revue internationale d'études en langues modernes appliquées (RIELMA)*, n°16, p. 17–35.

Jadir M. 2024a. « Langue-culture et traduction. Ordre adéquat ou à inverser ? ». In *Traduction et langue-culture*. Berlin : Peter Lang, p. 13–24.

Jadir M. 2024b. « Traduire les culturèmes dans la littérature marocaine d'expression française : le cas de *Le Passé simple* de Driss Chraïbi ». *Meta*, 69(2), p. 518–543.

<https://doi.org/10.7202/1118389ar>

Jadir M. 2024c. *Traduction et langue-culture* (préface de Jean-René Ladmiral). Berlin : Peter Lang, 332 p.

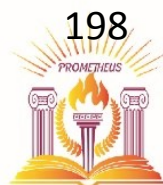


Ladmiral J.-R. 1979/2004. *Traduire : théorèmes pour la traduction*. Paris : Gallimard.

Ladmiral J.-R. 2015. « Sourcier ou cibliste : les profondeurs de la traduction ». In *Sourciers-ciblistes*. Paris : Les Belles Lettres, p. 3–27.

Maffesoli M. *La conquête du présent : pour une sociologie de la vie quotidienne*. Paris : Desclée de Brouwer. 1979.

Venuti L. *The Translator's Invisibility: A History of Translation*. London : Routledge. 1995.





Le deuil de la jeunesse sur la qualité de vie des personnes âgées en maison de retraite

Sanae YOUSOUFI

Doctorante en psychologie clinique et psychopathologie
 Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat
 Université Mohammed V de Rabat

Sous la direction du Dr Jamal EL OUAFA
 co-direction du Dr Zahra BOUCHKIOU

Résumé

cet article explore le concept de **deuil de la jeunesse** chez les personnes âgées résidant en maison de retraite, en examinant ses répercussions sur leur qualité de vie. À travers une méthodologie qualitative fondée sur des entretiens semi-directifs et l'analyse d'études de cas, cette recherche met en lumière les manifestations psychologiques, affectives et sociales de cette forme particulière de deuil.

Deux hypothèses principales ont été examinées : La première hypothèse postule que les personnes âgées vivant en maison de retraite qui entretiennent une perception positive de leur passé et de leur jeunesse présentent une meilleure qualité de vie que celles qui expriment principalement des regrets ou un sentiment de perte. Cette hypothèse repose sur l'idée que l'acceptation du vieillissement et l'intégration positive du passé dans l'identité personnelle favorisent une meilleure adaptation émotionnelle, laquelle se traduit par une qualité de vie plus élevée.

La seconde hypothèse suppose que les différences de qualité de vie observées entre les résidents d'une maison de retraite dépendent de la manière dont ils réévaluent la notion de jeunesse ainsi que leur rôle dans la société actuelle. En effet, la façon dont les personnes âgées redéfinissent le concept de jeunesse et leur contribution à la société peut influencer leur sentiment d'accomplissement personnel et leur perception de la qualité de vie, malgré les effets du vieillissement.

Les résultats de cette étude confirment ces deux hypothèses et soulignent l'importance d'un accompagnement psychologique adapté des personnes âgées afin de favoriser leur bien-être et leur qualité de vie.

Mots-clés : deuil de la jeunesse - qualité de vie - personnes âgées - maison de retraite - accompagnement psychologique - vieillissement.



Abstract

This article explores the concept of the **mourning of youth** among older adults living in nursing homes and examines its impact on their quality of life. Using a qualitative methodology based on semi-structured interviews and case study analysis, this research highlights the psychological, emotional, and social manifestations of this specific form of mourning.

Two main hypotheses were examined :

The first hypothesis suggests that older adults residing in nursing homes who maintain a positive perception of their past and their youth experience a better quality of life than those who mainly express regrets or a sense of loss. This hypothesis is based on the idea that acceptance of aging and the positive integration of past experiences into personal identity contribute to better emotional adjustment, resulting in a higher quality of life.

The second hypothesis assumes that differences in quality of life among nursing home residents depend on how they reassess the notion of youth and their role in contemporary society. Indeed, the way older adults redefine the concept of youth and perceive their contribution to society may influence their sense of personal fulfillment and their overall perception of quality of life despite the challenges associated with aging.

The findings of this study confirm both hypotheses and highlight the importance of providing appropriate psychological support to older adults in order to promote their well-being and enhance their quality of life.

Keywords: mourning of youth - quality of life - older adults - nursing homes - psychological support - aging.

Introduction

La vieillesse est une étape de la vie marquée par de nombreux changements, tant sur le plan physique que psychologique. Parmi les défis les plus significatifs rencontrés par les personnes âgées, le deuil représente un facteur majeur influençant leur bien-être général. Le deuil de la jeunesse, dans ce contexte, désigne la perte de leur vitalité, de leur autonomie et des capacités physiques et psychiques qui les caractérisaient lorsqu'elles étaient plus jeunes⁷⁷. Dans le cadre des maisons de retraite, cette perte peut être accentuée par un environnement institutionnel souvent perçu comme impersonnel ou déshumanisant.

⁷⁷ Le Robert, « Jeunesse », Dictionnaire de la langue française, version consultée en ligne.

En ce qui concerne la qualité de vie des personnes âgées en maison de retraite, plusieurs facteurs entrent en jeu, notamment la santé physique, la dimension sociale, les interactions familiales et la gestion du processus de deuil. Une étude qualitative sur le vécu des personnes âgées dans les maisons de retraite à Rabat pourrait offrir une compréhension approfondie de la manière dont le deuil de la jeunesse impacte leur qualité de vie.

Le deuil de la jeunesse : un phénomène psychologique spécifique au vieillissement

Le deuil de la jeunesse est un processus complexe et multidimensionnel qui se déclenche progressivement avec le vieillissement. Les personnes âgées peuvent éprouver une forme de « deuil de soi » en raison de la diminution de leurs capacités physiques et cognitives⁷⁸. Selon l'approche psychanalytique, notamment les travaux de Freud (1917) sur le deuil et la mélancolie, cette perte de la jeunesse s'accompagne souvent d'un sentiment de tristesse profonde, voire de dépression, lié à l'incapacité de faire face à cette réalité. Le vieillissement peut être vécu comme une série de petites pertes (indépendance, activité physique, contacts sociaux) qui s'ajoutent progressivement et créent un sentiment de vide existentiel⁷⁹.

Les théories modernes du vieillissement, telles que celles proposées par Baltes et Baltes (1990) dans leur modèle de la **sélection, optimisation et compensation (SOC)**, suggèrent que les personnes âgées réagissent à ces pertes en adaptant leurs ressources internes et externes. Cependant, cette adaptation n'est pas toujours positive, notamment lorsque les ressources nécessaires à cette compensation sont insuffisantes, comme c'est souvent le cas en institution.

La qualité de vie en maison de retraite : une notion multidimensionnelle

La qualité de vie des résidents en maison de retraite est souvent mesurée à travers des critères tels que la santé physique, la satisfaction sociale et le bien-être psychologique⁸⁰. En ce qui concerne la dimension psychologique, le deuil de la jeunesse joue un rôle déterminant. Le sentiment de dépréciation de soi, souvent exacerbé par la perte d'**autonomie** et l'isolement social, peut réduire significativement la qualité de vie. Le modèle de qualité de vie en maison de retraite de Kitwood (1997), axé sur la notion de « bien-être de la personne », met l'accent sur l'importance de préserver la dignité, le respect et l'engagement des personnes âgées dans leurs activités quotidiennes.

Les recherches sur les maisons de retraite montrent que les résidents qui souffrent de dépression liée au vieillissement (y compris le deuil de la jeunesse) ont tendance à avoir une qualité de vie inférieure. Des études qualitatives menées dans des maisons de retraite au Maroc (par exemple à Casablanca et Rabat) ont révélé que la sensation de déconnexion par rapport à leur passé, y

⁷⁸ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

⁷⁹ Sigmund FREUD, *Deuil et mélancolie*, Paris, Payot, 2011 (1re éd. 1917).

⁸⁰ Organisation mondiale de la Santé (OMS), *WHOQOL-BREF : Introduction, Administration, Scoring and Generic Version of the Assessment ; WHOQOL-OLD Manual*, Genève, OMS.

compris la perte de liens familiaux et amicaux, peut entraîner des sentiments de solitude et d'inutilité, **qui constituent** des facteurs clés dans la diminution de la qualité de vie.

L'impact du deuil de la jeunesse sur la qualité de vie des personnes âgées en maison de retraite

Dans le contexte marocain, les maisons de retraite sont souvent perçues comme des espaces où la dignité des résidents peut être compromise. La relation entre les personnes âgées et leur environnement institutionnel est donc complexe. D'un côté, les maisons de retraite offrent un

cadre sécurisé et structuré, permettant de gérer certaines maladies liées à l'âge. De l'autre, elles peuvent être un lieu de souffrance psychologique en raison de l'éloignement des proches, du manque de **stimulation sociale** et de la perte de repères liés à la jeunesse.

Le deuil de la jeunesse, lorsqu'il n'est pas **pris en charge** de manière adéquate, peut intensifier les sentiments de découragement et de dépression, deux phénomènes souvent observés chez les résidents. Une étude qualitative menée auprès de résidents dans une maison de retraite à Rabat a montré que les personnes âgées, confrontées à la perte de leur autonomie, éprouvaient un sentiment de dévalorisation et de souffrance émotionnelle, souvent non exprimée, **ce qui influençait directement** leur bien-être général.

Les approches qualitatives, telles que les entretiens approfondis ou les groupes de discussion, permettent d'explorer cette dimension subjective du vieillissement et du deuil. Il est important de comprendre comment les personnes âgées vivent ce processus et comment leur ressenti est influencé par des facteurs tels que le soutien social, la présence de liens familiaux et la qualité de l'environnement institutionnel.

La place de l'accompagnement psychologique

L'accompagnement psychologique joue un rôle central dans le processus de deuil des personnes âgées. Des thérapies adaptées, telles que la thérapie cognitive et comportementale (TCC), peuvent aider les résidents à mieux comprendre et gérer leur souffrance émotionnelle. Cependant, l'accompagnement psychologique est souvent insuffisant dans les maisons de retraite marocaines, où le manque de ressources humaines et de formation en psychologie clinique constitue un obstacle majeur. La promotion de l'écoute active, la mise en place d'activités créatives et sociales ainsi que la reconnaissance des émotions des résidents sont des moyens potentiels **d'améliorer** leur qualité de vie.

À la lumière de tout cela, on peut dire que le deuil de la jeunesse, bien qu'il soit une expérience universelle, revêt une dimension particulière dans le contexte des maisons de retraite. La prise en charge adéquate de cette souffrance psychologique est cruciale pour améliorer la qualité de vie des personnes âgées. Il est impératif d'adopter une approche intégrée qui tienne compte des dimensions psychologique, sociale et physique du vieillissement. Les recherches qualitatives menées dans des contextes locaux, comme à Rabat, peuvent offrir des éclairages précieux pour améliorer les pratiques d'accompagnement des personnes âgées en institution **et développer** des politiques de santé adaptées.

Chapitre 1 : Le deuil

Histoire du deuil

Comme tout le monde, les personnes âgées sont confrontées à la mort et y réagissent chacune à leur manière. Les réactions sont toujours différentes, car chaque deuil est unique, tout comme **l'est** la relation qui unissait, unit et unira toujours la personne endeuillée à son défunt.

Elles sont particulièrement sensibles aux évolutions des représentations et des pratiques sociales entourant la mort et le deuil, qui ont considérablement changé au cours des dernières décennies. Ayant grandi à une époque où la mort était encore ritualisée et socialement partagée, elles ne se reconnaissent plus toujours dans les pratiques actuelles. Autrefois, les volontés et les instructions du défunt étaient considérées comme sacrées, mais elles constatent que ce n'est plus nécessairement le cas.

Le deuil était collectif et social : on « portait le deuil ». Aujourd'hui, le deuil est devenu une affaire privée et les obsèques se déroulent souvent dans l'intimité familiale. La signification même du deuil a également beaucoup évolué. Il était autrefois strictement lié à la mort, définissant l'ensemble des comportements à adopter ou à éviter lors du décès d'un proche. Ces prescriptions étaient respectées et rarement transgressées. Aujourd'hui, le mot « deuil » **a vu son sens s'élargir** et désigne désormais toutes sortes de pertes⁸¹.

Par ailleurs, dans les sociétés anciennes, où la majorité des personnes mouraient jeunes, la vieillesse était perçue comme une chance, une forme de richesse, et bénéficiait d'une image positive. Dans notre société actuelle, où les valeurs ont profondément évolué, la vieillesse n'est plus perçue comme un privilège et fait souvent l'objet d'une certaine dévalorisation.

Ainsi, de nombreux aînés craignent de ne pas être enterrés selon leurs souhaits. Ils souscrivent alors des contrats obsèques leur permettant d'organiser à l'avance les modalités de leurs funérailles, afin de s'assurer que tout se déroulera conformément à leurs volontés. Bien qu'ils affirment souvent vouloir éviter des contraintes à leurs enfants – ce qui pourrait être assuré plus simplement par une assurance décès –, leur véritable souhait semble être de conserver le contrôle jusqu'au bout.

Étymologie du deuil

L'étymologie du mot « deuil » illustre en partie tout ce qui accompagne cette épreuve, tant sur le plan des manifestations sociales que psychologiques, chez l'adulte comme chez l'enfant. Ces dernières années, le deuil a fait l'objet de nombreuses recherches, ouvrant la voie à des pratiques d'aide destinées à accompagner les personnes endeuillées.

⁸¹ Le Robert, « Deuil », *Dictionnaire de la langue française*.

En français, les mots « deuil » et « douleur » proviennent du verbe latin *dolere*, signifiant « souffrir »⁸². Le terme « deuil » recouvre plusieurs dimensions : il désigne à la fois la perte d'un être cher et la profonde affliction causée par cette disparition irréversible. Il englobe également les manifestations extérieures et les rituels qui suivent un décès, ainsi qu'une période déterminée, correspondant au « temps durant lequel on porte le deuil ». Enfin, le deuil renvoie au processus psychologique évolutif qui suit la perte, souvent qualifié de « travail de deuil ». Par extension, ce terme est également utilisé pour désigner toute forme de perte ou de frustration, comme dans l'expression « faire son deuil ».⁸³

La langue anglaise, quant à elle, offre une plus grande diversité de termes pour décrire le deuil. On distingue notamment *bereavement*, qui désigne la perte elle-même, la séparation ou la privation ; *grief*, qui renvoie à la tristesse, au chagrin et à la douleur éprouvés ; et *mourning*, qui se rapporte au port du deuil ou à la participation aux funérailles (Bourgeois, 1996 ; Bacqué et Hanus, 2000)⁸⁴.

Dans toutes les sociétés humaines, les comportements associés à la mort d'un individu ont toujours été codifiés (Bacqué et Hanus, 2000)⁸⁵. Le deuil social regroupe ainsi l'ensemble des attitudes et des comportements que la collectivité impose aux personnes touchées par un décès, indépendamment de la profondeur du lien affectif qui les unissait au défunt (Thomas, 1993)⁸⁶.

Définition du deuil

Le mot latin *dolere* (« souffrir ») a donné en français le mot « dol », qui a ensuite évolué pour donner les termes « deuil » et « douleur »⁸⁷. Le deuil est défini comme un « état affectif douloureux causé par la mort d'un être cher ». Il désigne également la « période de douleur et de chagrin » qui suit cette perte⁸⁸. Ainsi, le terme « deuil » englobe à la fois un vécu personnel et une période marquée par la souffrance.

Dans la langue française, il possède également une dimension sociale : « être en deuil de quelqu'un » signifie avoir perdu cette personne et observer une série de rites ou de pratiques en son honneur. Lorsqu'un pays est en deuil de son monarque ou de son président, cette période est souvent marquée par une idéalisation du défunt et une absence temporaire de critiques,

⁸² Le Robert, « Deuil », *Dictionnaire de la langue française*.

⁸³ Le Robert, « Deuil », *Dictionnaire de la langue française*.

⁸⁴ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996 ; Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, PUF, 2000.

⁸⁵ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

⁸⁶ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

⁸⁷ Le Robert, « Deuil », *Dictionnaire de la langue française*.

⁸⁸ *Encyclopædia Universalis*, entrée « Deuil ».

conférant au successeur une forme d'« état de grâce ». Toutefois, chaque citoyen n'éprouve pas nécessairement un sentiment de tristesse ou d'affliction.

La langue anglaise propose une distinction plus nuancée du concept de deuil à travers trois termes : *bereavement*, qui désigne la situation objective de la perte sans évoquer l'émotion ressentie ; *grief*, qui exprime une tristesse profonde et accablante, proche du chagrin inconsolable ; et *mourning*, qui renvoie à l'expression sociale du deuil, comme le fait de porter

le deuil ou de participer aux funérailles⁸⁹. Le regret de l'absence se manifeste souvent en anglais par des expressions au conditionnel telles que : « If he were here to see this » ou « If he had lived in this era ».

La peur de la mort

La mort est considérée comme la fin de la vie, une réalité que le narcissisme humain peine à accepter⁹⁰. D'un côté, l'être humain tend à ignorer la mort et à s'en éloigner ; de l'autre, il peut parfois la souhaiter lorsque les épreuves de la vie deviennent trop difficiles à supporter.

Au début du processus de deuil, certaines personnes peuvent éprouver le désir de rejoindre l'être disparu. Dans ce contexte, la peur de la mort peut paradoxalement s'intensifier. Pour atténuer cette angoisse, il est nécessaire d'accepter progressivement la réalité de la mort afin qu'elle ne compromette pas l'équilibre psychologique de l'individu.

Cependant, la peur de la mort demeure une expérience universelle et inévitable. Chez certaines personnes confrontées à des souffrances physiques ou psychologiques intenses et persistantes, la mort peut parfois être perçue comme un moyen de mettre fin à cette souffrance.

La peur de vieillir peut également masquer une peur plus profonde : celle de mourir. Dès lors, un lien étroit s'établit entre l'angoisse de la mort et les conséquences du vieillissement. Les deuils se multiplient au fur et à mesure que les personnes âgées voient disparaître leurs amis, les membres de leur famille, leur conjoint ou encore leurs connaissances⁹¹.

L'intensité du deuil dépend largement de la qualité du lien affectif et émotionnel qui unissait la personne endeuillée au défunt. Parmi les pertes les plus difficiles à supporter figure souvent celle du conjoint, en raison de la proximité affective et du partage d'une histoire de vie commune.

Les personnes âgées sont également confrontées à une autre forme de perte : celle de leurs capacités somatiques, physiques et psychologiques. Cette diminution progressive des facultés peut constituer une source importante de souffrance et contribuer au sentiment de perte associé au vieillissement.

⁸⁹ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996 ; Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

⁹⁰ Sigmund FREUD, *Considérations actuelles sur la guerre et la mort*, Paris, Payot, 1915.

⁹¹ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

Le vécu du deuil

Le vécu du deuil est lié à l'image personnelle et sociale de la mort, aux expériences antérieures de perte, de séparation et de deuil, ainsi qu'au fonctionnement psychologique de la personne qui le traverse⁹². Au cours de leur vie, les personnes âgées sont confrontées à de nombreux

deuils. Le vide engendré par ces pertes les conduit à réévaluer leurs désirs, leurs compétences, leurs projets et leurs valeurs.

La confrontation à la mort met fin à de nombreuses aspirations et invite l'individu à se recentrer sur ce qui lui paraît essentiel. Lorsque la perspective de sa propre mort se rapproche, elle suscite notamment les interrogations suivantes :

- Qu'est-ce qui est réellement important ?
- Peut-on éviter la mort ?

Le deuil de la vie

La personne âgée sait que le temps dont elle dispose pour exister est désormais limité⁹³. Le présent est alors largement influencé par le passé et par l'histoire de vie de l'individu. On pourrait penser que l'on vieillit de la même manière que l'on a vécu auparavant ; toutefois, cela ne constitue pas une règle absolue, et de profondes transformations peuvent survenir au cours du vieillissement.

Le deuil de la vie consiste à prendre conscience du caractère limité du temps restant et à accepter cette réalité. Cette acceptation permet à la personne de vivre pleinement la période qui lui reste.

La perte des proches et leur décès constituent des épreuves majeures dans la vie des personnes âgées. Ces événements donnent lieu à l'apparition de multiples deuils qui viennent marquer leur parcours de vie.

Le deuil de l'idéal

Le deuil de l'idéal renvoie à l'abandon progressif de certains idéaux, aspirations ou valeurs qui ont guidé l'individu tout au long de son existence⁹⁴. Durant l'adolescence, les idéaux sont souvent particulièrement élevés, car cette période correspond à une phase de construction identitaire et de projection vers l'avenir.

La confrontation entre ces idéaux et la réalité conduit progressivement à leur relativisation. Le vieillissement favorise également un processus de détachement à l'égard de certaines attentes ou ambitions qui ne peuvent plus être réalisées.

⁹² Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

⁹³ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

⁹⁴ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

L'expérience du vieillissement et des différents deuils de l'existence peut ainsi conduire à une plus grande disponibilité intérieure, à une meilleure connaissance de soi et à une redéfinition des priorités essentielles.

La dépression dans le deuil

Le deuil chez les personnes âgées peut favoriser l'apparition d'un état dépressif⁹⁵. Celui-ci peut s'accompagner d'hallucinations ou d'illusions, fréquemment observées chez les personnes endeuillées, notamment chez les veufs et les veuves. Certaines peuvent avoir l'impression que leur conjoint décédé est toujours vivant ou ressentir sa présence dans leur quotidien.

De manière générale, le syndrome dépressif ne présente pas de caractère particulièrement dangereux lorsqu'il s'inscrit dans le processus normal du deuil. Toutefois, il peut devenir plus préoccupant lorsqu'il survient chez une personne âgée déjà prédisposée à la dépression ou présentant des antécédents psychopathologiques.

L'anxiété constitue également une manifestation fréquente du deuil⁹⁶. Sa prise en charge peut reposer sur deux types de traitement :

- le traitement médicamenteux ;
- l'accompagnement psychologique.

Toutefois, en raison de leur fragilité physique et de la fréquence des pathologies associées au vieillissement, les personnes âgées ne tolèrent pas toujours les traitements anxiolytiques. C'est pourquoi l'accompagnement psychologique occupe une place essentielle dans leur prise en charge.

La solitude apparaît fréquemment chez les personnes endeuillées comme une conséquence de la période dépressive. Elle se manifeste notamment par des difficultés à aller vers les autres, à établir de nouveaux contacts ou encore à quitter son domicile pour participer à des activités sociales. Ainsi, le deuil peut constituer une étape favorisant l'installation progressive d'un état dépressif lorsque la souffrance n'est pas suffisamment accompagnée.

La fin du deuil et le retour à la vie

Pour que le processus de deuil puisse s'achever, il est nécessaire que la personne endeuillée retrouve des raisons de vivre et redonne un sens à son existence⁹⁷. Cette reconstruction progressive lui permet de renouer avec la vie et d'investir de nouveaux projets ou centres d'intérêt.

⁹⁵ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

⁹⁶ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

⁹⁷ Sigmund FREUD, *Deuil et mélancolie*, Paris, Payot, 2011 (1re éd. 1917).

Parmi les deuils les plus difficiles à surmonter figurent :

- la perte du conjoint ;
- la perte du dernier animal de compagnie ;
- la perte d'un enfant.

Sur le plan émotionnel, le décès d'un être significatif peut entraîner chez la personne âgée une réduction importante de son réseau relationnel. En raison de sa vulnérabilité physique et psychologique, cette dernière peut être particulièrement affectée par le deuil. La souffrance provoquée par la perte est susceptible de perturber durablement son équilibre psychologique et émotionnel.

Des études internationales ont montré que le taux de mortalité des personnes âgées récemment veuves est plus élevé que celui des personnes mariées du même âge⁹⁸. Bien que les accidents et le suicide constituent également des facteurs de mortalité importants, plusieurs explications ont été avancées pour comprendre ces différences.

Il convient notamment de souligner que l'espérance de vie des femmes est généralement supérieure à celle des hommes. Par ailleurs, certaines recherches suggèrent que les femmes disposeraient de davantage de ressources relationnelles et émotionnelles pour faire face au deuil et à la solitude. Elles expriment plus facilement leurs émotions et leurs affects, tandis que les hommes ont davantage tendance à intérioriser leur souffrance et à s'isoler, ce qui peut compliquer leur processus d'adaptation à la perte.

Chapitre 2 : Le deuil chez les personnes âgées

La vieillesse et la mort

La mort accompagne le processus du vieillissement. Dès notre naissance, nous savons que notre existence a une fin et que toute vie est vouée à disparaître. Cette réalité concerne également le monde qui nous entoure. Toute chose est soumise au changement, et tout changement conduit, à terme, à une forme de disparition ou de transformation⁹⁹.

Dans ce sens, la vieillesse renvoie inévitablement à la question de la mort. Celle-ci demeure un grand mystère qui, à la fois, effraie, attire et fascine. Les représentations, les images et les perceptions que nous avons de la mort influencent profondément notre manière de l'appréhender. Même lorsque nous tentons de dépasser nos peurs, ces sentiments demeurent souvent présents.

En 1915, Freud soulignait déjà que notre propre mort est difficile à imaginer et à concevoir¹⁰⁰. En revanche, la mort d'autrui peut progressivement être acceptée à travers le processus de deuil.

⁹⁸ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

⁹⁹ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

¹⁰⁰ Sigmund FREUD, *Considérations actuelles sur la guerre et la mort*, Paris, Payot, 1915.



La plupart des individus se comportent comme s'ils étaient destinés à vivre éternellement, tant l'idée de leur propre disparition suscite une profonde angoisse.

Cette peur est souvent associée à la souffrance, à la douleur ou à l'inconnu. Toutefois, les progrès de la médecine et le développement des soins palliatifs ont profondément modifié notre rapport à la fin de vie. Aujourd'hui, il est possible d'accompagner la personne mourante tout en limitant considérablement sa souffrance physique, ce qui contribue à transformer les représentations traditionnelles de la mort et de la douleur.

La toilette des personnes âgées et le deuil

La toilette mortuaire fait partie des rituels pratiqués dans certaines cultures et religions¹⁰¹. Elle constitue un acte symbolique visant à purifier le corps du défunt avant les cérémonies funéraires.

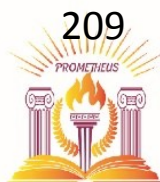
Cette pratique est souvent considérée comme le dernier geste de soin, d'empathie et d'accompagnement réalisé par les proches ou les soignants. Elle participe au processus de séparation et peut contribuer à l'acceptation progressive de la perte.

Le deuil se manifeste généralement à travers plusieurs réactions psychologiques et émotionnelles, parmi lesquelles :

- le désespoir ;
- la tristesse ;
- la peur, parfois accompagnée de manifestations somatiques ;
- l'apathie ;
- l'insomnie ;
- la perte d'appétit ;
- le sentiment de solitude ;
- les changements émotionnels et comportementaux ;
- la culpabilité ;
- le détachement.

Il est important que ces émotions puissent être exprimées et partagées avec une personne capable d'écouter et d'apporter un soutien adapté. La verbalisation de la souffrance constitue en effet une étape essentielle dans le processus d'élaboration du deuil.

¹⁰¹ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.



Le deuil chez les personnes âgées

Le processus naturel du deuil constitue une réaction émotionnelle intense et souvent soudaine à la perte et à la disparition d'un être cher, qu'il s'agisse d'une personne ou, dans certains cas, d'un animal de compagnie¹⁰².

La notion de pré-deuil a suscité l'intérêt de nombreux auteurs et chercheurs. Elle désigne l'ensemble des réactions psychologiques qui apparaissent avant le décès d'un proche lorsque celui-ci est confronté à une maladie grave ou à une fin de vie annoncée¹⁰³.

La manière d'appréhender la mort ainsi que l'accompagnement du mourant peuvent faciliter le vécu du deuil chez les proches. Toutefois, certains auteurs ont souligné qu'un accompagnement particulièrement long et éprouvant peut également engendrer de la fatigue physique et psychologique, voire certaines complications émotionnelles.

Au début du processus de deuil, plusieurs manifestations peuvent être observées chez les personnes âgées, notamment :

- une dégradation de la santé somatique ;
- un épuisement physique et psychologique.

Certaines personnes âgées endeuillées cessent progressivement de prendre soin d'elles-mêmes et peuvent développer un sentiment de lassitude face à l'existence. Elles risquent alors d'entrer dans une phase dépressive¹⁰⁴. Cette dernière peut parfois masquer la souffrance profonde liée à la perte et compliquer le processus normal du deuil.

Les personnes âgées et le coronavirus

La pandémie de coronavirus (COVID-19) a particulièrement affecté les personnes âgées. Les résidents des maisons de retraite ont été parmi les populations les plus exposées aux conséquences sanitaires de l'épidémie, avec une mortalité particulièrement élevée dans certains établissements.

Les nombreuses pertes humaines provoquées par la pandémie ont profondément marqué les personnes âgées, qui ont souvent été confrontées à la disparition de proches, d'amis ou de compagnons de vie.

Par ailleurs, plusieurs facteurs liés à la gestion sanitaire de la crise ont pu entraver le déroulement habituel du processus de deuil, notamment :

- les mesures sanitaires imposées durant la pandémie ;

¹⁰² Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

¹⁰³ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

¹⁰⁴ Sigmund FREUD, *Deuil et mélancolie*, Paris, Payot, 2011 (1re éd. 1917).

- la limitation ou l'absence d'accompagnement des personnes malades ;
- la privation du soutien et de la présence des proches.

Ces restrictions ont souvent empêché les familles de rendre visite aux personnes hospitalisées ou en fin de vie, compliquant ainsi l'acceptation de la perte et l'élaboration du processus de deuil.

Chapitre 3 : Les conséquences du deuil

Des changements importants du mode de vie

Le décès du conjoint entraîne souvent des modifications importantes du mode de vie des personnes âgées¹⁰⁵. Cette perte engendre de nombreuses conséquences secondaires qui affectent différentes dimensions de leur existence, notamment leur organisation quotidienne, leurs habitudes de vie et leurs relations sociales.

Lorsque plusieurs événements difficiles surviennent successivement et de manière soudaine, les personnes endeuillées peuvent éprouver des difficultés à donner un sens à leur existence et à se projeter dans l'avenir.

La perte du conjoint s'accompagne fréquemment d'une désorganisation des repères habituels. Les habitudes construites au fil des années sont remises en question, ce qui peut générer un sentiment de confusion et de désorientation.

Dans les situations les plus graves, notamment chez les personnes présentant déjà une fragilité cognitive, cet état de confusion peut favoriser l'apparition ou l'aggravation de troubles cognitifs¹⁰⁶.

La présence d'un proche ou d'un aidant au domicile revêt alors une importance particulière, notamment lorsque la personne âgée présente une forte dépendance ou une perte d'autonomie liée à une maladie ou à un handicap.

Le déménagement

Une grande partie des personnes en situation de deuil souhaitent continuer à vivre dans leur domicile et conserver leurs habitudes de vie. Toutefois, le maintien à domicile n'est pas toujours possible en raison de l'état de santé, de l'isolement ou du manque d'accompagnement¹⁰⁷.

Le départ du domicile vers une structure d'hébergement ou une maison de retraite peut intervenir selon deux modalités :

¹⁰⁵ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

¹⁰⁶ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

¹⁰⁷ Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.



- à la suite d'un choix personnel de la personne endeuillée
- à l'initiative de l'entourage proche, notamment des enfants.

Dans ce dernier cas, certaines personnes âgées peuvent ressentir ce changement comme une forme de trahison ou d'infantilisation.

L'entrée en maison de retraite implique souvent une rupture avec l'environnement familial. La personne âgée quitte son domicile, son quartier, ses voisins ainsi que de nombreux souvenirs associés à son histoire de vie. Cette transition peut engendrer de l'anxiété, de la tristesse et un sentiment de détresse psychologique.

À ces difficultés peut également s'ajouter la souffrance liée à la séparation d'un animal de compagnie, qui représente parfois une présence affective essentielle dans la vie quotidienne.

Lorsque la personne âgée s'installe au domicile de l'un de ses enfants, elle doit redéfinir sa place, son statut et son rôle au sein de la famille. Cette situation entraîne souvent des changements dans ses habitudes de vie et dans son autonomie. Sa liberté peut être réduite et son espace personnel profondément modifié.

Les conflits et le deuil

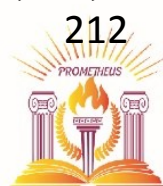
Les relations intergénérationnelles peuvent parfois être source de tensions entre les personnes âgées et les autres membres de la famille, qu'il s'agisse des enfants, des petits-enfants, des adolescents ou des jeunes adultes¹⁰⁸.

Lorsque ces tensions s'intensifient, elles peuvent altérer la qualité des relations familiales et compliquer davantage le vécu du deuil. Dans certaines situations extrêmes, elles peuvent conduire à une négligence des besoins de la personne âgée ou favoriser l'apparition de comportements violents.

Les conflits familiaux constituent généralement un facteur défavorable au processus de deuil. En effet, ils mobilisent une énergie psychologique importante à un moment où la personne endeuillée dispose déjà de ressources émotionnelles limitées.

Le travail de deuil nécessite la mise en œuvre de mécanismes d'adaptation psychologique. Or, les tensions relationnelles peuvent entraver ce processus et rendre plus difficile l'élaboration de la perte.

¹⁰⁸ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.



Le placement en maison de retraite ou en structure de soins : un véritable choc

L'entrée en maison de retraite ou en structure de soins peut constituer un véritable choc pour certaines personnes âgées¹⁰⁹. Dans certains cas, cette décision est prise sans leur consentement ou sans leur pleine adhésion. Cette situation peut être particulièrement difficile à vivre pour des personnes qui, après avoir partagé une vie de couple pendant de nombreuses années, se retrouvent désormais confrontées au veuvage et à la solitude.

Durant la pandémie de COVID-19, les maisons de retraite et les structures de soins ont été particulièrement touchées par la mortalité liée au virus. De nombreuses personnes âgées ont été exposées à un risque accru de contamination en raison de leur vulnérabilité et de la vie en collectivité.

Les mesures sanitaires mises en place pendant cette période ont également eu des répercussions psychologiques importantes. Elles ont favorisé l'apparition de sentiments d'anxiété, d'angoisse, de peur et parfois de dépression chez certains résidents.

Ces mesures comprenaient notamment :

- le confinement des résidents dans leur chambre ;
- la limitation des déplacements au sein de l'établissement ;
- la suspension ou la réduction des activités collectives ;
- le port systématique de blouses, de masques et d'équipements de protection par les soignants ;
- la diminution des visites des proches et des membres de la famille.

L'entrée dans une structure de soins dans un tel contexte sanitaire a pu constituer une source importante de stress pour les personnes âgées.

Par ailleurs, des épisodes de confusion peuvent apparaître chez certains résidents en raison des changements brusques de leur mode de vie, de la modification de leurs habitudes quotidiennes ainsi que de la perte de leurs repères sociaux et environnementaux¹¹⁰.

La souffrance psychique liée au deuil

À la suite du décès d'un proche, la personne survivante est confrontée à l'ensemble du processus de deuil et doit progressivement accomplir le travail psychologique nécessaire à l'acceptation de la perte¹¹¹.

¹⁰⁹ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

¹¹⁰ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

¹¹¹ Sigmund FREUD, *Deuil et mélancolie*, Paris, Payot, 2011 (1re éd. 1917).

La personne endeuillée peut être confrontée à deux formes principales de souffrance :

- la souffrance liée à la perte du conjoint ou de l'être aimé ;
- la souffrance psychologique liée à la nécessité de poursuivre sa vie, de maintenir une cohérence psychique et de continuer à interagir avec le monde extérieur malgré l'épreuve traversée.

Un questionnement identitaire peut alors émerger chez la personne endeuillée. La perte d'un proche remet parfois en cause les repères construits au fil du temps et modifie la perception que l'individu a de lui-même. La famille est également affectée par cette disparition, puisqu'elle perd l'un de ses membres et doit se réorganiser autour de cette absence.

La disparition d'une personne à laquelle nous étions profondément attachés implique généralement plusieurs défis psychologiques :

- accepter ce qui paraît parfois inacceptable ;
- s'adapter à une nouvelle réalité de vie ;
- donner un sens à la perte vécue.

L'accompagnement des personnes endeuillées doit être envisagé au cas par cas. Chaque individu possède une histoire personnelle, un vécu, des émotions, des comportements et des mécanismes d'adaptation qui lui sont propres. C'est pourquoi le processus de deuil ne peut être appréhendé de manière uniforme et nécessite une prise en charge individualisée.

Chapitre 4 : La prise en charge du deuil

L'équilibre relationnel des personnes âgées

Au cours de la fin de vie, les relations entre la personne mourante, les soignants et la famille peuvent connaître de nombreuses modifications. Ces interactions sont souvent marquées par une certaine instabilité émotionnelle liée à la maladie, à la dépendance et à l'approche de la mort¹¹².

Ainsi, les membres de la famille peuvent parfois adopter une attitude de retrait ou de neutralité face à la souffrance du proche. De son côté, la personne mourante peut manifester de la colère, de l'agressivité ou encore adopter des comportements de régression psychologique.

Toutefois, il demeure essentiel que la famille continue à témoigner son affection et son soutien à la personne en fin de vie. Le maintien du lien affectif constitue un élément important de l'accompagnement.

¹¹² Louis-Vincent THOMAS, *Anthropologie de la mort*, Paris, Payot, 1993.

Par ailleurs, l'une des missions fondamentales des soignants consiste à offrir une écoute attentive et bienveillante, sans jugement ni prise de position. Cette posture favorise l'expression des émotions et contribue au bien-être psychologique de la personne accompagnée¹¹³.

Le décès d'un proche peut susciter différentes réactions psychologiques, parmi lesquelles :

- le déni ;
- le refoulement ;
- la culpabilité ;
- le sentiment d'échec ;
- la tristesse ;
- l'anxiété.

L'accompagnement psychologique

L'accompagnement psychologique occupe une place essentielle dans la prise en charge du deuil. À ce titre, l'expérience de Madame F., âgée de quatre-vingt-dix ans, illustre la complexité du travail de deuil après la perte d'un enfant¹¹⁴.

Cet accompagnement met en évidence les émotions, les pensées et les questionnements suscités par la perte d'un être cher, tout en interrogeant le rôle du psychologue dans ce processus.

La perte d'un enfant constitue l'une des épreuves les plus douloureuses qu'un parent puisse traverser. Cette souffrance demeure profondément marquante, quel que soit l'âge de l'enfant au moment de son décès. Chez les personnes âgées, le deuil peut revêtir une dimension particulière, dans la mesure où il ravive parfois la peur de la solitude, de l'abandon ou encore l'inquiétude de ne pas bénéficier d'un soutien suffisant dans les derniers moments de la vie¹¹⁵.

En effet, le lien filial occupe une place symbolique importante dans la notion de protection, de soutien et de « prendre soin ». La disparition d'un enfant peut ainsi fragiliser l'équilibre psychologique et identitaire de la personne âgée.

Cette souffrance peut également s'accompagner d'un sentiment d'insécurité affective, matérielle ou financière. La perte de l'être aimé peut entraîner diverses réactions psychologiques, telles que :

- la résignation ;
- le syndrome de glissement ;
- l'angoisse ;
- la mise en place de comportements ou de rituels visant à maintenir symboliquement le lien avec le défunt.

¹¹³ Marie-Frédérique BACQUÉ et Michel HANUS, *Le deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 2000.

¹¹⁴ Michel BOURGEOIS, *Le travail du deuil*, Paris, Presses Universitaires de France, 1996.

¹¹⁵ Bruno DE BROCA, *Le deuil chez la personne âgée*, 2006. (Référence à compléter selon l'ouvrage ou l'article exact utilisé par l'auteur.)

L'accompagnement psychologique permet alors d'aider la personne endeuillée à exprimer sa souffrance, à élaborer progressivement la perte et à retrouver un nouvel équilibre de vie malgré l'absence de l'être cher.

Étude de cas

Madame F., âgée de quatre-vingt-neuf ans, réside dans un établissement d'hébergement pour personnes âgées dépendantes (EHPAD). Elle a deux enfants : un fils aîné avec lequel les relations sont rompues et Yves, son fils cadet, marié et père de deux adolescents, en qui elle concentre toute son affection.

Lorsque Madame F. apprend qu'Yves est atteint d'un cancer, elle entame un suivi psychologique afin de faire face à cette épreuve. Au cours des mois suivants, l'état de santé de son fils se dégrade progressivement jusqu'à son décès. Madame F. parvient à lui rendre visite une dernière fois et, le jour des funérailles, sa belle-fille l'accompagne avant de la raccompagner à la maison de retraite.

Avant son entrée en institution, Madame F. avait vécu pendant un certain temps chez son fils et sa belle-fille, Dominique. Elle entretient d'ailleurs une relation étroite avec cette dernière ainsi qu'avec ses petits-enfants. Veuve depuis plus de quarante ans, elle a également traversé plusieurs conflits avec son fils aîné, notamment à propos des questions liées au deuil et aux aspects financiers de la fin de vie de son mari.

Ces tensions familiales, associées à une enfance difficile marquée par le rejet maternel, la conduisent à privilégier son petit-fils Jérémy. À l'inverse, Jonathan, qu'elle perçoit comme « différent » de son père, fait l'objet d'une certaine distance affective, accentuée depuis le décès d'Yves.

La disparition de son fils aggrave chez Madame F. différents troubles de l'humeur. Elle se replie progressivement sur elle-même et limite ses interactions à sa belle-fille, à ses petits-enfants ainsi qu'à quelques soignants de l'EHPAD. Elle manifeste une profonde tristesse, une certaine irritabilité et un fort attachement aux rituels.

Elle passe de longues heures assise à observer les photographies disposées sur sa table, auxquelles elle refuse que l'on touche. Elle relit régulièrement les notes qu'elle a rédigées concernant les événements liés à la maladie et au décès d'Yves, ou consulte son calendrier en attendant la prochaine visite de Dominique.

Avec le temps, Madame F. développe certaines idées récurrentes. Elle nourrit secrètement l'espoir de retourner vivre chez sa belle-fille, s'inquiète de sa situation financière et cherche continuellement des moyens de se rendre utile et d'exprimer davantage son affection à ses proches.

Depuis l'annonce de la maladie de son fils, elle consigne méticuleusement toutes les dates et tous les événements importants. Elle a également rédigé ses dernières volontés. À travers cette

organisation minutieuse, elle semble tenter de contenir sa souffrance, bien que celle-ci demeure particulièrement éprouvante pour son entourage et pour les soignants.

Le suivi psychologique lui offre un espace lui permettant d'exprimer sa douleur et de verbaliser ses émotions. Elle sollicite d'ailleurs ces entretiens avec beaucoup d'assiduité.

Un an après...

Un an après le décès de son fils, les entretiens ont évolué, mais demeurent marqués par une certaine rigidité narrative. À chaque séance, Madame F. retrace les épisodes marquants de son existence : son enfance caractérisée par le rejet et les privations affectives, sa rencontre avec son mari, les conflits avec son fils aîné ainsi que la maladie et le décès d'Yves.

Elle répète ce récit de manière quasi identique, en utilisant les mêmes mots et en exprimant les mêmes émotions. Son discours s'accompagne souvent de gestes crispés et d'une forte charge affective.

Cette répétition laisse peu de place à l'élaboration psychique et à la prise de distance vis-à-vis de l'événement traumatique. À travers son récit, elle revit continuellement sa colère, sa souffrance et son sentiment de perte.

Dans cette reconstruction narrative, elle idéalise l'un de ses petits-fils, dont elle se sent particulièrement proche, tandis qu'elle porte un regard plus critique sur l'autre, qu'elle perçoit de manière négative.

Madame F. mène une vie relativement solitaire au sein de l'EHPAD. Elle concentre principalement ses relations sur sa belle-fille, avec laquelle elle partage ses inquiétudes, ses souffrances et ses préoccupations quotidiennes. Elle organise également ses journées avec une grande minutie, heure par heure, et entretient des liens privilégiés avec certains membres du personnel soignant.

PARTIE MÉTHODOLOGIQUE

Type d'étude

Étude exploratoire à visée compréhensive.

Méthodologie

Approche qualitative.

Population cible

Personnes âgées de plus de 60 ans résidant en maison de retraite à Rabat.

Méthode d'échantillonnage

Échantillonnage raisonné non probabiliste.

Outils de recueil des données

- Guide d'entretien semi-directif inspiré du questionnaire WHOQOL-26 ;
- Questionnaire des attitudes d'évitement et de compensation de Young.

Analyse des données

Analyse thématique des entretiens et étude de cas.

PARTIE : RÉSULTATS CLINIQUES

Cette étude repose sur la présentation de deux cas cliniques significatifs, à partir de l'analyse des discours, des éléments de langage, de la posture corporelle et des émotions exprimées par les participants.

Madame F.

- Repli sur soi ;
- Attachement marqué au passé ;
- Maintien de rituels de commémoration.

Monsieur A.

- Sentiment d'inutilité ;
- Nostalgie du passé ;
- Perte de l'identité sociale.

Les deux cas étudiés mettent en évidence la récurrence de sentiments de perte, de solitude et de difficulté à accepter l'avancée en âge. Ces observations soulignent l'intensité du deuil de la jeunesse chez les personnes âgées vivant en institution.

PARTIE : DISCUSSION

Les résultats de cette étude mettent en évidence l'impact du deuil sur la qualité de vie des personnes âgées, notamment en matière de solitude, de santé physique et psychologique, mais également de capacités d'adaptation.

La diversité des expériences rapportées par les participants souligne l'importance des facteurs individuels, tels que les stratégies d'adaptation mobilisées face à la perte, ainsi que des facteurs contextuels, notamment le soutien social et familial.

Ces résultats rejoignent les travaux antérieurs consacrés au deuil chez les personnes âgées et confirment le rôle central du soutien psychologique dans l'accompagnement de cette population. Ils mettent également en lumière les capacités de résilience développées par certaines personnes âgées malgré les épreuves traversées.

Par ailleurs, l'étude montre que le deuil de la jeunesse ne se limite pas à la perte des capacités physiques liées au vieillissement. Il renvoie également à la perte progressive de certains rôles sociaux, de repères identitaires et de projets de vie, ce qui influence directement la perception de la qualité de vie.

Enfin, les résultats obtenus soulignent la nécessité de développer des dispositifs d'accompagnement psychologique adaptés aux besoins spécifiques des personnes âgées vivant en institution, afin de favoriser leur bien-être psychologique et leur qualité de vie.

Références mobilisées dans la discussion

- Bacqué, M.-F., & Hanus, M. (2000). *Le deuil*.
- Freud, S. (1917). *Deuil et mélancolie*.
- Baussant-Crnić, C. *Le deuil : aspects cliniques, théoriques et thérapeutiques*.
- Études qualitatives réalisées auprès de personnes âgées au Maroc (Casablanca et Rabat).
- Fournier, M. *La qualité de vie*.
- Organisation mondiale de la Santé (OMS). *WHOQOL*.
- Analyses socioculturelles du vieillissement au Maroc issues de sources institutionnelles et d'études locales.

Conclusion

L'étude du deuil chez les personnes âgées, menée dans le cadre de la psychologie clinique, met en évidence plusieurs éléments essentiels qui soulignent la complexité de ce processus au sein de cette population spécifique. En adoptant une approche qualitative, cette recherche a permis de mettre en lumière l'importance de l'écoute active, des témoignages personnels et des expériences vécues des participants.

Parmi les principaux enseignements de cette étude, plusieurs constats peuvent être dégagés :

1. Impact psychologique du deuil chez les personnes âgées

Le processus de deuil chez les personnes âgées semble être particulièrement marqué par des expériences d'isolement social et de fragilisation identitaire. L'avancée en âge, combinée à différents facteurs sociaux et économiques, tels que la retraite ou la perte successive de proches, accentue la vulnérabilité psychologique face à la disparition d'un être cher. Les participants

expriment fréquemment des sentiments de solitude, de tristesse et de dépression, tout en développant progressivement des mécanismes de résilience leur permettant de faire face à cette épreuve.

2. Stratégies d'adaptation

L'étude souligne que les stratégies d'adaptation au deuil varient d'une personne à l'autre. Toutefois, certaines pratiques apparaissent particulièrement bénéfiques, notamment la recherche de soutien social auprès de la famille, de l'entourage ou de groupes communautaires, ainsi que la mise en place de rituels symboliques permettant de maintenir un lien avec le défunt. Le processus de deuil est souvent perçu comme un cheminement conduisant progressivement à une nouvelle forme d'équilibre émotionnel et psychologique.

3. Rôle des professionnels de la santé mentale

Les résultats montrent que l'accompagnement psychologique adapté aux personnes âgées endeuillées est essentiel. Les psychologues et les autres professionnels de la santé mentale doivent être formés à la prise en charge des spécificités de cette population, notamment en ce qui concerne la perte d'autonomie, l'isolement social et la gestion de la souffrance émotionnelle associée au deuil.

4. La dimension multidimensionnelle du deuil

Le deuil chez les personnes âgées ne constitue pas un phénomène linéaire. Il peut se manifester sous différentes formes et à différents moments de la vie. L'étude met en évidence que le deuil peut être prolongé, intermittent ou réactivé à l'occasion de certains événements marquants, tels que la maladie, l'entrée en institution ou la survenue de nouvelles pertes.

Perspectives

À partir de ces conclusions, plusieurs pistes de réflexion peuvent être envisagées afin d'approfondir les connaissances scientifiques et d'améliorer les pratiques d'accompagnement des personnes âgées confrontées au deuil.

1. Élargissement de l'échantillon et étude longitudinale

Cette recherche pourrait être étendue à une population plus large, incluant des personnes âgées issues de milieux socioculturels variés et présentant des parcours de vie différents. La réalisation d'études longitudinales permettrait également d'observer l'évolution du processus de deuil dans le temps et d'analyser les mécanismes d'adaptation mobilisés face aux pertes successives.

2. Développement d'interventions thérapeutiques spécifiques

Il serait pertinent de concevoir des programmes de soutien psychologique spécifiquement adaptés aux personnes âgées endeuillées, en tenant compte de leurs caractéristiques cognitives, émotionnelles et sociales. Des dispositifs collectifs, tels que les groupes de parole ou les thérapies de groupe, pourraient constituer des ressources particulièrement utiles dans ce contexte.

3. Prise en compte de la dimension spirituelle

La dimension spirituelle du deuil mérite une attention particulière chez les personnes âgées. Les croyances religieuses et spirituelles influencent souvent la manière dont la perte est vécue et intégrée. De futures recherches pourraient ainsi approfondir le rôle de la spiritualité dans le processus de deuil et son apport potentiel dans l'accompagnement psychologique des personnes âgées.

4. Prévention et soutien précoce

La mise en place de stratégies de prévention et de soutien précoce pourrait permettre de mieux préparer les personnes âgées à la perte d'un proche. Des programmes de préparation au deuil, déjà développés dans certains contextes hospitaliers ou de soins palliatifs, pourraient être élargis et complétés par des actions de sensibilisation et de psychoéducation relatives au deuil anticipé.

5. Mise en place de politiques publiques adaptées

Enfin, les résultats de cette recherche pourraient contribuer à l'élaboration de politiques publiques davantage adaptées aux besoins des personnes âgées endeuillées. Une meilleure formation des professionnels de santé, le développement de dispositifs d'accompagnement social et psychologique ainsi qu'une attention accrue portée à la lutte contre l'isolement et la solitude des personnes âgées constituent autant de pistes susceptibles d'améliorer leur qualité de vie et leur bien-être psychologique.

Références bibliographiques

Bacqué, M.-F., & Hanus, M. (2023). *Le deuil* (9e éd.). Presses Universitaires de France. <https://doi.org/10.3917/puf.bacqu.2023.09>

Baussant-Crnić, C. (s.d.). *Le deuil : aspects cliniques, théoriques et thérapeutiques*.

Bourgeois, M. (1985). *Le travail du deuil*. Presses Universitaires de France.

Clément, J.-P. (2009). Quelques considérations sur le deuil de la personne âgée. *Études sur la mort*, (135), 95-106.



Ennuyer, B. (2002). *À quel âge est-on vieux ?* Éditions Eshel.

Fournier, M. (s.d.). *La qualité de vie*.

Freud, S. (2004). *Deuil et mélancolie*. Dans *Métapsychologie* (trad. J. Laplanche & J.-B. Pontalis). Gallimard. (Œuvre originale publiée en 1917)

Hanus, M. (2000). Les étapes du deuil. *Gérontologie et société*, 23(95), 71-86.
<https://doi.org/10.3917/g.s.095.0071>

Hanus, M. (2009). Les deuils au grand âge. *Études sur la mort*, (135), 13-28.

Hecquet, M. (s.d.). *Accompagner le deuil chez la personne âgée*.

Josse, E. (2020). *Le deuil chez les personnes âgées au temps du coronavirus*.

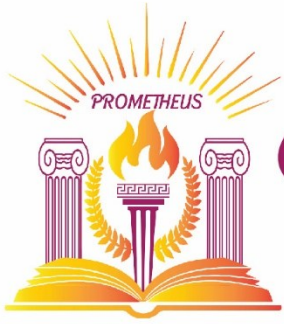
Organisation mondiale de la Santé. (s.d.). *Vieillesse et santé*. OMS. <https://www.who.int>

Robert. (2024). *Le Petit Robert de la langue française*. Dictionnaires Le Robert.

Thomas, L.-V. (1993). *Anthropologie de la mort*. Payot.

Zamora, B., Bernard, S., Pointis, L., & Porcheron, J.-B. (2009). Deuils et pertes en institution pour personnes âgées. *Études sur la mort*, (135), 107-120.





بروميثيوس

للدراستات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية



مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

رقم الإيداع القانوني: 2026PE0013

ISSN : 3119-6837 - E-ISSN : 3119-6845